عائدون
الى كفربرعم

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

عائدون الى كفر برعم

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

عائدون الى كفر برعم

بحث وتحرير: نهاد بقاعي

كانون اول ٢٠٠٥

صورة الغلاف: كفر برعم، كانون أول ٢٠٠٥
تصوير: مقبولة نصار.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز بديل

بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
بيت لحم، فلسطين، ص. ب. ٧٢٨
هاتف: ٠٠٩٧٢-٢-٢٧٧-٧٠٨٦
تلفاكس:٠٠٩٧٢-٢-٢٧٤-٧٣٤٦
بريد الكتروني: info@badil.org
صفحة الانترنت: www.badil.org

شكر وعرفان

يتقدم بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين من عموم أهالي كفر برعم الذين ساهموا في انجاز هذا العمل بالشكر والعرفان، ويخص بالذكر السيد عفيف إبراهيم سكرتير لجنة أهالي كفر برعم على الجهد الكبير والمتابعة الدائمة لهذا المشروع. كما ويتقدم مركز بديل بالشكر الى كل من الصحفيين وسيم غنطوس ورشا حلوة والمصوّرة مقبولة نصار على مساهمتهم القيمة ضمن فريق العمل و إخراج هذا العمل الى النور.

المحتويـات

قائمة الخرائط ٧
قائمة الوثائق ٩
مقدمة ١١

الفصل الاول: قصة بدأت ولم تنته: حول تشكل شتات كفر برعم

قضـاء صفـد.. تشريـن أول ١٩٤٨ ..... ١٥
قريـة كفـر برعـم ١٧
إحتـلال كفـر برعـم ٢١
إخـلاءٌ لأسبوعيـن ٢١
طـرد آخـر ٢٧
برعـام مكـان برعـم: إنشـاء الكيبـوتس ٢٩
قصـف كفـر برعـم من الجـو ٣١
منطقـة أمنيـة مغلقـة.. وحديقـة وطنيـة ٣٥
كفـر برعـم.. اليـوم ٣٦

الفصل الثاني: العدالة المفقودة: نضال مهجري كفر برعم القضائي

رد السلطـات الإسرائيليـة ٤٢
قـرار المحكمـة ٤٤

الفصل الثالث: لاحق العيار لباب الدار: النضال على الصعيد السياسي

الإتصـال مـع السلطـات ٥٣
التوجـه الـى الـرأي العـام ٥٧
رفـض الأرض البديـلة ٥٩

١٩٧٢-١٩٧٣: زمـن الإحتجـاج ٦٥
اللجـان الحكوميـة والتعامـل معهـا ٦٩
الحـوار مـع المستوطنيـن ٧٥

الفصل الرابع: المكان: كفر برعم- فعاليات المهجرين في القرية

هويـة برعميـة ٨١
زيـارة القريـة ٨١
دفـن الموتـى ٨٣
ترميـم الكنيسـة ٨٥
الطقـوس الدينيـة ٨٦
مراسيـم الـزواج ٨٧
المخيـم الصيـفي: عـودة البراعـم ٨٩
مخيـم العمـل التطوعـي ٩١

الفصل الخامس: واجب شخصي: مبادارات فردية من اجل كفر برعم

كتـب المذكـرات ٩٥
أفـلام وثائقيـة ٩٦
مشاريـع لإعـادة الإعمـار ٩٨
أعمـال فنيـة ١٠٠
ألحـان وقصائـد ١٠١

خاتمة ١٠٧

قائمـة الخرائـط

أقضية فلسطين زمن الانتداب البريطاني. ١٦

خطة تقسيم فلسطين في العام ١٩٤٧. ..... ١٦

القرى الفلسطينية خلال نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨. ..... ١٦

خريطة بريطانية تظهر فيها البيوت مرقمة لأهالي كفر برعم. ١٨

خارطة أراضي كفر برعم، ١٩٣٣. ..... ٢٠

احد المقترحات المقدمة الى لجنة ليبائي في العام ١٩٩٤، حول مكان أقامة قرية كفر برعم الجديدة. ٧٠

إعادة الاعمار: خريطة لكفر برعم الجديدة حسب مشروع ديب مارون. ٩٨

إعادة الاعمار: خريطة لمسطح البناء في كف برعم الجديدة حسب مشروع حنا فرح. ٩٩

مجسم يبين مشروع إعادة إعمار كفر برعم لحنا فرح. ١٠٠

قائمــة الوثائـق

رد مستشار رئيس الحكومة الى مهجري كفر برعم يبين فيها عدم إمكانية العودة الى كفر برعم، ١٣ حزيران ١٩٤٩. ..... ٢٩

من لوائح المستودعات، حزيران ١٩٤٩. ..... ٣٠

طلب الاستدعاء المقدم من مهجري كفر برعم الى محكمة العدل العليا، ٣١ آب ١٩٥١. ..... ٤٢

الأمر التمهيدي الصادر عن محكمة العدل العليا في ٨ تشرين أول ١٩٥١. ..... ٤٣

القرار النهائي الصادر عن محكمة العدل العليا في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٢. ..... ٤٥

أمر صادر عن الحاكم العسكري باغلاق العديد من القرى الفلسطينية المهجرة، ٢ آب ١٩٥١. ..... ٤٨

رسالة من مهجري كفر برعم الى محكمة العدل العليا بتاريخ ٢ نيسان ١٩٥٩. ..... ٤٩

رسالة من مهجري كفر برعم الى رئيس الحكومة حول تخريب وتدمير بيوت كفر برعم، ١٨ كانون ثاني ١٩٤٩. ..... ٥٤

رسالة الى السلطات الاسرائيلية تؤكد على حق مهجري كفر برعم في العودة الى قريتهم، ٢٢ تشرين أول ١٩٤٩. ..... ٥٥

جواب الحاكم العسكري للجليل الشرقي يوافق على "السماح" لمهجري كفر برعم في رعي مواشيهم في أراض من كفر برعم،

٢ كانون الثاني ١٩٥٠. ..... ٥٦

تغطية إعلامية لجريدة الإتحاد حول مقاطعة انتخابات الكنيست، ٢٥ تشرين أول ١٩٥٥. ..... ٥٧

مقترح تعويض وإعادة توطين مقدم من قبل مستشار الحكومة للشؤون العربية الى مهجري كفر برعم. ٥٩

تغطية إعلامية في جريدة "الاتحاد"، ١٨ شباط ١٩٦٦. ..... ٦٠

مقدمة

ليس جديدا ان يُطرح موضوع كفر برعم على بساط البحث. فقد إحتل هذا الاسم منذ تشرين ثاني من العام ١٩٤٨ حين هجر اهلها، مساحة سياسية وإعلامية كبيرة. فيما بقيت كفر برعم "على الخارطة" رغم زوالها عن الخارطة الجغرافية. إلا أن بقاء كفر برعم وحضورها الدائم كان أولا وأخيرا بفضل ما سطره اهلها من نضال من أجل العودة إلى قريتهم وبفعل تلك الجهود العظيمة التي بذلوها على مختلف الصعد والساحات.

ولما كان أمر عدم رغبة إسرائيل في فتح "ملف ١٩٤٨" صريحا و بشكل لا يقبل الشك، فإن إعادة قرية كفر برعم في كل مرة من جديد الى جدول الاعمال كان ثمرة جهود أهالي كفر برعم الذين لم يسمحوا بتغييبها وبحثوا دوما عن مخارج جديدة، من خلال طرق العديد من الأبواب، وفتح أكثر من جبهة في آن. تقدم قضية كفر برعم مثالا لما فعله مهجرون فلسطينيون هجرتهم دولة إسرائيل من أجل العودة الى قريتهم. وعلى النقيض، فإنها تقدم ايضا مثالا لرفض إسرائيل القاطع للتعامل مع كل ما يمكن أن يفهم على أنه "إقرار" بحق العودة للمهجرين واللاجئين الفلسطينيين.

يعرض هذا الكتاب مسيرة نضال أهالي كفر برعم من أجل العودة الى قريتهم. حيث يغطي الفصل الأول نشوء شتاتهم وظروف لجوءهم فيما يقدم الفصل الثاني نضال أهالي القرية على الصعيد القضائي. أما الفصل الثالث فيتعامل مع نضال مهجري القرية على المستويين السياسي والإعلامي. ويورد الكتاب من خلال الفصلين الرابع والخامس مجمل الفعاليات التي يقوم بها مهجرو كفر برعم في قريتهم والمبادرات الفردية التي قام بها أفراد مهجرون من أجل قريتهم والعودة إليها. يحوي الكتاب ايضا على العديد من الوثائق والخرائط والصور ذات العلاقة.

وفي الوقت الذي يستند الكتاب على الموضوعية في البحث، فإنه يطمح أصلا الى عرض مسيرة نضال العودة الى كفر برعم بتراكماتها المختلفة، إنجازاتها وإخفاقاتها، وذلك اعتماداً على رواية أهل القضية الشفوية والمكتوبة.

بديل- المركز الفلسطيني
لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.
كانون أول ٢٠٠٥

الفصل الأول

١

قصة بدأت ولم تنتهِ

حول تشكل شتات كفر برعم

تصوير: مقبولة نصار، بديل.

"نحن أيضا صعدنا الى الشاحنات، يسامرنا
لمعان الزمرد في ليل زيتوننا، ونباح
كلاب على قمر عابر فوق برج الكنيسة،
لكننا لم نكن خائفين، لأن طفولتنا لم
تجيء معنا. واكتفينا بأغنية: سوف نرجع
عما قليل الى بيتنا.."

محمود درويش. "قرويون، من غير سوء"
من ديوان، "لماذا تركت الحصان وحيدا".

قضاء صفد، تشرين أول ١٩٤٨

بعد أكثر من ثلاثة أشهر على إعلان إقامة الدولة العبرية، كانت صورة اللجوء الفلسطيني قاتمة للغاية وبدأت ملامح "نكبة فلسطين" بالتجلي. فقد احتل السواد الأعظم من مناطق فلسطين وقراها، و هجر قسم كبير من شعب فلسطين حتى ذلك الحين. وفي ٢٩ تشرين أول من العام ١٩٤٨، قادت "إسرائيل" حملة عسكرية جديدة أسمتها "حيرام" من أجل إحتلال قرى منطقة "الجيب العربي" الواقعة في الجليل الأعلى ومنها قرى قضاء صفد، والتي تبعت بموجب قرار التقسيم الصادر في ٢٩ تشرين ثاني من العام ١٩٤٧ وحمل الرقم ١٨١، الى الدولة العربية المقترحة. وكانت هذه القرى على موعد من المجزرة واللجوء.

ضمت عملية حيرام، أربع فرق عسكرية بالاضافة الى فرق مساندة ودعم. وخلال ٦٠ ساعة ابتداءا من ٢٩ تشرين أول وحتى ٢ تشرين ثاني من العام ١٩٤٨، تم احتلال منطقة "الجيب" الممتدة من يانوح ومجد الكروم غربا، وعيلبون وسخنين ودير حنا جنوبا، وفراضية، قديثا، علما والمالكية شرقا وحدود لبنان شمالا.[١] وقد قدرت القوات الصهيونية قبل بدء عملية حيرام، وجود نحو ٥٠٠٠٠ – ٦٠٠٠٠ فلسطيني في هذه المناطق (محليين ولاجئين). في المحصلة، هُجر القسم الأكبر من سكان القرى الموجودة في هذه المنطقة الى لبنان، حيث أشارت التقديرات الإسرائيلية الى وجود ١٢٠٠٠-١٥٠٠٠ فلسطيني بعد أيام معدودة فقط على انتهاء عملية حيرام.[٢]

وقد يكون حجم التهجير الحاصل خلال الحقبة الزمنية القصيرة هذه، مؤشرا جليا على حجم المجازر التي ارتكبت خلال عمر عملية حيرام البالغ ٦٠ ساعة. وهو ما جعل هذه الحقبة الزمنية من أكثر فصول نكبة فلسطين المتشكلة "دموية". فقد ترافق إحتلال القرى الفلسطينية بارتكاب عدد من المجازر التي هدفت الى الترويع ومن ثم دفع الفلسطينيين الى الرحيل. ففي ٢٩ تشرين أول (وهو اليوم الأول للعملية، كما أسلفنا)، أرتكبت مجازر بشعة في كل من قرى الصفصاف والجش (قضاء صفد)، وعيلبون (قضاء طبريا) ومجد الكروم (قضاء عكا).[٣] وقد استمر مسلسل المجازر في اليوم التالي ليشمل قرى أخرى، كالصالحة وسعسع (قضاء صفد) وخربة عرب السمنية (قضاء عكا).[٤]

إن فيض تسعة مجازر على الأقل في تشرين أول ١٩٤٨، والتي تم فيها قتل ونهب القرويين الفلسطينيين و قبرهم في قبور جماعية، قد قاد لاحقا الى "إجراء تحقيق إسرائيلي داخلي رفيع المستوى" لسلوكيات القوات الصهيونية. ووفق لجنة التحقيق الحكومية فإن "بن غوريون (رئيس الحكومة الإسرائيلي) وشيرتوك (وزير الخارجية وأصبح يعرف فيما بعد بشاريت) يبدو أنهم لم يتأثروا مما حدث".[٥] على العموم، فقد توالى سقوط القرى الفلسطينية شمالا، وهو اتجاه اللجوء الذي قاد الفلسطينيين الى لبنان.[٦] وقد "أسف" قائد الجبهة الشمالية في الجيش اللواء موشيه كرمل خلال عملية "حيرام"، للصورة المأساوية للجوء، بعد موجة المجازر المقترفة:

من اليمين الى اليسار: أقضية فلسطين زمن الانتداب البريطاني؛ خطة تقسيم فلسطين في العام ١٩٤٧؛ والقرى الفلسطينية المهجرة (بالأحمر) خلال نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨.

المصدر:

Walid Khalidi, (ed.). *All that Remains: The Palestinian Villages Occupied by Israel in 1948* (Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1992); Salman Abu Sitta, *From Refugees into Citizens, The End of the Palestinian-Israeli Conflict*. (London: The Palestinian Return Centre, 2001).

"إنهم يتركون قرى موطنهم ووطن آبائهم ذاهبين الى شتات غريب، غير معروف. النساء، الأولاد، الرضع، الحمير. الكل يتحرك بصمت، نحو الشمال، بدون النظر الى الجوانب. إمرأة لا تجد زوجها، وولد لا يجد أبيه (. . .) الكل (. . .) يهرب، ولا يوجد (. . .) أحد يعرف ضالة طريقه. أغراض كثيرة تتناثر على قارعتي الطريق، كلما استمر اللاجئون في المسير، كلما تعبوا أكثر وقوتهم وهنت، إنهم يرمون عن أنفسهم ما حاولوا انقاذه مع خروجهم الى الشتات. فجأة، كل غرض كان بحوزتهم يصبح زائدا وبلا قيمة، مقابل الخوف الذي يطاردهم، مقابل التوق الى انقاذ الروح." [٧]

وقد وصلت قوافل اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من ديارهم في تشرين أول ١٩٤٨ الى كفر برعم في طريقها الى لبنان. ويكتب خوري كفر برعم، الأب يوسف أسطفان سوسان في مذكراته:

"ما زالت مشاهد قوافل النازحين طوال تشرين الأول ١٩٤٨ في ذاكرة صغار وكبار أبناء كفر برعم، مشاهد مؤلمة حزينة. أطفال ونساء، شيوخ وكهول، تقلهم سيارات سيرها الخوف، وقادها الفزع وقوافل أخرى تسير خلف دواب كلفت نقل ما خف من متاع. صراخ أطفال فقدوا الأمن، أو عضهم الجوع وربما لسعهم البرد، ونشيج أمهات يبكين سوء المصير، وصوت لفته الدهشة، والذهول يقول: ماذا تنتظرون؟ إنهم آتون [اليهود]، إنهم يقتربون. فانجوا بأرواحكم. مشهد مروع. . وكلام له في النفوس وقع وأثر. ولكن المشهد ذاته كان له دلالتان. الأولى تشدك الى اللحاق بهم. والثانية: تشدك الى الأرض التي أنت عليها. الأولى تجعلك تنساق. . تنجذب الى تلك القوافل بشعور القطيع. والثانية تصدمك. . تسمر شعر رأسك. . تثير في كيانك عواصف من الأفكار. . . وأمواجا من التساؤلات. ماذا سيكون مصير هؤلاء؟ كيف سيقيتون أطفالهم ويسكتون صراخ جوعهم؟ أين سيبيتون؟؟ من سيستقبلهم. . . وكيف. . . والى متى؟ هذه الأسئلة وعشرات أخرى غيرها طرحها- ولا شك- على نفسه، وعلى غيره من أهله وجيرانه وأهل قريته كل أب وكل أم بل كل مدرك عاقل من أبناء كفر برعم، شاهد بأم العين تلك القوافل الحزينة. وقال أهل كفر برعم قولتهم: باقون، باقون. (. . .) وتوالت القوافل. . . واقترب الآتون أكثر فأكثر. . أما أبناء كفر برعم فقالوا: إننا باقون". [٨]

هكذا، أضيف فصل جديد الى نكبة فلسطين المتشكلة. ففي تشرين ثاني من عام ١٩٤٨، كانت قد هجرت ٦٨ قرية من أصل ٧٣ في قضاء صفد وهجرت ٢١ قرية من قرى قضاء عكا البالغة ٥١ قرية زمن الانتداب.[٩] وفي المحصلة النهائية للنكبة، هُجرت ٥٣١ قرية ومدينة فلسطينية وتم تهجير ما بين ٧٥٠,٠٠٠- ٩٣٥,٠٠٠ من الفلسطينيين.[١٠]

قرية كفر برعم

تقع قرية كفر برعم على بعد ١٧ كم الى الشمال الغربي من عاصمة قضائها الإداري صفد، فيما تبعد عن الحدود اللبنانية نحو ٤ كم فقط. وهي واقعة على منطقة جبلية تعلو عن سطح البحر نحو ٧٥٠ مترا جعل لها بعدا استراتيجيا وعسكريا. وقد لفهّا الطريق الرئيسي الممتد من قرية الصفصاف الى قرية المالكية حيث تقع الى الشمال منه. ويقسم مسطح القرية الى حارتين رئيسيتين شمالية وجنوبية، يتوسطهما كنيسة "السيّدة" والمدرسة في أعلى نقطة من القرية. ويقع في الحارة الشمالية بقايا معبد روماني قديم، في ساحة مستوية ومرصوفة بحجارة مستوية. فيما تقع المقبرة في شمال غرب القرية. وتختلف التحليلات حول أصل التسمية، إلا أن المؤرخ الفلسطيني مصطفى الدباغ قد أشار الى أن كفر برعم هو تحريف للاسم الكنعاني "بيرييام" (Periyam) والذي يعني "كثيرة الثمر"، وقد عرفت باسمها الحالي منذ العصور الوسطى.[١١]

صورة جوية لكفر برعم في العام ١٩٤٥. المصدر: *British Arial Survey, 1944/1945*.

خريطة بريطانية تظهر فيها البيوت مرقمة لأهالي كفر برعم. المصدر: لجنة اهالي كفر برعم.

مع صدور قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ الذي صدر في ٢٩ تشرين ثاني من العام ١٩٤٧ والقاضي بتقسيم فلسطين الى دولتين، عربية ويهودية، خضعت كفر برعم بموجب مقترح التقسيم الى الدولة العربية، شأنها شأن منطقة الجليل، وخصوصا الأعلى منه.

في العام ١٩٢٢، بلغ عدد سكان كفر برعم ٤٦٩ نسمة، وارتفع عددهم في العام ١٩٤٥ الى ٧١٠ أشخاص.[١٢] وبموجب إحصاء السكان الذي أجرته السلطات الإسرائيلية في السابع من تشرين الثاني من عام ١٩٤٨ (بعد أسبوع على احتلال القرية)، وُجد أن هنالك ١٠٥٠ نسمة تسكن القرية.[١٣] وقد تبعت الغالبية القصوى من سكان كفر برعم الى الطائفة المسيحية المارونية.[١٤] مع وجود عائلتين إثنتين فقط تتبعان لطائفة الروم الكاثوليك.[١٥] وقد اعتبرت كفر برعم القرية المسيحية الوحيدة في قضاء صفد زمن الانتداب البريطاني.[١٦]

وقد بلغت مساحة الأراضي التابعة لكفر برعم في المجمل، ١٢٢٥٠ دونما، مقسمة على النحو التالي: مسطح البناء ٩٦ دونما،[١٧] أراضي مشجّرة ١١٠١ دونما، الأراضي المستخدمة للزراعة ٣٧١٨ دونمات، أراضي غير مزروعة ٧٣٢٩ دونما، فيما كان للطرقات والمساحة العامة ٦ دونمات.[١٨] وفي رسالة مؤرخة بتاريخ ١٤ آذار من العام ١٩٩٤ موجهة الى عضو الكنيست ديدي تسوكر، رئيس لجنة القانون والدستور في الكنيست، حينئذ حددت دائرة أراضي إسرائيل توزيع الأراضي التابعة لكفر برعم. وبموجب ما اوردته الرسالة، فإن مجمل مساحة الأراضي التابعة للقرية حسب "ملفات الضرائب" لعام ١٩٤٧، قد بلغت ١٢٢١٤ دونم، تختلف عما ورد أعلاه بخصوص الأراضي المشجّرة (١٠٩٣ دونما)، والأراضي المستخدمة للزراعة (٤١٧٠ دونماً)، والأراضي التي صنفت على أنها "تلال وصخور" وبلغت ٦٨٥٥ دونما. وقد توزعت ملكية الأراضي في كفر برعم حتى العام ١٩٤٧ على ٢٦٠ مالكا. وملكت كنيسة كفر

طلاب مدرسة كفر برعم، ١٩٣٩.
المصدر: شريف كناعنة ومحمد شتية، كفر برعم، القرى الفلسطينية المهجرة، سلسلة رقم ١٣ (بير زيت: جامعة بير زيت، ١٩٩١).

صورة تذكارية لأفراد من كفر برعم زمن الانتداب.
المصدر: فيلم "رماد" للمخرجة ريما عيسى.

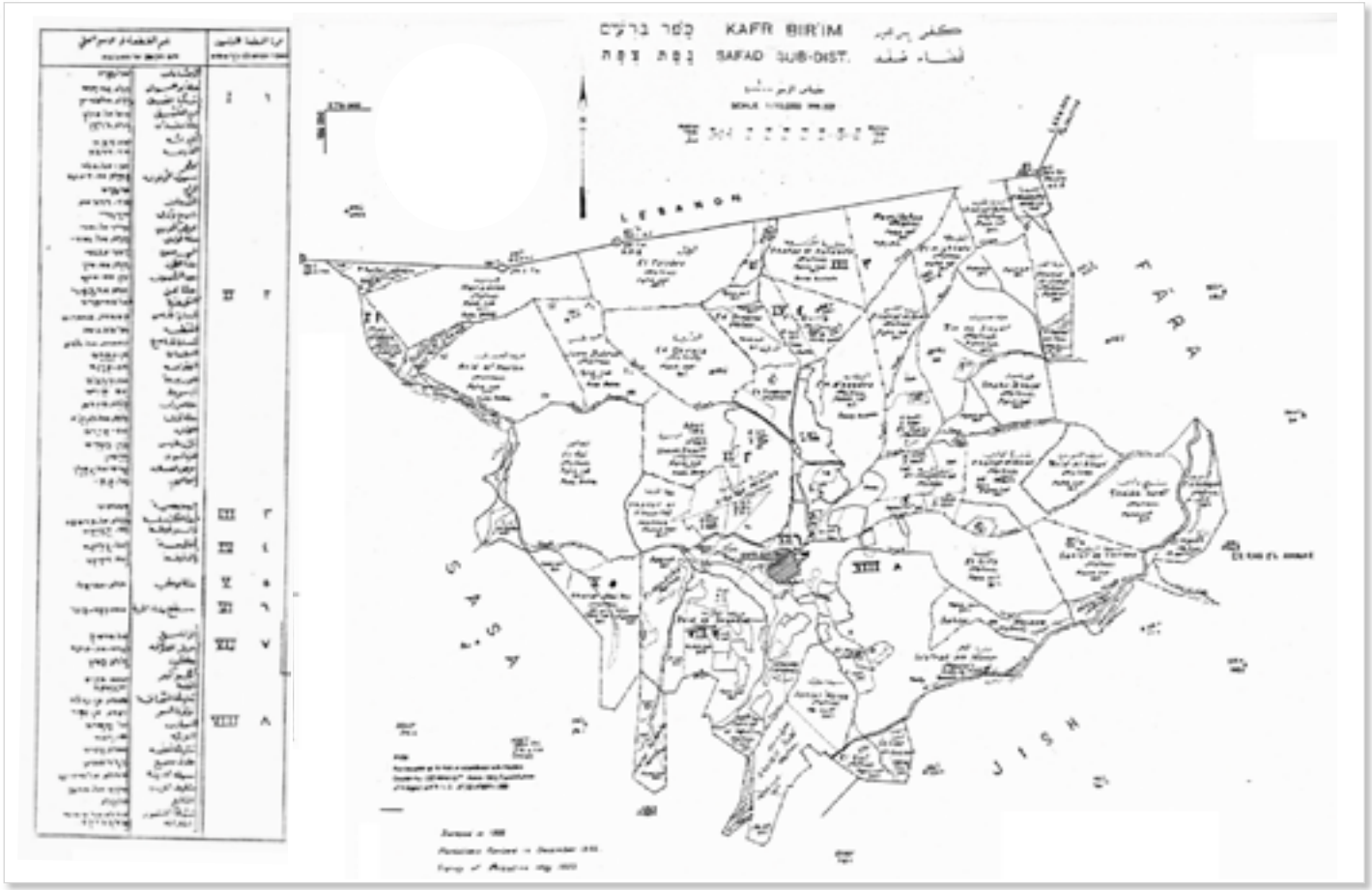

خارطة أراضي كفر برعم، ١٩٣٣.

المصدر: *British Survey of Palestine, 1933*.

برعم ٩٩٧ دونما، إضافة الى نحو ٢٠٠ دونم ملكتها الكنيسة أيضا بأسماء أشخاص من القرية كما هو مسجل في مكتب تسجيل الأملاك في صفد في العام ١٩٤٩. وتقسم الأراضي أيضا في كفر برعم شعبيا وفق تسميات محلية شأنها شأن القرى الفلسطينية الاخرى.[١٩]

لم تكن البنية الاجتماعية، في كفر برعم ذات تقسيمة حمائلية بالمعنى المتعارف عليه في بقية القرى الفلسطينية. في ذات الوقت، ضمت القرية مجموعة من العائلات الممتدة (المتداولة باسم "دار")، و بلغت ١٩ عائلة،[٢٠] يعود قسم منها الى لبنان.[٢١] وقد كان في القرية مدرستين، واحدة حكومية أنشئت في عهد الانتداب البريطاني، وأخرى تبعت لكنيسة البروتستانت.[٢٢] وفي العام ١٩٤٦، تم تقديم طلب الى حكومة الانتداب من أجل تسجيل جمعية مسجلة في كفر برعم من أجل تحسين الظروف المعيشية لسكان القرية، ومنها المجالات الزراعية، والتربية والتعليم. وكان المبادرون الى الجمعية قد أرسلوا قائمة بأسمائهم باللغة الانكليزية، وأهدافها وطرق تمويلها الى سلطات الانتداب من أجل تسجيلها.[٢٣] في ذات الوقت، لم يكن لسكان القرية في عقد الأربعينات نشاط سياسي أو عسكري جدير بالاهتمام. وقد أورد تقرير لتنظيم الهاغاناه الصهيوني، في العام ١٩٤٢ حول كفر برعم أنه: "لم يلاحظ وجود ميل سياسي خاص. إنهم بعيديون عن السياسة وليسو مهتمين بها إطلاقا."[٢٤]

اقتصاديا، إعتمدت كفر برعم على الزراعة شأنها شأن غالبية القرى. ولم يسجل فيها إقطاع، حيث تراوحت الملكيات بين الصغيرة والوسطى. وأنتجت القرية التين والزيتون، كما أنتجت الحبوب لأغراض الاستهلاك المحلي. وقد ربطت القرية علاقات تجارية مع مدن صيدا وصور وصفد وحيفا (حيث تم تسويق التبغ) وقرية سعسع المجاورة. كما عمل بعض الأهالي في الوظائف الرسمية في حكومة الانتداب.[٢٥]

إحتلال كفر برعم

في ٢٩ تشرين أول من العام ١٩٤٨، وهو اليوم الأول لعملية حيرام العسكرية، إحتل الجيش الإسرائيلي كفر برعم العزلاء. حينئذ كان سكان القرية قد اجتمعوا في الكنيسة. وبعد أن قام الجيش بتفتيش المنازل، أمر السكان بالانصراف الى بيوتهم وسط إعلان نظام حظر التجوال لمدة ثلاثة أيام. وإذ تأكد للجيش عدم وجود "مسلحين" في القرية ومحيطها، رُفع حظر التجوال وسمح برعي المواشي في الأراضي الجنوبية للقرية، و"بدأت الحياة تستعيد شكلها الطبيعي".[٢٦]

وفي ٧ تشرين ثاني من العام ١٩٤٨، حضر الى كفر برعم ضابط المخابرات في اللواء السابع في الجيش الاسرائيلي عمانوئيل (مانو) فريدمان، ومدير دائرة الأقليات في مدينة صفد رفول آبو، وقاما بإحصاء سكان القرية الذين بلغ عددهم ١٠٥٠ شخصا، وقد أدرجت نتيجة الإحصاء هذا في سجلات دائرة الأقليات في صفد تحت ملف رقم ١٣/١٥ .[٢٧] كان عدم الطرد الفوري للسكان كما حدث مع القرى المجاورة الأخرى، إضافة الى إجراء إحصاء للسكان مؤشرات واضحة لسكان كفر برعم بعدم نية الجيش لطردهم. خصوصا، وأن القرية لم تأخذ قسطا في المعارك التي جرت بين القوات الصهيونية ولاحقا الجيش الاسرائيلي وبين المقاومين الفلسطينيين وجيش الإنقاذ العربي بقيادة فوزي القاوقجي التي تمركزت في منطقة الجليل الأعلى. كما لم تسجل أية مقاومة عند احتلال القرية من قبل القرويين.

إخلاءٌ لأسبوعين

بعد نحو أسبوعين على إحتلال القرية، في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٤٨، الساعة الثالثة ظهرا، حضر الضابط العسكري عمانوئيل (مانو) فريدمان مرة أخرى الى كفر برعم برفقة أربعة جنود، وأمر السكان بوجوب

ترك منازلهم خلال ٤٨ ساعة لفترة من الزمن ولمسافة "خمسة كيلومترات" شمالا باتجاه الحدود اللبنانية.[٢٨]

جاء أمر الإخلاء هذا وفق ما صرح به الضابط الإسرائيلي فريدمان، ورواه الأب إلياس شقور: "تقول مصادر مخابراتنا أن هنالك خطر حقيقي يواجه كفر برعم، ولحسن حظكم فإن رجالي يستطيعون حمايتها، ولكن حياتكم أنتم قد تكون عرضة للخطر، لذا عليكم إغلاق بيوتكم واتركوا لنا مفاتيحها وأن تتوجهوا الى التلال المجاورة لبضعة أيام، وأنا أعدكم بأن شيئا من أموالكم لن يمس".[٢٩] وهو ما أكده فريدمان نفسه لاحقا، "بموجب ما أخبرتهم، فهم القرويون [من كفر برعم] أن أمر نقلهم هو مؤقت". كما أعلن فريدمان أن أوامر الإخلاء قد جاءت بقرار من وزير الأقليات، بيخور شالوم شطريت.[٣٠] لقد كان هذا الأمر، نذيرا بخروج أهالي كفر برعم الى التلال والأحراش المجاورة على أمل العودة القريبة. ويتذكر سامي زهرة، ٧٨ عاما، ما حدث في تلك الفترة:

" جمعت قوات الإحتلال [الاسرائيلي] وجهاء البلد بمن فيهم أبي وقالوا أن على أهل القرية تركها لمدة أسبوعين لأسباب "أمنية" كون القرية تقع على الحدود اللبنانيّة. وعندها طلب أبي مني أن أهرب الى الجبال لأن الجيش أراد قتل الشباب الذين قد يكونوا عائقًا أمام تهجير القرية فهربت الى الجبال لمدة يومين، في ذاك الشتاء القارس ونمت بمغارة قديمة جدًا شكلت في الماضي مقبرة ولا يزال

كفر برعم في العام ١٩٤٩. المصدر: إرشيف كيبوتس برعام

فيها العديد من الهياكل العظمية. بعدها، توّجهت الى لبنان لمدة أسبوع حتى علمت أن أهل القرية قد هُجّر معظمهم الى الجش فرجعت إلى أهلي. . "

على العموم، فقد جاء أمر إخلاء قرية كفر برعم في سياق خطة أشمل، وإن لم تنفذ بحذافيرها لاحقا. فقد عنت أصلا ترحيل أهلها الى "ما وراء الحدود" اللبنانية على اعتبار أن المسافة التي تفصل القرية عن تلك الحدود لا تتعد الأربع كيلومترات، في وقت تحدث فيه الضابط العسكري الاسرائيلي فريدمان عن ضرورة الابتعاد عن القرية "خمسة كيلومترات شمالا". وهو ما أكدته صحيفة هآرتس الاسرائيلية بتاريخ ٨ تشرين الثاني من عام ١٩٧٢ من وجود "خطة أصلية" رمت الى تهجير السكان الى لبنان.[٣١] وهو ما يتلائم أيضا وقرار إسرائيل في تشرين ثاني من عام ١٩٤٨ بتطهير "مناطقها الحدودية" من القرى الفلسطينية الباقية بعمق يمتد من خمسة الى عشرة كيلومترات على الحدود الشمالية مع لبنان. ويدعي المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس، أن الدافع من وراء القرار كان دافعا "عسكريا":

"كانت هذه القرى العربية في موازاة الحدود تشكل تهديدا خلف مواقع الجيش الإسرائيلي وطرق الدوريات. ففي إمكانهم [سكان القرى] أن يستقبلوا ويساعدوا القوات العربية وغير النظاميين إذا شن العرب حربا. كما يمكنهم إيواء المخربين والجواسيس، وأن يكونوا محطات على طريق العائدين المتسللين [اللاجئين الفلسطينيين] واللصوص والمهربين. (. . .) وكانت بعض القرى الحدودية شبه مهجورة، مثل قرية زكريا على طريق القدس، [تشكّل] عبئا اقتصاديا-اجتماعيا على الدولة إذ أن الذكور من الشباب كانوا كلهم تقريبا قد ماتوا، سجنوا أو فروا، إلى الأردن بينما بقي المسنون والنساء والأطفال في القرية، يعيشون على ما تقدمه الحكومة. وأخيرا، فإن السلطات كانت تريد أصغر أقلية عربية ممكنة في الدولة اليهودية الجديدة. كانت عمليات الترحيل، جزئيا، في المناطق الحدودية

تصوير: جورج غنطوس

تصوير: مقبولة نصار، بديل.

الجديدة هذه مصممة لإعاقة التسلل [من قبل اللاجئين الفلسطينيين] الى داخل إسرائيل" .[٣٢]

كان المنطق العسكري حاضرا، إذن، من أجل تنفيذ المزيد من عمليات الترحيل للفلسطينيين وذلك بهدف التوصل أساسا الى "أصغر أقلية عربية في الدولة اليهودية". ومن هذا المنطلق، وفي أوائل تشرين ثاني من العام ١٩٤٨ (بعد أسبوع على إنتهاء عملية حيرام)، قرر قائد الجبهة الشمالية اللواء موشيه كرمل، بعد استشارة هيئة أركان الجيش، اتباع سياسة تهدف الى نقل السكان الفلسطينيين من تلك المنطقة باتجاه الحدود تحديدا. ومن كل القرى الفلسطينية الباقية في هذه المنطقة، توجه الجيش بادئ ذي بدء الى تهجير القرى الأكثر قربا الى الحدود. وقد شمل مخطط "التطهير" هذا كل من قرى النبي روبين، تربيخا، السروح، المنصورة، إقرث، كفر برعم والجش.[٣٣]

في التطبيق، تم تهجير قرى النبي روبين وتربيخا والسروح عبر الحدود الى لبنان. كما أصدرت أوامر الطرد الى كل من قرى المنصورة، إقرث، كفر برعم والجش. وقد نقل سكان قرية إقرث الى قرية الرامة الجليلية. أما قرية الجش، والتي هجرت الغالبية العظمى من سكانها في تشرين أول من عام ١٩٤٨، فقد ألغي أمر طرد العدد القليل المتبقي في القرية بعد تدخل السكان لدى السلطات وتدخل مباشر من قبل إسحاق بن تسفي، أحد قادة حزب المباي الحاكم (والذي سيصبح لاحقا رئيس دولة إسرائيل) ووزير الأقليات بيخور شالوم شطريت.[٣٤]

أما أمر طرد أهالي كفر برعم فكان قد دفعهم الى اللجوء الى المغر والأحراش القريبة، بعد أن سمح لهم بذلك، وعدم الانتقال "بالضرورة" الى لبنان. وتفيد التقارير أن ٧ من أطفال كفر برعم المتواجدين في "الشتات المؤقت" قد ماتوا نتيجة الجوع والمرض.[٣٥] **ويضيف الأب يوسف أسطفان سوسان عن هذه الفترة:**

"قرية بكاملها يفترشون الأرض ويلتحفون السماء. ويأتي وزير الاقليات أنذاك باخور شطريت، في زيارة الى الحدود الشمالية. يرافقه الحاكم العسكري للمنطقة اليشاع صولص، ويستقبل الوزير ومرافقه في قرية الجش، ويسرع قيصر ابراهيم [مختار كفر برعم] ويوسف سوسان [خوري كفر برعم] الى الجش يعرضان معاناة الأهالي أمام الوزير. ويحضر أهالي المنطقة في اليوم التالي من أجل اللقاء بالوزير الذي قال أنه يريد الاطلاع على أمور قرية كفر برعم عن كثب. وأمر الوزير بنقل أهالي قرية كفر برعم الى الجش لمدة أسبوعين. ريثما تنتهي العمليات العسكرية على الحدود الشمالية، مؤكدا عودة السكان الى القرية بعد أسبوعين، وطمأن السكان قائلا: لا تنقلوا الى الجش ما لن تحتاجوه خلال هذه المدة القصيرة".[٣٦]

انتقل أهالي كفر برعم الى الجش التي تبعد ٤ كيلومترات جنوبا في ١٩ تشرين ثاني ١٩٤٨. وطالما لم تستطع البيوت المتروكة في الجش بفعل التهجير والبالغة نحو ٤٠٠ بيتا استيعاب كل المهجرين من كفر برعم،[٣٧]**فقد إقترح الضابط العسكري عمانؤيل (مانو) فريدمان على البقية (نحو ٢٥٠ شخص) الإقامة في قرية الرميش اللبنانية القريبة (وهي أيضا قرية مارونية)، وذلك "من دون الانتقاص من حقوقهم في العودة" وهو ما تم فعلا، حينما انتقلت أعداد من اهالي كفر برعم الى الرميش والقرى المارونية المحاذية الاخرى. يقول رياض غنطوس، وهو من ابناء الجيل الثاني ويقيم في حيفا:**

"لقد ترافقت فترة التهجير من كفر برعم بموسم قطف الزيتون، وهو ما جعل الكثير من الناس تقيم تحت أشجار الزيتون خلال هذه الفترة. بعد ذلك، تفرق الناس بين قرية الجش وقرى في جنوب لبنان كالرميش، ومارون الراس ودبل.

أهلي مثلا اقاموا لفترة ما في دبل، قبل أن يعودوا الى الجش. لم يكن هنالك استقرار دائم للأهالي الذين تنقلوا بين مناطق مختلفة حتى سنوات الخمسينات الأوائل".

جاء أمر إخلاء كفر برعم رغم "خصوصية العلاقة" التي ربطت أوساط من القرية بالحركة الصهيونية قبل العام ١٩٤٨. وقد يكون ذلك مشتقا من جملة التفاهمات التي نسجتها الحركة الصهيونية مع المرجعية المارونية في لبنان في عقد الأربعينات.[٣٨] وقد سجّل الصحفي أهارون باخر في ٢٨ تموز من عام ١٩٧٢ في جريدة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية:

"قبل فترة طويلة من إقامة دولة إسرائيل في أيار ١٩٤٨، عاش سكان كفر برعم بصداقة حميمة مع اليهود في فلسطين. أحد الكتاب اليهود الإسرائيليين يعطي مثلا كيف ساعد القرويون [في كفر برعم] في بداية ١٩٤٥، ومن خلال تعريض أنفسهم للخطر، اليهود الصهاينة الذين أرشدوا المهاجرين اليهود العابرين من هذه المنطقة قادمين من جنوب لبنان. أحد اليهود الذين عملوا في هذه العملية كان يهوشاع فلمون (لاحقا تغير الى بلمون)، والذي أصبح مستشار [رئيس] الحكومة للشؤون العربية. أحد الشباب العرب في كفر برعم كان أيوب مطانس، والذي ترأس في العام ١٩٧٢ لجنة الاحتجاج من أجل عودة مهجري كفر برعم. في العام ١٩٧٢، صرح السيد مطانس من جديد كيف شاهد السيد بلمون في العام ١٩٤٥ يصل الى كفر برعم من أجل تهريب أربعة يهود، رجلين وإمرأتين قادمين من لبنان. وقد قام الشبان العرب بصرف انتباه رجال الشرطة المتواجدين في القرية عندما كان اليهود يختبأون ويمرون. (. . .) لقد تم تأكيد هذا الخبر من قبل السيد عمانؤيل فريدمان، الذي كان الضابط المسؤول عن الأقليات في الحكومة اليهودية الانتقالية، حيث قال: "ليس فقط السيد بلمون، إنما آخرون أيضا. . اعتادوا بشكل دوري على زيارة القرية، وأن يتم مساعدتهم من قبل سكان القرية. إن سكان كفر برعم يعتبرون أصدقاء مخلصون. "[٣٩]

تصوير: جورج غنطوس

طرد آخر..

بعد انقضاء مهلة الأسبوعين "الشهيرة" للعودة، إستمر أهالي كفر برعم بانتظار العودة القريبة. فيما كان عمانؤيل (مانو) فريدمان ومسؤولون إسرائيليون آخرون يعطون الوعود الى أهالي القرية بأن كل شيء على ما يرام. وقد سُمح لأهالي القرية بإحضار التبغ الجاف المعلق في سقوف بيوت البراعمة وتسويقه الى إحدى الشركات التجارية في حيفا. وهو ما سمح به أيضا لأهالي كفر برعم المقيمين في الرميش اللبنانية، حيث سمح لهم بالقدوم الى كفر برعم وتحضير التبغ وبيعه في حيفا والعودة مرة أخرى الى الرميش بانتظار العودة الدائمة الى كفر برعم.[٤٠] يقول إبراهيم عيسى، وهو أحد أبناء الجيل الأول، ويقيم في الجش:

"كنا نضع مفاتيح بيوتنا في جيوبنا، وكانت أمي ترسلني الى بيتنا في كفر برعم من أجل إحضار ما يلزم لإحضار الطعام. وكما تعلم، فقد كان بيت الفلاح مثل الدكانة، فيه كل شيء. دجاجنا بقي في كفر برعم لمدة شهر تقريبا [بعد التهجير]، وكنا نُطعمه بشكل دائم".

ولكن بعد ثلاثة أشهر من الشتات، أعطت السلطات الإسرائيلية إشارة واضحة بنواياها حين قامت بطرد جديد لأهالي كفر برعم. ففي ٢٢ شباط من عام ١٩٤٩، طردت السلطات العسكرية ٦٥ برعميا أثناء قيامهم بترميم منازلهم في كفر برعم والتي كانت قد تضررت من الأمطار. ورغم أن وزارة الشرطة قد سمحت لهم بذلك استجابة الى رسالة مؤرخة بتاريخ ٢١ كانون ثاني ١٩٤٩، إلا أن السلطات العسكرية لم تعترف بذلك لاحقا وادعت أنهم "متسللين" وقامت بطردهم الى الضفة الغربية. ويروي جميل مارون مغزل روايته:

"أنزلتنا الدورية الإسرائيلية من السيارات وأمرنا قائدها بالسير باتجاه الأراضي الأردنية مهددا بإطلاق الرصاص على من يلتفت الى الخلف، وسرنا في الحقول الموحلة ومعظمنا حفاة. واذ أحس بتحركنا أفراد من الجيش الأردني، متواجدين هناك – اذ تناهت إليهم أصواتنا– أطلقوا الرصاص باتجاهنا. فصحنا: عرب. فطلب أحدهم أن يتقدم اثنان منا في إتجاهم، فتقدمت أنا وجريس شكري وقصصنا على أفراد الدورية الأردنية ما حدث لنا. بعد ذلك نقلنا جميعا الى مخيم الجيش الأردني قرب جنين حوالي الساعة الرابعة من فجر يوم ٢٣ شباط ١٩٤٩. (. . .) لقد مررنا في تجربة قاسية جدا خلال تسعة وعشرين يوما قضيناها في مخيم اللاجئين في نابلس فقد اضطررنا للتسول لسد رمقنا إذ ما كان يقدم لنا بما يكن كافيا، كما نفذ ما كان في حوزة البعض من نقود قليلة. (. . .) وهكذا توجهنا الى عمان حيث قضينا ليلة وصولنا في دير مار يوسف، وفي الصباح التالي أقيم قدس رعوى وقدمت لنا الصينية [تبرعات المؤمنين] التي جمعت لمساعدتنا".[٤١]

وفي آذار من عام ١٩٤٩، أرسل ممثل وزارة الأقليات في صفد الى المكتب الرئيسي في تل أبيب رسالة أعرب خلالها عن إستياء مهجري كفر برعم الشديد من الطرد الجديد :

"لقد سبب إبعاد الـ ٦٥ شخصا من أهالي كفر برعم بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٤٩ الاستياء الشديد لدى أبناء الطائفة المارونية. ولا نملك أية معلومات عن مصيرهم، مما يزيد قلق أفراد عائلاتهم عليهم. اضافة الى هذه الحادثة، فإن أهالي كفر برعم قلقون من الخبر الذي تسرب إليهم بأن الحكومة سوف تصادر عما قريب القرية وأراضيها لإقامة نقطة استيطانية فيها".[٤٢]

نجح المُهجرون "الجدد" في الالتحاق بذويهم وأقربائهم في جنوب لبنان، بعد عبورهم عن طريق سوريا ونجح قسم منهم في "العودة" الى قرية الجش بعد عبورهم الحدود اللبنانية لاحقاً.[٤٣] لقد جاءت هذه الاحداث في وقت

كنيسة السيدة في كفر برعم تصوير: مقبولة نصار، بديل.

كان الفلسطينيون المتبقون داخل إسرائيل، ومنهم المهجرون في الداخل، تحت إدارة الحكم العسكري لمدة ثمانية عشرة عاما (حتى العام ١٩٦٦) وذلك بشكل حصري (بخلاف السكان اليهود). وكان للحكم العسكري الصارم جملة من الأهداف العلنية والخفية. وأبرزها منع اللاجئين الفلسطينيين من العودة الى قراهم ومدنهم التي هجروا منها. وخلال هذه العملية فإن فلسطينيين من المقيمين ضمن حدود الدولة اليهودية قد تعرضوا للطرد بحجة التسلل.[٤٤] إضافة الى ذلك، ثمة هدفين آخرين يتعلقان مباشرة بالمهجرين في الداخل، وشملا إخلاء القرى الفلسطينية شبه المهجورة وترحيل أهلها الى مناطق أخرى داخل إسرائيل أو خارجها، وذلك لإتاحة فرصة أمام الاستيطان اليهودي.[٤٥] فيما كان الهدف الثالث وهو مشتق من الثاني، بتقليص أعداد الفلسطينيين في إسرائيل قدر المستطاع، وخاصة من المهجرين في الداخل. وبناء على ما ورد، قامت السلطات الإسرائيلية بسلسلة طويلة من الطرد الى ما وراء الحدود.[٤٦] هذا إضافة الى السعي وراء السيطرة على الفلسطينيين وفصلهم عن الاستيطان اليهودي، ومصادرة أراضيهم. كما عمل الحكم العسكري على مأسسة التعلق الاقتصادي للفلسطينيين في الداخل، من خلال مصادرة أراضيهم، بعد أن شكلت الأرض العماد الرئيس لاقتصاد الفلسطينيين الذين كانوا فلاحين بغالبيتهم، ليصبحوا "عمالاً غير مهرة" زهيدي الأجر في خدمة مشروع بناء الدولة الجديدة ومستوطناتها.

كما استمر العمل بأنظمة الدفاع (الطوارئ) في إسرائيل بعد إنهاء الحكم العسكري حتى يومنا هذا، وهي أنظمة وضعتها سلطات الانتداب البريطاني في العام ١٩٤٥. كما استمرت حكومات إسرائيل حتى بعد إنهاء الحكم العسكري في مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية. وطبقا لأنظمة الدفاع (الطوارئ) يمكن للسلطات إعلان مناطق عسكرية مغلقة، ومصادرة الأراضي، وإغلاق الصحف، وحجز المواطنين دون محاكمة وحتى

طردهم. وثمة مادة أخرى في أنظمة الطوارئ خاصة باستثمار (مصادرة في التطبيق) الأراضي غير المزروعة (المبوّرة). وقد تمت عمليات وضع اليد من خلال تسييج المنطقة بموجب قانون أنظمة الطوارئ وهكذا يتم منع زراعتها وبالتالي مصادرتها.

برعام مكان برعم: إنشاء الكيبوتس

في الخامس من حزيران من العام ١٩٤٩، احتلت مجموعة من المستوطنين اليهود التابعين الى تنظيم البالماح،[٤٧] جزءا من البيوت التابعة لكفر برعم. جاء هذا التاريخ بعد ١٠ أيام من مقابلة قام بها وفد من كفر برعم مع مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية يهوشاع بلمون. فوجه أهالي كفر برعم ممثلين بالأب يوسف أسطفان سوسان والمختار قيصر إبراهيم رسالة أخرى مؤرخة بتاريخ ٨ حزيران ١٩٤٩ الى رئيس الحكومة الإسرائيلي دافيد بن غوريون، أعربوا فيها عن استيائهم من الخطوة الاستيطانية:

" لقد تشرفنا بمقابلة السيد يهوشع بلمون في مقر الرئاسة، وعرضنا حالتنا بإسهاب وأطلعنا حضرته على الإشاعة التي راجت حول سكن كيبوتس في قريتنا كفر برعم. ولقينا من جنابه كل رعاية وتطمين ولكن للأسف وجدنا حال عودتنا من المقابلة موظفي الكيرن كييمت [الصندوق القومي اليهودي] يقومون بمسح أراضينا كما مسحوا أراضي القرى المتروكة المجاورة – كما احتل الكيبوتس بيوتنا يوم ٥ حزيران ١٩٤٩ فارتعنا لهذه المفاجأة غير المنتظرة بعد التطمين. وإذ نستنكر ذلك، نرفع ندائنا واحتجاجنا بصوت عال طالبين معاملتنا بالعدل والحق "[٤٨]

وفي معرض الرد، أبرق ديوان رئيس الحكومة رسالة الى الخوري الأب يوسف أسطفان سوسان، ومختار كفر برعم قيصر إبراهيم بتاريخ ١٣ حزيران من العام ١٩٤٩ حملت رقم ٨٩/١٢٣١٢ جاء فيها:

מדינת ישראל

לשכת ראש הממשלה

הקריה,
ט"ז כסלון, תש"ט.
13 ביוני, 1949.

89/12313

לכבוד
מר קיסר אברהים, מוכתר ברעם,
מר יוסף אסטפן, כומר ברעם,
כפר ב'ירם.

הנדון: פגישתכם מיום 8.6.49.

א.נ.,

בהמשך ע"י ראש הממשלה לאשר קבלת
מכתבכם הנ"ל ולהודיעכם שבמסבות הנוכחיות,
ולרגלי בורחים ערביים ובסתננים, אין כיום
אפשרות להחזיר את תושבי כפר ברעם לכפרם.

אין פעולה זו נובעת מרצון או מגמה
להעניש את אנשי ברעם או לפגוע בהם בדרך זו,
ואיננו צריכים להזכיר כאן צדק או כפסול
שלילי על נאמנותכם למשלה כפובן, בינתיים,
אין בכוונת הממשלה לגשל את תושבי ברעם
מקרקעותיהם ואמצעי פחייתם, ותאחל לכם אפשרות
חיים רגילים בב'ירם.

יהושפט פלמון

העתק אל:
– הממשל הצבאי
– הממשל הצבאי בגליל המזרחי.

رد مستشار رئيس الحكومة الى مهجري كفر برعم يبين فيها عدم إمكانية العودة الى كفر برعم، ١٣ حزيران ١٩٤٩.
المصدر: يوسف أسطفان سوسان، شهادتي يوميات برعمية ١٩٤٨-١٩٦٨، (١٩٨٦).

من لوائح المستودعات، حزيران ١٩٤٩. المصدر: سوسان (١٩٨٦).

"في الظروف الحالية، ولأسباب عسكرية وأمنية، لا يمكن حاليا السماح بعودة أهالي كفر برعم الى قريتهم. وفي حين لا تقصد الحكومة سلب سكان برعم أراضيهم ووسائل معاشهم، فإنها سترتب لكم إمكانية حياة عادية في الجش". [٤٩]

شملت هذه الفترة تحركات واسعة من قبل كهنة كفر برعم ومختارها من أجل الحد من تحركات الكيبوتس الناشئ، الذي أطلق عليه إسم "برعام" وإعتداءات مستوطنيه المتكررة على الأراضي والكنيسة. وقد أبدى المسؤولون في السلطة العسكرية خلال هذه الفترة استجابات عينية طلبها المهجرون البراعمة من أجل فلاحة أراضي الوقف التابعة للكنيسة، قد تكون راجعة الى ظروف إنشاء الكيبوتس خلال نفس الحقبة الزمنية.[٥٠]

سكنت النواة الأولى للمستوطنين اليهود، في بيوت قرية كفر برعم حتى صيف العام ١٩٥١ حيث انتقلوا الى مكان إقامة الكيبوتس الجديد. وقد ترافق سكن المستوطنين ببيوت سكان كفر برعم و طرد الحراس المحليين المتواجدين في كفر برعم من اجل حراسة الممتلكات منذ التهجير في ١٣ تشرين ثاني ١٩٤٨. وكان هؤلاء الحراس، وعددهم عشرة، يقومون بحراسة الممتلكات بناء على تصريح خاص من السلطات العسكرية. ففي الخامس من حزيران ١٩٤٩، ومع قدوم المستوطنين، طردت الشرطة الحراس فيما جمعت الأمتعة والممتلكات حسب أوامر الشرطة في عدد من البيوت، بعد أن تم تسجيل محتويات المنازل وأسماء أصحابها، بحضور المختار قيصر إبراهيم من طرف أهالي القرية، وممثلين عن كيبوتس برعام والشرطة، حيث وقع ثلاثتهم على لوائح الودائع. بدأت عملية الجمع في المستودعات في ١٨ حزيران ١٩٤٩.

لم يكن إنشاء كيبوتس برعام على أراضي كفر برعم خارجا عن سياق الإستيطان اليهودي خلال هذه الفترة. فبين تشرين أول ١٩٤٨ وآب ١٩٤٩ تم إنشاء ١٠٩

مستوطنات يهودية على أراضي القرى المهجرة.[٥١] وخلال العامين الواردين (١٩٤٨-١٩٤٩) تم إنشاء ١٧٠ مستوطنة بالمجمل. ويبدو حجم الإحلال جليا اذا ما عرفنا أنه حتى عام ١٩٤٨ كانت هنالك ٢٩٣ مستوطنة زراعية يهودية،[٥٢] أما بحلول عام ١٩٥٠ فكان عدد المستوطنات التي أنشئت خلال السنوات الثلاث الماضية تلك (١٩٤٨-١٩٥٠) كان يساوي عدد المستوطنات التي أنشئت خلال الست والستين سنة السابقة (١٨٨٢-١٩٤٨).[٥٣]

في السنوات القليلة اللاحقة، توالت الاعتداءات التي قام بها كيبوتس برعام على أراضي كفر برعم، ومنها الاعتداء على مياه الينابيع، ونقل حجارة البيوت لترصيف الشارع الرئيسي في الكيبوتس في العام ١٩٥٢، واقتلاع أشجار الزيتون من أراضي كفر برعم.[٥٤] مع ذلك، لم يكن كيبوتس برعام المستوطنة الوحيدة التي نالت قسطا من أراضي كفر برعم، ففي العام ١٩٥٨ أضيف موشاف (تعاونية زراعية) دوفيف في منطقة شمال غرب القرية. كما استغلت مساحات أخرى من أراضي كفر برعم على يد كيبوتس سعسع الذي تقام بيوته على أراضي قرية سعسع الفلسطينية المهجرة.

قصف كفر برعم من الجو

بعد نحو خمس سنوات على التهجير أي في ١٦-١٧ أيلول من العام ١٩٥٣ تم قصف بيوت كفر برعم عن طريق سلاح الجو الإسرائيلي، ودمرت جميع مبانيها باستثناء الكنيسة والمدرسة. تمت عملية القصف هذه أمام أعين مهجري كفر برعم الذين شاهدوا عملية القصف من على تلة تبعد نحو ٢ كم تسمى لغاية اليوم، "تلة المبكى" أو "مبكى البراعمة". وهو التاريخ الذي يترافق لغاية اليوم بخروج مسيرات وفعاليات يقوم بها المهجرون البراعمة وفاء لقريتهم. يتذكر سامي زهرة:

تصوير: مقبولة نصار، بديل.

بيوت كفر برعم المدمرة تصوير: لجنة أهالي كفر برعم.

"عندما تعالت الطائرات فوق القرية وقاموا بتفجير البيوت بالصواريخ، صعدنا جميعًا الى تلّة تقع بأعلى الجش وتطل على كفر برعم. وكلما سقطت قذيفة كان الناس يرددون اسم صاحب البيت الذي سقطت عليه القذيفة ويبكون، بانتظار القذيفة التالية التي ستفجر البيت التالي دون أي قدرة لديهم لمقاومة تفجيرها. . . ومنذ ذلك اليوم سُميّت التلة بـ "بمبكى البراعمة".

ترافقت عملية قصف القرية مع إجتماع بين ممثلين عن الحكومة والجيش في ١٦ أيلول من عام ١٩٥٣، تم الإقرار فيه على أن سكان كفر برعم لن يسمح لهم بالعودة، وسيتم توطينهم وتأهيلهم في قرية الجش، وأن الأراضي البديلة التي ستمنح لهم عوضا عن اراضيهم في كفر برعم لن تمتد الى الخطوط الأمنية المحددة من قبل الحاكم العسكري للجليل.

جاء تدمير قرية كفر برعم بعد نحو سنتين على تدمير قرية إقرث في كانون أول من عام ١٩٥١، وفي خضم عملية تدمير القرى الفلسطينية الأخرى التي هجر سكانها في العام ١٩٤٨، اعتمادا على خطة سميت "الترانسفير الإرتجاعي" (بأثر رجعي) تم تبنيها في حزيران ١٩٤٨ من قبل وزير المالية الاسرائيلي ورئيس الحكومة من أجل منع عودة اللاجئين الفلسطينيين الى قراهم. وكان تدمير القرى الفلسطينية واحد من ستة مقاييس معتمدة في هذه الخطة.[٥٥] حيث تم تدمير القرى الفلسطينية المهجرة بعد فترة بعيدة من إنتهاء القتال في العام [٥٦]١٩٤٨، وفي مذكرة لأهرون كوهين، يقول:

"هناك سبب للإعتقاد بأن ما تم فعله، تم فعله لتنفيذ بعض الأهداف السياسية وليس فقط الضرورات العسكرية، كما إدّعوا [الزعماء اليهود] أحيانا. في الحقيقة، فإن ترانسفير [ترحيل] العرب من ضمن حدود الدولة اليهودية قد طبق، وإخلاء عدد من القرى العربية لم يكن دائما نتيجة الضّرورة العسكرية. لم يكن الدّمار الكامل للقرى العربية نتيجة لأن هنالك نقص في القوات التي تحمي هذه الاماكن." [٥٧]

إحتجاجا على تدمير بيوت القرية، أرسل المهجرون من كفر برعم برقيات مستعجلة الى كل القيادات السياسية في إسرائيل، والى سفراء كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وفرنسا والى الفاتيكان. كذلك الأمر فقد تجند أعضاء الكنيست العرب لعملية الاحتجاج.[٥٨] وفي برقيات مشابهة وجهت الى رئيس الدولة، ووزير الدفاع، ووزير الشرطة، ووزير الأديان، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية، ورئيس الكنيست، قال مهجرو كفر برعم:

"ملاكو كفر برعم يستنكرون بشدة نسف بيوتهم ويعدونه ظلما ويفضلون نحرهم على مذبح الاضطهاد العنصري على أن تهدم بيوتهم على مرأى منهم بحالة سلم وبدون مبرر، ولن يتنازلوا عن حقوقهم بنسف بيوتهم". [٥٩]

كما تبع هذه الخطوة نداء الى الرأي العام في إسرائيل أرسل الى الصحف والمجلات في ١٥ تشرين أول ١٩٥٣، [٦٠] كان الطمي والركام الحاصل من جراء عملية التدمير قد بيع الى مقاولين من تل أبيب، الذين اقترحوا أيضا بيع الركام من الأبواب والشبابيك والحجارة الى مهجري كفر برعم أنفسهم ممن يقيمون في قرية الجش، باعتبار أن نقلها الى تل أبيب غير مربح.[٦١] وبموجب الصحفي الإسرائيلي رفائيل بشان، فإن أمر الهدم كان قد نتج عن "خطأ بيروقراطي" وصدامات داخلية داخل أروقة الوزارات الحكومية حيث دار جدل بشأن ضرورة الهدم. [٦٢] حتى اليوم، ليس معروفا من أعطى الأمر الأخير بتدمير كفر برعم وليس هنالك أي مسؤول ألقى على عاتقه مسؤولية أمر الهدم.

آثار البيوت المدمرة في كفر برعم تصوير: مقبولة نصار، بديل.

منطقة أمنية مغلقة.. وحديقة وطنية

كان إعلان كفر برعم كمنطقة أمنية مغلقة بموجب البند ١٢٥ من أنظمة الطوارئ (المناطق الأمنية المغلقة)، قد وقع في أيلول من العام ١٩٤٩. جاء ذلك بعد أن نشرت للمرة الاولى الأنظمة التي تخول وزير الدفاع بالاعلان عن "منطقة أمنية" كجزء من أنظمة الدفاع (الطوارئ) الانتدابية وذلك في ٢٧ نيسان ١٩٤٩. وبموجب هذه الانظمة، تم الاعلان عن القطاع الذي يتراوح عرضه ١٠ كم من خط عرض ٣١ شمالا الى ١٥-٢٥ كم جنوبي هذا الخط منطقة أمنية "محمية"، لا يجوز لأحد التواجد فيها الا إذا كان من "السكان الدائمين" للمنطقة أو حمل تصريحا خاصا. ومع أن مهجري كفر برعم قد تواجدوا في هذه المناطق بعد تهجيرهم في تشرين ثاني من العام ١٩٤٨ إلا أنهم لم يعتبروا سكانا دائمين ولم يُسمح لهم بالعودة الى قريتهم. شملت هذه الأنظمة قدرة الجيش على إصدار "أوامر خروج" وهي بمثابة أوامر طرد للسكان الدائمين في المناطق الأمنية. ولكن مثل هذه الأوامر لم تصدر بحق أهالي كفر برعم حتى العام ١٩٥١. وفي هذا الوقت كما هو معروف، كانت كفر برعم خالية من سكانها المهجرين اصلاً. ولكن الأمر هدف أساسا الى شرعنة عملية الإخلاء التي حصلت قبل هذا التاريخ بثلاث سنوات (أنظر الى الفصل الثاني). وفي ١٤ آب من العام ١٩٥٣، قام وزير المالية بأمر مصادرة أراضي كفر برعم وتحويلها بعد نحو أسبوعين الى سلطة التطوير.[١٣]

في العام ١٩٦٥ تمت الموافقة على خطة من أجل تحويل المنطقة الى "حديقة وطنية، ومحمية طبيعية، ومركز سياحي"، تحوي أيضا على مراكز سكنية. ترافق ذلك مع تقديم خطة من أجل حل قضية مهجري كفر برعم عن طريق مبادلة الاراضي والتعويض. وفي ١٠ كانون ثاني ١٩٧٧ أصدرت الحكومة مرسوما رسميا ينص على إعلان كفر برعم وكل ما يحيط بها من

"الحديقة الوطنية برعم" تصوير: زها حسن، بديل.

أراضي بما فيها المقبرة والكنيسة على أنها "حديقة وطنية".[14] ويشير عفيف إبراهيم، سكرتير لجنة اهالي كفر برعم:

"لقد تم وضع لافتة في مدخل القرية والتي تصف المنطقة على أنها قرية يهودية سابقة تعود الى آلاف السنين. وبالرغم من الآثار المرئية للبيوت المدمرة التي تعود لسكان كفر برعم. فلا يوجد أي ذكر الى وجود قرية مسيحية عمرها مئات السنين كانت واقفة في هذا الموقع لغاية عقود قليلة".

رغم إنهاء الحكم العسكري في العام ١٩٦٦، فإن سكان كفر برعم لم يسمح لهم بالعودة الى قريتهم بعد هذا التاريخ. ففي تشرين اول من العام ١٩٦٧ اصدر قائد المنطقة الشمالية من الجيش أمر "سماح عام في الدخول" لكل

كفر برعم منطقة أمنية مغلقة — تصوير: لجنة أهالي كفر برعم

مناطق الشمال بما فيها إقرث وكفر برعم. ولكن آمال المهجرين بالعودة قد خابت بعد أن منعوا من فعل ذلك.[15] وكان وزير الدفاع، موشيه ديان، قد أعلن من جديد عن كفر برعم وإقرث كمناطق عسكرية مغلقة في العام في كانون أول من العام ١٩٧٢ لغاية اليوم، في أعقاب استمرار أعمال الاحتجاج من أجل العودة (أنظر الى الفصل الثالث). مع ذلك، فإن مهجري كفر برعم يستطيعون زيارة "الحديقة الوطنية" وهو ما يوفر لهم القدرة على زيارة قريتهم. تقول نتالي مخول، وهي من أبناء الجيل الثالث و طالبة في معهد التخنيون في حيفا وتقيم في الجش:

"في الصغرلم أنظر أبداً إلى بلدي كحديقة وطنيّة وكان تواصلي معها مجرد من تلك الإستفزازات والشعور بالغضب. لكن اليوم يؤلمني جدًا التعامل مع أهل بلدي وأجدادي "كحديقة وطنية"، وأصبحت كلما أرى أية "حديقة وطنيّة" أتخيّلها كفر برعم. إن الشعور بالبلد أقوى من اليافطات التي تحمل إسم الحديقة الوطنيّة، ومع ذلك فإنه عمل دنيء جدًا ويغضبني بأن الناس والسياح يأتون الى قريتي ويقرؤون القصص المُزيّفة عن تاريخها ويمحون تاريخنا نحن. ."

كفر برعم.. اليوم

في العام ١٩٤٩، تم ترحيل الغالبية العظمى من أهالي كفر برعم الى قرية الجش القريبة، فيما انتقلت نحو ٣٥ عائلة الى قرية الرميش اللبنانية الحدودية. أما اليوم، فيقيم داخل إسرائيل أكثر من ٢٠٠٠ مهجر من كفر برعم، وهو ما جعلها إحدى ١١ قرية فلسطينية مهجرة بقي غالبية سكانها داخل اسرائيل.[11] ويتوزع ثقل شتات كفر برعم في الجليل أساساً،[17] وخصوصا في الجش (حيث يشكل سكان كفر برعم نحو ثلث عدد السكان)،[18] وحيفا، مع وجود أعداد من أهالي كفر برعم في كل من عكا، الناصرة والمكر وكفركنا والرينة. كما يتواجد قسم من أهالي كفر برعم في

مخيم الضبية قرب العاصمة اللبنانية بيروت، ويقيم نحو ٥٠٠ من سكان كفر برعم في جنوب لبنان، تشكل ملكيتهم ٤٢٣٥ دونم، أما بخصوص أراضي القرية المملوكة من قبل المختار باسم الآخرين وهي ٥٩٨٨ دونم، فقد تم تحويلها الى ملكية دولة إسرائيل باعتبارها "أراضي دولة".

توزع أراضي كفر برعم اليوم على النحو التالي: كيبوتس برعام يستخدم ٢٥٨٧ دونم بالمجمل منها ٩٠ دونماً كمسطح بناء، و٥٦٩ دونماً كأراضي مزروعة، و ١٩٢٨ دونماً كأراضي مرعى. أما كيبوتس سعسع، فيستغل ١٠٠٠ دونم من أراضي كفر برعم منها ٧٠ دونم للزراعة، و٩٣٠ دونم كأراضي مرعى. فيما يسيطر موشاف دوفيف على ٥٢٥٠ دونم، منها ٢٦٥ دونم كمسطح للبناء، و ١٠١٠ دونم للزراعة، و ٣٩٧٥ دونم أراضي مرعى. وتغطي "المحمية الطبيعية" مساحة ٢٧٨٣ دونماً من أراضي كفر برعم، فيما تُقام "الحديقة الوطنية" على ٨٠ دونماً. وهنالك أيضا ٥١٤ دونم غير مشتراة وتشمل ٧٠ دونم يزرعها سكان كفر برعم، و٤٣٩ دونم أحراش تتبع للصندوق القومي اليهودي ويستخدمها كيبوتس برعام للرعي. وفي ٢٨ آذار من عام ١٩٩٣، لم تلاحظ لجنة أهالي كفر برعم أثناء صياغة تقرير كانت تعده لتقديمه الى اللجنة الوزارية برئاسة وزير العدل دافيد ليبائي (أنظر الى الفصل الثالث) لم تلاحظ وجود أكثر من ٥٠ رأس ماشية ترعى في هذه المنطقة. يقول إبراهيم عيسى ٧٠ عاماً ويقيم في الجش:

"عشرة آلاف دونم ترعى فيها ٥٠ بقرة من كيبوتس برعام. لقد قلنا لهم أننا على إستعداد للعيش مع الـ ٥٠ بقرة، حتى أننا مستعدون لإطعامهم عند اللزوم، ونقترح عليهم حتى شراء الطعام للبقرات، ولكنهم رفضوا. لقد فضلوا البقرات علينا."

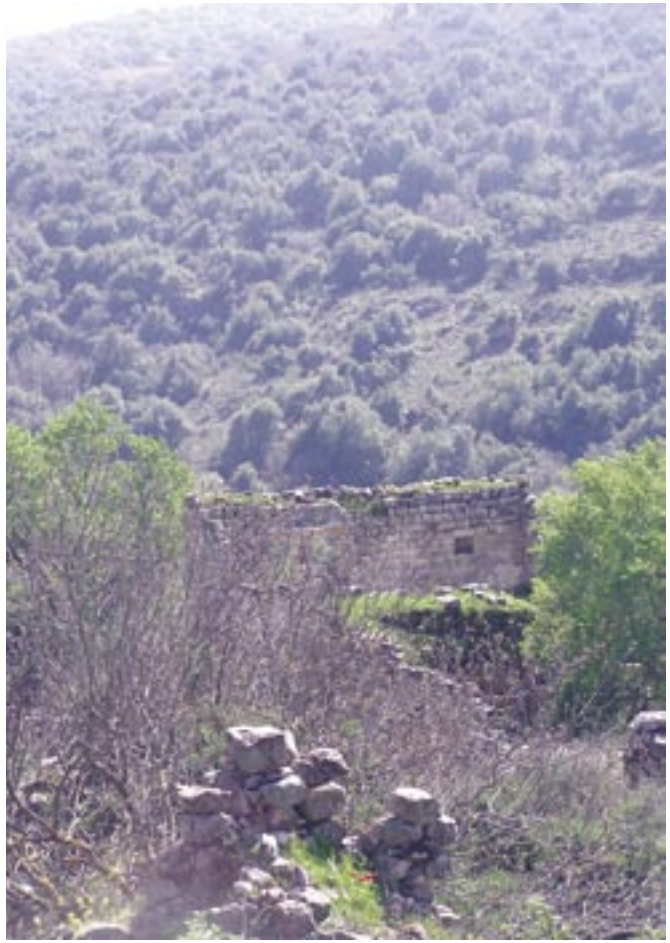

تصوير: مقبولة نصار، بديل.

٢

الفصل الثاني

العدالة المفقودة

نضال مهجري كفر برعم القضائي

الطريق المؤدية الى الكنيسة من جهة الجنوب. تصوير: زها حسن، بديل.

شكل العام ١٩٥١، حلقة فاصلة في نضال أهالي كفر برعم من أجل العودة. فبعد مرور نحو ثلاث سنوات على تهجيرهم، شملت عشرات البرقيات والرسائل والمقابلات التي أرسلها كهنة كفر برعم ومختارها لعدد كبير من المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين (أنظر الى الفصل الثالث)، وفي وقت حدثت فيه جملة من المتغيرات ذات المعنى على الأرض، أبرزها إقامة كيبوتس برعام واعتداءات سكانه المتكررة على الأراضي والكنيسة. قرر مهجرو كفر برعم التوجه الى محكمة العدل العليا الإسرائيلية.

جاء هذا القرار في أعقاب نجاح مهجري قرية إقرث في انتزاع قرار من محكمة العدل العليا يجيز لهم العودة الى قريتهم. ففي ٣١ تموز من عام ١٩٥١ أصدرت محكمة العدل العليا قرارها في ملف رقم ٦٤/٥١ نص على أنه "ليس هناك أي مانع قانوني يحرم المدعين (أهالي إقرث) من حقهم بالعودة... وطالما لم يصدر أمر خروج من سلطة مسؤولة يحق للمدعين العودة الى قريتهم إقرث". وقد أصدرت محكمة العدل العليا قرارها بأنه حتى في حال الاعلان عن المنطقة كمنطقة أمنية، فإن هذا لا يمنع حق السكان من العودة الى قريتهم، طالما لم يكن هنالك إصدار لأمر خروج.

وفي تاريخ ٣١ آب من عام ١٩٥١، قدم المحامي محمد نمر الهواري دعوى قضائية بأسماء عشرة مستدعين من مهجري كفر برعم بالنيابة عن أنفسهم وعن مهجري كفر برعم الى المحكمة العليا بصفتها محكمة عدل عليا حملت الرقم ١٩٥/٥١ الى المستدعى ضدهم، وهم رئيس حكومة إسرائيل بصفته وزيرا للدفاع، ووزير الزراعة والقيم على أملاك الغائبين والحاكم العسكري في الناصرة.

وجاء في طلب الاستدعاء أن على المستدعى ضدهم تبيان الأسباب التي تحول دون إعادة أهالي القرية الى أصحابها المستدعين. وقد حمل الاستدعاء خلفية عن أحوال القرية قبل العام ١٩٤٨ وبعده ومعلومات عن اراضيها وسكانها وقصة تهجير سكانها. تبعها الأسباب الواردة لعدم وجود أي مبرر لاستمرار تهجير أهالي القرية باعتبارهم لا يشكلون "خطرا على إسرائيل، ولم يكونوا ليشكلوا مثل هذا الخطر في أي وقت ماضي أو حاضر وليس بخطر منهم في المستقبل" (بند أ). وأن "منازل وأراضي هذه القرية لم تتخذ في أي وقت مستقرا لأعداء إسرائيل أو من يعكر أمنها" (البند ب). كما "لم يتخذ الجيش الإسرائيلي هذه المنطقة لأي من أعماله الحربية بل تركت تستغل من قبل سكان إسرائيل دون أهلها الأصليين" (البند هـ). وذكر بيان الاستدعاء، انه "في مناطق أخرى من إسرائيل ترك الأهالي العرب على الحدود ولم تتخذ ضدهم أي إجراءات قاسية كما اتخذت ضد هذه القرية" (البند ز).

وجاءت الأسباب التي بني عليها طلب الإستدعاء (كما هي واردة فيه) وعددها سبعة كما يلي:

١) "إن عمل المستدعى ضدهم لا يرتكز على قانون ومحض إستبداد
٢) إن عمل المستعدى ضدهم بحق المستدعين مخالف لاعلان استقلال اسرائيل المنشور في ١٤ أيار سنة ١٩٤٨، باسم مجلس الدولة المؤقت ولأسس الرعوية التامة المتساوية فيها.
٣) إن إخراج أهل كفر برعم بالصورة التي اخرجوا فيها كانت حيلة وخديعة مخالفة للقانون والعدالة، من جرائها حرم أهل القرية من إتباع الطرق القانونية تأمينا لحقوقهم وحرصا على أموالهم.
٤) إن كافة القوانين المرعية في إسرائيل حتى اليوم لا تجد مبررا أو مخرجا لعمل المستدعى ضدهم.
٥) إن معاملة أهل القرية بهذه الصورة مخالف لحقوق المواطن في إسرائيل والعدالة الطبيعية.

٦) إن المستدعى ضدهم سمحوا لبعض الموظفين تحت إشرافهم أن يتجاوزوا صلاحياتهم وان يأتوا بأعمال ليست من صلاحياتهم أصلا دون أي منطق أو مبرر معقول وأن إصرار المستدعى ضدهم بالرفض لطلب المستدعين بالعودة الى قريتهم يظهر سوء النية لعدم توفر حسن النية في رفضهم المذكور .

٧) إن محكمتكم الموقرة سبق وأن تدخلت في قضية محكمة عدل عليا رقم ٥١/٦٤ (قضية إقرث) ضد المستدعى ضدهم وأمرت بعودة أهل تلك القرية الى قريتهم " .

وفي ٨ تشرين أول أصدرت محكمة العدل العليا الأمر التمهيدي التالي:

"إستنادا الى التماس سمع هذا اليوم في هذه المحكمة، بحضور المحامي نمر الهواري، تصدر المحكمة بهذا، أمرا تمهيديا موجها الى المستدعى ضدهم لتفسير عدم إعادتهم لسكان كفر برعم الى قريتهم وأراضيهم، وإعادة القرية الى أصحابها، وسبب عدم امتناعهم عن معارضتهم لهم في استعمال أملاكهم استعمال المالك . "

رد السلطات الإسرائيليـة

في ٣١ تشرين أول من عام ١٩٥١، تقدم نائب الحاكم العسكري في الجليل بطلب الى المحكمة العليا لتمديد موعد تقديم التصريحات المشفوعة بالقسم من قبل رئيس الحكومة بصفته وزيرا للدفاع والحاكم العسكري للجليل حتى تاريخ ١٥ تشرين ثاني ١٩٥١، وهو ما وافقت المحكمة عليه في ٢ تشرين الثاني. ولكن في نفس اليوم، نشر إعلان وزير الدفاع ورئيس الحكومة دافيد بن غوريون منطقة كفر برعم كمنطقة أمنية مغلقة، وتفكيره بإعطاء أهل القرية أوامر خروج منها بموجب الصلاحيات الممنوحة له كوزير للدفاع في نيسان من العام ١٩٤٩.

طلب الاستدعاء المقدم من مهجري كفر برعم الى محكمة العدل العليا، ٣١ آب ١٩٥١. المصدر: سوسان (١٩٨٦).

وكخطوة استباقية، أعلنت السلطات العسكرية، على لسان يعقوب محرز، نائب الحاكم العسكري للجليل، ضمن شهادته المشفوعة بالقسم في ١٤ تشرين ثاني أن "السلطة المسؤولة تدرس إعطاء أوامر خروج لسكان كفر برعم الدائمين الذين في المنطقة الأمنية المذكورة (كفر برعم)، لمغادرة منطقة الأمن."

كان هذا جزءا من الأنظمة التي منحت لوزير الدفاع ونشرت لأول مرة في ٢٧ نيسان ١٩٤٩ والتي تنص على صلاحيته بمصادقة لجنة الأمن والخارجية التابعة للكنيست بالإعلان عن مناطق متاخمة للحدود (المسماة "المنطقة المحمية") كمناطق أمنية، لترحيل السكان عن أراضيهم، وقد شمل هذا النظام في أنظمة الدفاع لحالات الطوارئ في العام ١٩٤٩، وسمي بـ "المناطق الأمنية". وهو ما تم فعلا في أيلول من عام ١٩٤٩ حين تم الاعلان عن المناطق الحدودية الشمالية كمناطق أمنية. في هذه المناطق كان الوزير يملك صلاحية ليس حظر دخول السكان الذين لم يتواجدوا فيها عند الإعلان عن النظام فحسب، وإنما أيضا إصدار بما يسمى "أوامر خروج" وهو أمر للسكان الدائمين "بمغادرة المناطق الامنية"، ويتوجب على هؤلاء مغادرة المنطقة في غضون ١٤ يوما بموجب هذا النظام. وقد تم ترسيم المناطق الأمنية على امتداد الحدود الشمالية، وامتداد وقف اطلاق النار مع الأردن في المثلث، وكان سريان القانون يمدد سنويا في الكنيست.[١٩]

وكما هو معروف فإن أهالي كفر برعم قد هجروا من قريتهم قبل ثلاث سنوات، وبالتالي كانت خطة "أوامر الخروج" تتمحور بإعطاء شرعية "بأثر رجعي" على ما تم إحداثه فعلا. وقد طعن محمد نمر الهواري، محامي مهجري كفر برعم، في قانونية إخراج أهالي كفر برعم من قريتهم، فعند إخراجهم لم تكن كفر برعم منطقة أمنية، وهكذا تصبح أوامر الخروج غير قانونية.

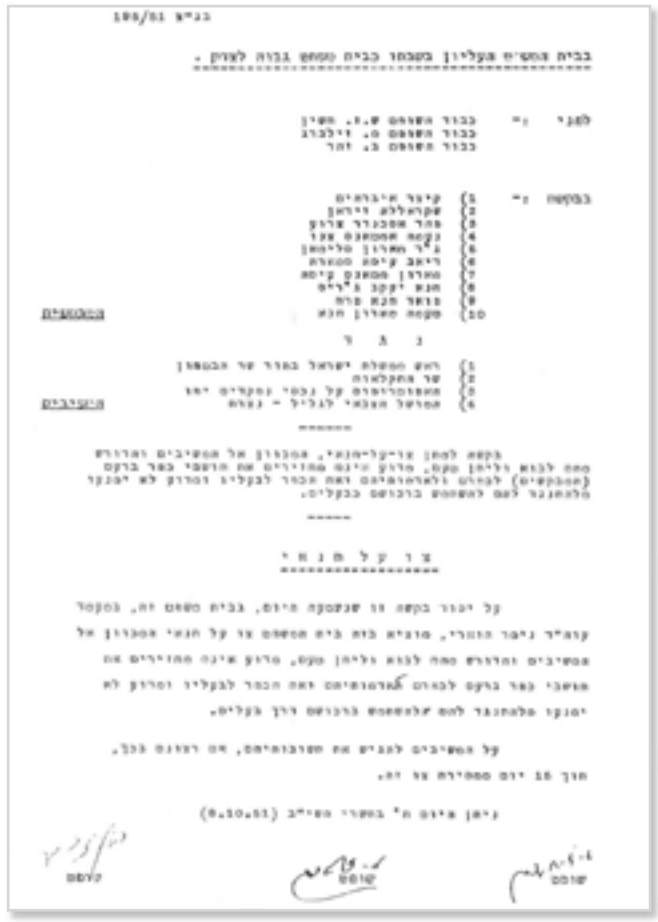

الأمر التمهيدي الصادر عن محكمة العدل العليا في ٨ تشرين أول ١٩٥١. المصدر: سوسان (١٩٨٦).

تصوير: جورج غنطوس

قدم نائب الحاكم العسكري للجليل يعقوب محرز تصريحا أخر في ١ كانون الثاني من عام ١٩٥٢ الى المحكمة جاء فيه: "في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥١ وبمقتضى صلاحيته وبموجب المادة ٨ (أ) من أنظمة الطوارئ (مناطق أمنية) لسنة ١٩٤٩ وقع اللواء يوسف أفيدار أوامر لأهالي كفر برعم الموجودين في إسرائيل بمغادرة منطقة الأمن الواقعة كفر برعم ضمنها، خلال ١٤ يوما من تاريخ استلام الأمر". وقد أصدر – ٢١٥ أمرا شملت ٥٤٥ شخصا من ٣٠ تشرين ثاني وحتى ٤ كانون أول من العام ١٩٥٢، تم تسليم ٢٠٦ من الأوامر لـ ٥٣٠ شخصا من مهجري كفر برعم.[٧٠]

قـرار المحكمـة

أصدرت محكمة العدل العليا في ١٨ كانون ثاني من عام ١٩٥٢ قرارها الذي يلغي أمرها التمهيدي الصادر في ٨ تشرين أول من عام ١٩٥١. وترهن أمر العودة الى كفر برعم بحيازة تصريح من الحاكم العسكري:

قرار محكمة العدل العليا الصادر في ٢ آب ١٩٥١

إن أمر الحاكم العسكري من يوم ٢/ ٨/ ١٩٥١ نشر في الجريدة الرسمية (مجموعة الأنظمة ٦ كانون أول ٥١) ولذلك يسقط طعن المستدعين بالأمر المذكور بسبب عدم نشره.

ولكن أدعي إدعاء آخر وهو أن المستدعين كانوا سكان المكان قبل نشر الأمر ولذلك يحق لهم العودة الى المكان، ولنفس السبب فإن الأمر من يوم ٢/ ٨/ ١٩٥١ لا ينطبق عليهم.

جوابنا على ذلك هو: انه حسب الحقائق المذكورة في الطلب نفسه، فإن المستدعين خرجوا من القرية يوم ١٣/ ١١/ ١٩٤٨ ليس بالإكراه وإنما تسهيلا لعمليات الجيش واستجابة لطلب قائد الفرقة، (الفقرة هـ في الطلب).

وبما أنه كذلك وفي ضوء الأمر المذكور والذي بموجبه لا يدخل أحد الى القرية

الواقعة ضمن المنطقة المغلقة إلا بموجب تصريح خاص من قبل الحاكم العسكري فان المستدعين كي يعودوا الى قريتهم، يحتاجون الى التصريح الخاص المذكور.
وبما انه لا يوجد تصريح كهذا في يد المستدعين، فإنا لا نستطيع الاستجابة لهم.
ولذلك يجب إلغاء الأمر التمهيدي الذي صدر عن هذه المحكمة يوم ٨/ ١٠/ ١٩٥١.
حسب استنتاجاتنا المذكورة أعلاه فلا مجال للبحث في بقية إدعاءات وكيل المستدعين.
بهذا يلغى الأمر التمهيدي.
لا أمر بالنفقات.
أعطي الأمر بحضور المحامي الهواري وكيل المستدعين والسيد شومرون مدعى عام الدولة باسم المستدعى ضدهم.

جاء هذا القرار لينهي فصلا حاسما من نضال مهجري كفر برعم على الصعيد القضائي ولتتركز جهودهم على الصعيد السياسي حيث أرسل مهجرو كفر برعم بعد نحو شهرين على صدور القرار رسالة رئيس الحكومة ووزير الدفاع دافيد بن غوريون وقع عليها ٨٠ من أرباب العائلات في كفر برعم يستنكرون من خلالها تحويل منطقة كفر برعم الى مناطق عسكرية مغلقة، وتأجير السلطة لأراضيهم، وإسكان مستوطنين جدد.

في ذات الوقت، لم يكن مهجرو إقرث الذين نجحوا بإقرار قرار من محكمة العدل العليا يجيز لهم العودة بأفضل حال من مهجري كفر برعم. فبعد أن صدر قرار المحكمة العدل العليا الذي يجيز عودتهم في ٣١ تموز من عام ١٩٥١، أصدر الجيش الاسرائيلي أوامر خروج الى سكان إقرث، أي بعد نحو سنتين على تهجيرهم من القرية. ولم يسعفهم الالتماس الجديد من أجل الطعن في أوامر الخروج هذه. حيث لم توافق المحكمة على طلبهم هذه المرة وتم إلغاء القرار الأول. جاء قرار محكمة العدل العليا، في ٢٥

القرار النهائي الصادر عن محكمة العدل العليا في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٢. المصدر: سوسان (١٩٨٦).

تصوير: زها حسن، بديل.

شباط من عام ١٩٥٢، بعد شهرين على تدمير بيوت القرية،[٧١] و حمل رقم ٢٣٠/٥١ لينص على عدم استغلال أهالي إقرث لقرار محكمة العدل العليا في العودة الى قريتهم قبل نحو خمسة شهور وهو ما لا يستطيعون فعله الآن (أي بعد إصدار أوامر الخروج).

لقد كان العام ١٩٥١، حافلا عموماً بثلاثة التماسات مقدمة الى محكمة العدل العليا والتي أصدرت أوامر تمهيدية أو قرارات تجيز العودة. فإضافة الى كفر برعم وإقرث، ثمة قرية ثالثة هي الغابسية كان لها نصيبا مشابها. فقد تم ترحيل من تبقى من سكان الغابسية في كانون ثاني من العام ١٩٥٠. تلاه تقديم التماس حمل رقم ٥١/٢٢٠ على يد سكان الغابسية المهجرين الى محكمة العدل العليا، طالبوا فيه بإعادتهم الى قريتهم على اعتبار أنه لم تكن هنالك من أسباب أمنية وراء الطرد وإنما رغبة الحاكم العسكري في توطين مستوطنين يهود في القرية. وهو ما يعني "التمييز العنصري النابع من قسوة القلب والتنكر لأبسط مفاهيم العدالة، إضافة الى ذلك، فإن ذلك يعني مقابلة الإحسان بالإساءة بعد كل ما فعله سكان القرية من أجل اليهود في فترة حربهم ضد القوى العربية" كما جاء في الالتماس.[٧٢]

وقد ألغت محكمة العدل العليا أمر الإغلاق الذي أصدره الحاكم العسكري بحق القرية، لكن التعليل لذلك كان إجرائيا بحتا وهو عدم نشر أمر الإغلاق في الجريدة الرسمية الإسرائيلية بالشكل القانوني. وهو ما قاد الحاكم العسكري الى إعلان أمر إغلاق آخر في ٦ كانون أول ١٩٥١، تلاه تقديم التماس آخر لأهالي الغابسية الى محكمة العدل العليا. ورغم النقد الذي وجهته المحكمة الى ممثلي وزارة الدفاع، وشعور القضاة بأن "تبريرات الأمن الخفية" التي اعتمدوا عليها لا يعتمد عليها أبدا"، إلا أن المحكمة قد رفضت التماس معظم المهجرين وأصدرت أمرا نهائيا لا يتيح العودة إلا لبعضهم. "بما أن السكان لم يعودوا الى قريتهم قبل نشر الإعلان في الجريدة الرسمية فإنهم لا يستطيعون العودة اليها بعد نشر الإعلان" (ملفات محكمة العدل العليا، ٢٢٨/٥١). أما بخصوص العائدين القلائل الذين نجحوا في العودة في فترة ما بين صدور قرار المحكمة وإعلان منطقة القرية منطقة أمنية مغلقة من جديد فلم يستطيعوا البقاء طويلا وأجبروا على مغادرة القرية من جديد. وفي فترة لاحقة، تم نسف جميع بيوت القرية باستثناء المسجد.[٧٣]

لقد كانت سنوات الخمسينيات المبكرة مترافقة مع تطوير السلطات الإسرائيلية وخاصة العسكرية لردة فعل مشابهة للالتماسات القضائية المقدمة على يد مهجرين في الداخل، قائمة على ثلاثة مركبات مرتبطة هي إعلان المنطقة الأمنية المغلقة (البند ١٢٥ من أنظمة الدفاع- الطوارئ)، إصدار أوامر الخروج وتدمير بيوت القرية. فقد أعتبر استخدام السلطات الإسرائيلية للبند ١٢٥ من أنظمة الدفاع (الطوارئ) للعام ١٩٤٥، والذي ينص على الإعلان عن مناطق مختلفة على أنها "مناطق أمنية مغلقة" بمثابة المركب الرئيس في معادلة تعامل السلطات الرئيسية مع القرى المهجرة عموما. وفي الحالات الثلاث، كفر برعم، إقرث والغابسية فقد أستغلت أنظمة الطوارئ من أجل إضفاء "شرعية قانونية" لعملية طرد السكان. ويمكن للرسالة المصنفة على أنها "سرية جدا- شخصية" والتي أرسلها قائد الحكم العسكري، عمانؤيل مور الى رئيس هيئة أركان الجيش بعد قرار حكم محكمة العدل العليا لصالح سكان قرية إقرث وقبل نسف بيوتهم، الاطلاع على كيفية رؤية الحاكم العسكري لقضية إقرث. فقد كتب يقول: "نتائج قرار الحكم هذا قد تلحق ضررا بالغا بأمن الدولة وقد تمس بمصلحة الجيش الاسرائيلي". ويقدم في الفقرة التي تليها أربعة تبريرات لذلك. أولا، ستكون هنالك قرية عربية أخرى متاخمة للحدود، وثانيا، في أعقاب السابقة، سترفع قضايا أخرى مماثلة. ثالثا، سيؤدي هذا الأمر الى وجود بلدات عربية في مناطق غير مرغوبة، ورابعا، قد يترتب على ذلك الحاق الضرر البالغ بالمخطط الاستيطاني الأمني. لذلك،

أمر صادر عن الحاكم العسكري باغلاق العديد من القرى الفلسطينية المهجرة، ٢ آب ١٩٥١.
المصدر: سوسان (١٩٨٦).

"فلا غرابة في أن يكون الحكم العسكري قد بذل قصارى جهده لتحييد نتائج قرار محكمة العدل العليا".[٧٤]

وفي أوائل آب من العام ١٩٥١، أعلن الحاكم العسكري عن ١١ قرية فلسطينية مهجرة أخرى في الجليل والتي يقيم قسم كبير من سكانها في إسرائيل كمناطق أمنية مغلقة، وهي، المنصورة، الكويكات، البروة، صفورية، المجيدل، ميعار، الدامون، الرويس، عمقا، الفراضية وكفر عنان. وهكذا ضمن الجيش الاسرائيلي عدم عودة السكان الى هذه القرى أو حتى توجهم الى القضاء. وفي الأشهر اللاحقة، أعلن عن ٣٠ قرية مهجرة أخرى كمناطق أمنية مغلقة.[٧٥] كما أخذت عمليات تدمير القرى الفلسطينية أهمية أكبر فيما يتعلق بالقرى المهجرة التي بقي نسبة كبرى من سكانها داخل اسرائيل.

ولكن الجهود الرسمية المبذولة من أجل الالتفاف على قرارات محكمة العدل العليا لم تقتصر على أمر تسريع عمليات تدمير القرى، وإنما امتدت لتشمل أيضا تفعيل أوامر الخروج من أجل إعطاء الغطاء القانوني اللازم لعملية التهجير. ففي ٢ آب من العام ١٩٥١، ارسل المستشار القضائي للجيش مذكرة سرية، الى رئيس دائرة العمليات في الحكم العسكري في الجليل، يعلمه فيها أنه بعد تساؤلات المحكمة في قضية إقرث، فإن "الطريقة الوحيدة من أجل منع اللاجئين من العودة هو عن طريق تفعيل أوامرالخروج".

لقد كان التعامل الحكومي-العسكري شبه الموحد مع القرى المهجرة، إضافة الى عجز السلطة القضائية عن منافسة السلطة العسكرية هو وراء تراجع الالتماسات التي قدمها المهجرون في الداخل الى محكمة العدل العليا، بعد العام ١٩٥١، مفضلين التوجه الى الضغط على الصعيد السياسي. وفي الوقت الذي قدم فيه مهجرو إقرث التماسين آخرين الى محكمة العدل العليا في أعوام ١٩٨١ و ١٩٩٨ ،[٧٦] فإن مهجري كفر برعم قد فقدوا الامل من

إمكانية حل قضيتهم عن طريق القضاء منذ التماس العام ١٩٥١. يقول عفيف إبراهيم، سكرتير لجنة أهالي كفر برعم في هذا السياق:

" منذ قرار محكمة العدل العليا بشأن كفر برعم في العام ١٩٥١ ، لم يقصد سكان كفر برعم محكمة العدل العليا من أجل الاستئناف على إغلاق قريتهم . لقد إعتبر الأهالي تقديم التماس جديد من غير جدوى على ضوء تعامل الحكومة مع إخلاء قرية فلسطينية أخرى [إقرث] وإغلاقها وتدميرها تحت نفس الظروف . (. . .) لقد سمح قرار العام ١٩٥١ بالعودة الى كفر برعم، فيما ظلت المسألة متعلقة بنيل تصريح من السلطات العسكرية . وهو ما دفع بالجيل الاول الى العمل على اصدار مثل هذا التصريح خلال السنوات اللاحقة . وبعد حزيران في العام ١٩٦٧ ، كان هنالك أمل بأنه من الممكن الحصول على مثل هذا التصريح، ولكن السلطات العسكرية، أغلقت المنطقة من جديد . إن التوجه الى القضاء من جديد بحاجة الى حملة مساندة شعبية كبيرة " .

لم تكن عدم الثقة من الجهاز القضائي الإسرائيلي منحصرة في أبناء الجيلين الأول والثاني، فقد حمل الجيل الثالث نفس التوجه أيضا. تقول نتالي مخول:

" بعد سقوط البلاد عام ١٩٤٨ ، وبعد أن تم التهجير بطرق الخداع والنفاق، وفي ظل الأوضاع التي سادت في تلك الفترة، لم يتح لأهل القريّة سوى محاولة العودة إلى بيوتهم عن طريق أجهزة الإحتلال القضائية والحكومية . وبحسب الحقائق، فإن الرابط بين أجهزة القضاء والأجهزة الأمنية والسياسية هو رابط متين جدًا . لقد استنتجنا لاحقا أن تعاملنا كان مع نفس الجهاز، فمن ناحية قضائية فإن محكمة العدل قد أقرّت رجوعنا، ولكن من الناحية الامنيةلا نستطيع فعل ذلك . إن عدم استمرار المحاولات للعودة عن طريق الأجهزة القضائية وغيرها كان ببساطة لان اهل البلد [كفر برعم] علموا بأنه لا ثقة مع المُحتلين ويجب العمل بطرق أخرى " .

رسالة من مهجري كفر برعم الى محكمة العدل العليا بتاريخ ٢ نيسان ١٩٥٩. المصدر: سوسان (١٩٨٦).

٣

الفصل الثالث

لاحِق العيّار لباب الدار

النضال على المستوى السياسي

سامي زهرة بمحاذاة أحد البيوت القريبة من الكنيسة، كانون أول ٢٠٠٥. تصوير: مقبولة نصار، بديل.

بدأ نضال أهالي كفر برعم من أجل العودة منذ اليوم الأول للتهجير في ١٣ تشرين ثاني ١٩٤٨. وعلى مدار ٥٧ عاما، إستخدم المهجرون جملة كبيرة ومتنوعة من الوسائل والآليات على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والقضائية من اجل تحقيق هدفهم في العودة. مع الوقت، تطورت وسائل النضال وتنوعت، لتلائم الظروف الحاصلة على الأرض. وهو ما زاد من "المأزق" الإسرائيلي في التعامل مع هذه القضية تحديدا. فقد سار نضال أهالي كفر برعم من منطق وجوب مداراة الاعتبارات الإسرائيلية، حتى وإن كانت واهية، من اجل تحقيق العودة. من هنا، وفر أصحاب القضية إجابات قوية ومحرجة في وجه السلطات وادعائاتها.

لم يكن مهجرو كفر برعم قاصدين "كشف" وجه إسرائيل القبيح بقدر ما كانوا معنيين في العودة الى قريتهم. ساعدهم ويساعدهم، تعامل السلطات الإسرائيلية، أو جزء منها على وجه الدقة، مع القرية (إضافة الى إقرث) من باب كونها قضية "فريدة" و"إنسانية" تختلف عن قضية المهجرين في الداخل في الحلقة الأضيق، وقضية اللاجئين الفلسطينيين في الحلقة الأوسع. ومع ذلك، فقد شكل نضال مهجري كفر برعم مؤشرا راسخا على تردد السلطات الإسرائيلية في فتح ملف ١٩٤٨، والإصرار على إبقائه مغلقاً. لأن "الجزء سيؤدي الى الكل"، وفتح صفحة من الماضي، يعني فتح الأخير برمته. وهنا، نساق من جديد الى تأكيد المؤكد، وأن مسلسل التطورات الحاصلة، و "قرب" مهجري كفر برعم من العودة لم يكن منة من السلطات الإسرائيلية التي حاولت ولا تزال تغييب القضية، وإنما هو نتاج مباشر لسنوات متراكمة من النضال من أجل العودة قام به المهجرون أنفسهم.

الإتصال مع السلطات

كان الإتصال مع السلطات الإسرائيلية من خلال البرقيات والمذكرات واللقاءات أهم ما ميز السنوات الأوائل من عمر التهجير. وكانت هذه البرقيات والرسائل التي تبعث في مناسبات مختلفة، أو في أعقاب تطورات جديدة على الأرض، عادة ما تأخذ فحوى مشابها اذ تؤكد على إصرار الأهالي على العودة ورفض الأرض البديلة والتوطين والمطالبة بالسماح لهم بالعودة الى قريتهم. كما تم ارسال البرقيات والرسائل من أجل الحصول على تصاريح مختلفة. لقد كان العامين الأولين من التهجير محملين بيقين العودة، ساعد في رسم هذا المناخ تطمينات ووعود حصل عليها المهجرون من مسؤولين إسرائيليين (أنظر الى الفصل الأول)، إضافة الى تطمينات المرجعية المارونية الدينية في بيروت.[٧٧] ففي ١ آذار من العام ١٩٤٩، أبرق كهنة كفر برعم مثلا رسالة إلى رئيس الدولة ورئيس الحكومة معربين عن الشكوك التي تساور أهالي كفر برعم إزاء نية السلطات بشأن عودتهم. خاصة بعيد إبعاد ٦٥ برعميا الى الحدود الأردنية، كما طالب المبرقون بالعودة الفورية الى كفر برعم (أنظر الى الفصل الأول).[٧٨] فيما حملت رسائل أخرى قلق أهالي كفر برعم من تحركات الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كييمت)، "إن تحرك الكيرن كييمت يشوش فكرنا المطمئن والمستند على مواعيدكم برجوعنا الى قريتنا بعد زوال المصلحة العسكرية والمؤقتة والتي كنا ننتظر تنفيذها بالقريب العاجل" جاء في رسالة مؤرخة بتاريخ ٢٢ نيسان من العام ١٩٤٩ وكانت قد أرسلت الى وزير الأقليات والحاكم العسكري في الجليل الشرقي.[٧٩]

خلال هذه الفترة، تم ارسال عشرات الرسائل والمذكرات التي حملت تواقيع مهجري كفر برعم و/أو كهنتها ومختارها الى المسؤولين الإسرائيليين ومنهم رئيس دولة إسرائيل، رئيس الحكومة، وزير الدفاع، وزير الشرطة، وزير الأقليات، وزير المالية، وزير الاديان، وزير العدل، الحاكم العسكري، ديوان رئيس الحكومة، القيم على أملاك الغائبين، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، رئيس الكنيست وأعضائها، وغيرهم.

رسالة من مهجري كفر برعم الى رئيس الحكومة حول تخريب وتدمير بيوت كفر برعم، ١٨ كانون ثاني ١٩٤٩.
المصدر: سوسان (١٩٨٦).

كان إرسال البرقيات والمذكرات، هي الوسيلة الأولى التي قصدها المهجرون في الداخل عموما. حيث تعامل المهجرون في الداخل كل مع قريته، وركزت هذه الرسائل المطالبة بالعودة على حسن الجوار مع اليهود، وعلاقات الصداقة التي ربطت هذه القرى بالمستوطنين اليهود ما قبل العام ١٩٤٨، وعدم الاشتراك في حرب العام ١٩٤٨ والولاء لدولة إسرائيل كمبررات من اجل السماح لهم بالعودة الى قريتهم.[٨٠] عموما، فقد كان رد السلطات الاسرائيلية على هذه الرسائل بشكل مشابه تقريبا، يتراوح ما بين التجاهل التام، وبين الرد بالقول أن السلطات المسؤولة لن تسمح بإعادة المهجرين لأسباب أمنية. أما في حالات الطلبات أو استنكار ممارسات قام بها الجيش أو المستوطنون، فكان الرد عادة ما يكون على شاكلة "الموضوع قيد البحث". ففي ١٣ حزيران من العام ١٩٤٩، أرسل مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية يهوشاع بلمون رسالة الى مختار كفر برعم قيصر إبراهيم وخوري القرية يوسف اسطفان سوسان، يعرب من خلالها:

" في الظروف الحالية ولأسباب عسكرية وأمنية لا يمكن السماح بعودة أهالي كفر برعم الى قريهم . (. . .) وفي حين لا تقصد الحكومة سلب سكان برعم أراضيهم ووسائل معاشهم ، فإنها سترتب لكم إمكانية حياة عادية في الجش " .[٨١]

فيما أورد وزير الاقليات بيخور شالوم شطريت في ٣٠ حزيران من العام ١٩٤٩ في معرض رده على رسالة وجهها له كهنة كفر برعم، "أفيدكم بأني أحلت الأمر للمرجع الايجابي وبينت له قلقكم وطلباتكم. وأرجوكم أن تحتزموا بقليل من الصبر".[٨٢]

نجح الكم الكبير من الرسائل التي أرسلها أهالي كفر برعم، وخاصة كهنتها ومختارها من تحقيق نجاحات نسبية. فقد نجح المهجرون مثلا

من استصدار تصريح من السلطات العسكرية في العام ١٩٤٩ يجيز لهم الدخول الى كفر برعم من أجل رزم التبغ ومن ثم تسويقه في حيفا، وهو تصريح منح أيضا الى أهالي القرية المقيمين في قرية الرميش اللبنانية. كما سُمح لأهالي القرية بفلاحة أراضي الوقف في العام ١٩٤٩ بموجب تصريح خاص. وحصل الأب يوسف أسطفان في آذار من العام ١٩٥٠ على تصريح بالاهتمام بأشجار الزيتون في كفر برعم،[٨٣] كما سمحت السلطة العسكرية، من عدم منع مواشي أهالي كفر برعم من الرعي في مراعي القرية في العام ١٩٤٩، وجاء نص الرسالة الموجهة من الحاكم العسكري للجليل الشرقي على أنه: "بخصوص إمكانية الرعي في مراعيكم، أصدرت تعليماتي الى المسؤولين عن الحراج [منطقة زراعية في كفر برعم] بألا يمنعوا قطعانكم من أملاككم الخاصة".[٨٤]

كما سُمح لأهالي كفر برعم بدخول القرية في كانون الثاني من عام ١٩٥٦ بغية إجراء مراسيم دفن الأب الياس سوسان في مدفن الكهنة داخل الكنيسة. وفي تشرين الثاني من عام ١٩٧٤، سمح للأهالي بترميم الكنيسة، بما يشمل إجراء الطقوس الدينية مرة واحدة في الشهر (أنظر الى الفصل الرابع). جدير بالذكر في هذا السياق، أن المطلب الرئيس لأهالي كفر برعم والمتمثل بالسماح لهم بالعودة الى قريتهم ظل مرفوضا قطعا، في وقت أن الإستجابة لطلبات أهالي كفر برعم الاخرى كانت متقطعة ومؤقتة، وألغي القسم الأكبر منها مع الوقت ولم يتم تجديدها. ولعل أفضل ما يوضح هذه السياسة هو الحديث الذي دار بين الخوري يوسف أسطفان سوسان والحاكم العسكري في الناصرة نعمان تسافي خلال اجتماع عقد في الناصرة في ٩ آب من العام ١٩٥١ وأورده الأب سوسان في مذكراته:

"**الخوري**: قابلنا السيد فوكس [لقب دافيد عنان، ضابط ارتباط الطوائف المسيحية

رسالة الى السلطات الاسرائيلية تؤكد على حق مهجري كفر برعم في العودة الى قريتهم، ٢٢ تشرين أول ١٩٤٩. المصدر: سوسان (١٩٨٦).

في وزارة الاديان] نهار أمس، هنا في الناصرة، وأفادنا أن الحكومة وافقت على السماح لنا بقطاف أثمار أشجارنا وأشجار الوقف في كفر برعم لموسم هذه السنة، وجئنا اليكم اليوم للحصول على تصريح لدخول المنطقة.

الحاكم: لا علم لي بهذا، ولم أبلغ مثل هذا الخبر قطعيا، وكنت أود أن يكون معنا السيد فوكس حتى نستفهم منه ممن أخذ هذا النبأ، هي بيدكم كتاب بذلك؟

الخوري: لم يعطنا الأمر خطيا . . . ولئلا تشكوا في قولنا، أزيدكم تأكيدا أنه دخل معنا إلى مكتب سكرتيركم، وأطلعه على ذلك ورتّب معه لنا هذه المقابلة، كما أظهر أسفه لأنه لم يجدكم شخصيا.

الحاكم: تلقيت معلومات بخصوص أملاك كفر برعم وأملاك الوقف فيها، تقول، أن جميع الاملاك المذكورة تحت تصرف دائرة الزراعة (القسم المسؤول عن الاراضي غير المستغلة)، وهي وحدها صاحبة الحق في تأجير هذه الاملاك لمن تشاء ولا يسمح لعربي قط، الدخول الى هذه المنطقة بسبب الأمن.

الخوري: هل أدخلت كفر برعم ضمن نطاق مناطق الأمن حديثاً أم من قبل؟

الحاكم: هي منطقة أمن منذ إخراجكم من قريتكم.

الخوري: لقد سمح لنا العام الماضي بإستثمار أرض الوقف ولم نخل بالأمن، كما سمح لأهالي كفر برعم بقطاف الأثمار كأجيرين لمصلحة الكيبوتس أيضا. فكيف تعلل ذلك؟ إذا عملنا لمصلحة الكيبوتس لا نكون عربا، ولا نخل بالأمن، أما إذا قطفنا أثمارنا لمصلحتنا نكون عربا ونخل بالأمن فهل هذا منطقي؟

الحاكم: لا أعرف أكثر مما قلت لكم.

الخوري: الظاهر أن للحكومة نيات مبيتة.

الحاكم: ماذا تعني؟

الخوري: أعني أننا لم نخل بالأمن ولن نخل بالأمن إذا قطفنا أثمارنا، وما عملية الحكومة سوى محاولة لانتزاع أملاكنا من يدنا ظلما وقسرا، ونحن نأسف أن تخل الحكومة بما أعلنته لنا بمنشوراتها التي ألقت بها الطائرات: أبقوا في بيوتكم مسالمين فيكون لكم ما لنا وعليكم ما علينا . . فأيننا من هذه الأقوال؟

الحاكم: هذا ليس من إختصاصي " . [٨٥]

جواب الحاكم العسكري للجليل الشرقي يوافق على "السماح" لهجري كفر برعم في رعي مواشيهم في أراض من كفر برعم، ٢ كانون الثاني ١٩٥٠. المصدر: سوسان (١٩٨٦).

التوجه الى الرأي العام

بعد إرسال عشرات من الرسائل والبرقيات الى المسؤولين، أخذ مهجرو كفر برعم بالتوجه عبر وسائل الإعلام الى الرأي العام اليهودي في إسرائيل بهدف الضغط على الحكومة من أجل السماح لهم بالعودة الى قريتهم. ففي ١٢ تموز في العام ١٩٥٠، أرسل أهالي كفر برعم رسالة الى الرأي العام في إسرائيل حملت توقيع الأب إلياس سوسان تم من خلاله عرض معاناة أهالي القرية وطالبوا الرأي العام بالعمل من أجل إعادة مهجري كفر برعم الى قريتهم. وفي أعقاب عملية تدمير قرية كفر برعم في أيلول من العام ١٩٥٣، توجه اهالي كفر برعم مرة أخرى بنداء الى الرأي العام اليهودي في ٥ تشرين أول، حمل توقيع الأب إلياس سوسان، وجاء فيه:

"أيها المواطنون الاسرائيليون الكرام، من عادة المظلوم أن يرفع ظلماته للحكومة فتوصله الى حقه، وأما إذا ظلمته الحكومة نفسها فلمن يا ترى يرفع شكواه؟ نعم، يرفع شكواه الى الشعب الديمقراطي. . الى المواطنين التقدميين الذين ولوها السلطة فحكمت، واختاروها فظلمت. "[٨٦]

وفي ١٦ تشرين ثاني من العام ذاته، تم نشر بيان آخر موجه الى الرأي العام، حمل توقيع الأب إلياس سوسان مرة أخرى بالنيابة عن مهجري كفر برعم وكان قد حمل نصا مشابها. كما تم إرسال رسالة أخرى الى الرأي العام في ٢ آذار من العام ١٩٥٨، حمل توقيع الأب يوسف أسطفان سوسان.[٨٧] ورغم أن الاهتمام تركز في محاولة التأثير على الرأي العام اليهودي، إلا أن جهود أخرى كانت قد بذلت من أجل تغطية القضية في الصحافة العربية أيضا وخاصة جريدة "الإتحاد" والتي كانت تغطي أخبار المهجرين واللاجئين دوريا،[٨٨] وكانت قد نشرت بين الحين والآخر، أخبار كفر برعم بناءا على طلب أهالي القرية أيضا.

اهالي كفر برعم يفسرون لماذا قاطعوا الانتخابات

تغطية إعلامية لجريدة الإتحاد حول مقاطعة انتخابات الكنيست، ٢٥ تشرين أول ١٩٥٥.
المصدر: سوسان (١٩٨٦).

تصوير: جورج غنطوس.

وفي أواسط الخمسينيات، أعلنت لجنة مهجري كفر برعم عبر رسالة صريحة وجهتها من خلال الصحافة في العام ١٩٥٥، أن أهالي كفر برعم سيقاطعون الانتخابات بسبب عدم تلبية حقوقهم في العودة الى قريتهم وأملاكهم. وجاء في البيان الذي تم نشره في الصحف يوم ٢٧ أيار من العام ١٩٥٥ مع اقتراب موعد انتخابات الكنيست العامة:

"نحن الموقعون ادناه، ممثلي أهالي كفر برعم، نعلن باسم عموم أهالي القرية مقاطعة انتخابات الكنيست القادمة احتجاجا على حرماننا حق التمتع بأملاكنا كمواطنين في الدولة، وعلى مطاردة السلطات لنا واعتبارنا غرباء في عقر دارنا وأننا نطلب من إخواننا اللاجئين [المهجرين في الداخل] أن يحذوا حذونا بذلك". [٨٩]

لم يكن لأهالي كفر برعم كما كبيرا من الأصوات الانتخابية بغية التأثير الفعلي على نتائج الانتخابات من خلال مقاطعتها، وهو ما دفع أهالي القرية عبر ندائاتهم الى بسط موضوع مقاطعة الانتخابات على مجمل قضية المهجرين في الداخل. مع ذلك، فقد جاءت مقاطعة الانتخابات من أجل التعبير عن موقف مهجري كفر برعم بشأن عدم السماح لهم بالعودة الى قريتهم، ومحاولة لوضع قضيتهم على أجندة القوائم الانتخابية والرأي العام بشكل عام. يقول رياض غنطوس، وهو من نشطاء حركة العودة إلى كفر برعم:

"في الظروف الموجودة في تلك الفترة، وبالحرية المتاحة، كانت انجازات ونشاطات أهالي كفر برعم جدية. خصوصا إذا ما أخذنا بعين الإعتبار الأمية التي كانت سارية، ووجود الحكم العسكري على المواطنين العرب. لقد كان أهالي كفر برعم من أوائل الذين قادوا نضال العودة في البلاد وهم الوحيدون الذين رفعوا قضية العودة جماهيريا".

استمرت مقاطعة الانتخابات لاحقا خلال عقدي الخمسينيات والستينيات

بدرجات متفاوتة. ولكن بروز مناحيم بيغن زعيم حزب حيروت ومن ثم حزب الليكود والذي كان قد وعد مهجري كفر برعم بإعادتهم الى قريتهم في حال فوزه في انتخابات الكنيست كان قد دفع بأعداد من مهجري كفر برعم الى التصويت لحزب الليكود في انتخابات العام ١٩٧٧ على أمل العودة (أنظر أدناه).

رفض الأرض البديلة

لقد كان استمرار شتات أهالي كفر برعم مترافقا أكثر فأكثر مع جلاء السياسات الاسرائيلية الرسمية التي تحول دون عودتهم. في ذات الوقت، كان المسؤولون الإسرائيليون معنيون بتسوية قضية كفر برعم سريعا، وهو ما دفعهم الى تقديم العديد من المقترحات بدءا من العام ١٩٤٩ والتي ترمي الى توطينهم خارج أراضي قريتهم، وخاصة في قرية الجش شبه المهجورة والتي يقيم فيها غالبية أهالي كفر برعم منذ العام ١٩٤٨.

خلال العقد الأول من إقامة الدولة العبرية، كانت تعامل السلطات الإسرائيلية المعنية، وخاصة سلطة التطوير برئاسة يوسف فايتس في كل ما يتعلق بالمهجرين الفلسطينيين في الداخل مرتكز أساسا على إعادة التوطين أو الترحيل "الى ما وراء الحدود"، في وقت لم تكن العودة الى القرى المهجرة خياراً وارداً.[٩٠] غير أن عاملا إضافيا كان قد أضيف في سياق قضية كفربرعم، تمثل بضرورة التعامل السريع للحد من مطالب مهجري كفر برعم المتكررة في العودة.[٩١]

كانت السنوات الأولى التي لحقت بالتهجير حافلة بالمقترحات التي قدمها مسؤولون إسرائيليون سياسيون وعسكريون على السواء من أجل تسوية القضية. ففي ٢٢ تشرين أول من العام ١٩٥٣، وبعد نحو أسبوعين من صدور

مقترح تعويض وإعادة توطين مقدم من قبل مستشار الحكومة للشؤون العربية الى مهجري كفر برعم.
المصدر: سوسان (١٩٨٦).

لن نقبل بالتمليك القسري.. نجدد ولاءنا لركام قريتنا كفر برعم

المواطن يوسف الموراني يروي تفاصيل الغرب محاولة تقوم بها السلطات للقضاء على حق لاجئي كفر برعم في العودة الى قريتهم واراضيهم ويقول المحاولة مثل صاروخ فاشل سيعود الى قاعدته مهيض الجناح .. ومع اخوانه يقول لن نقبل بديلا عن ركام بيوتنا وعشبم اراضينا وعصافير وادينا وحرير جداولنا .

حيفا – مكتب الاتحاد – هذه الرسالة وصلت الى عدد من لاجئي كفر برعم .

"حضرة ...

البحث – لوطيلك من جديد في الجش – تشير من الالم وعاصفا صاحب البيت القديم الذي تسكنه في الجش لانك رفضت الانتقال الى البيت الجديد الذي اقامته الحكومة لك في الجش . وحيث لم تدفع بدل الايجار البيت الذي تسكنه فقد تبقى لنا الشراهب فيه . لذلك سيسجل على اسمك وعيا ؛

وبما انك استأجرت فعلا من اراضي الجش المتروكة وادة طويلة فقد برهنت على تمسكك بهذه الارض (حكذا) واننا فاننا نقدر ما اعطاك ما تستحقه من هذه الارض مقابل الرضاك في "برعم" وبهذا تكون قضية اسكانك قد حلت ضمن نطاق السكان اللاجئين واعتبر ملاكا ملزما بدفع القسائب عن هذه الارض " .

وقال المواطن يوسف الموراني الذي بمناسبة شطب هذه الكلمات الذي وصل الى اعلى من عشرين شخصا من اهالي سكفر برعم المقيمين في الجش – يقول :

" لقد رد كل واحد على الاشعار الذي وصله بكتاب الى دائرة الاملاك في الناصرة وهذا أنا ارد على هذا المشروع الكسيح بأسمي وباسم اولادي فرئي جريئاً وأؤكد ان معظم اللاجئين من اللاجئين العرب الذين يتمسكون كل هذا الاصرار يقولون انها القول – ان مثل هذه الاقتراحات طرحها الى حلة البلاد – انه اذا حاولوا مقاومة قاعدته –

فحص اهالي كفر برعم المقيمة الحكومة من بيوتنا اللاجئاً واقرانها على السكن في الجش قسراً وإكراها – وسكنا في البيوت المتروكة في الجش ثم وان يحل عقده تعديلا مطلقاً اذ ما زالنا نتطر العودة الى بيوتنا وان احالنا الظلم تركاماً واثاراً بعد عين .

" لقد رفضنا وقم رسوم الايجار الساكن المتروكة التي تسكنها لانا لم تسكنها بل هي حريتنا اولا ولان الحكومة دمرت بيوتنا وحرمتنا منها ثانياً . وقد رفضنا الانتقال الى المساكن الجديدة التي ترغم الحكومة اهالي القديمة الى تسكنها عنوة القرعه في قريتنا وعلى

ان تدير السلطات ذلك تماما من حقوقنا لهذا لا يعني كما ترغم السلطات اننا موافقة بالتساهل المتروكة بدلا من بيوتنا في كفر برعم . فكم مرة احتلت لا ارضي بديلا عن ارضنا جاءت كثير من تحتها الانهار ، وهل تستبد الحكومة وحدها لانا قبل الفروع جاء الساكن المقيمة قد استنكرنا عزيمتها على ذلك .

وهذا ان يقول المواطن يوسف الموراني ان هذا الاتهاك القسري الذي لا مبرر له صاروخ فاشل سيعود مهيض الجناح الى قاعدته – وهذا ان يقول ان استئجار الارض لا يعني التنازل بها انها وسيلة لتكسب ايدي الباقية بعد

هذا يقول باسمه وباسم اخوانه "تمسكهم باراضيهم ويقول :

" اننا نعيد ولادنا لركام بيوتنا وعشبم اراضينا وعصافير وادينا وحرير جداولنا وحاشا ان نقبل قاعدة عوضاً عنها لاني الطاقون وأراضي (من الايجار – وفي ختام رسالته يدعو المطرودين

الذين يصرون الى مثل هذه المعاولة الاجنبية لاتهاك الاسرى ان يرجعوا حقوقهم ويدافعوا عن حقوقهم ويتمسكوا باراضيهم ويقولوا مع الشيء الذي :

" الوان الذين يقصون الحرية الاجتماع والفكرة الذين يجاورون حرية " .

تغطية إعلامية في جريدة "الاتحاد"، ١٨ شباط ١٩٦٦. المصدر: سوسان (١٩٨٦).

الأمر التمهيدي لمحكمة العدل العليا بشأن قرية كفر برعم، عقد إجتماع في الناصرة بين مهجري كفر برعم والحاكم العسكري إبراهام كوهين ومسؤولين سياسيين قدموا خلاله اقتراحاتهم لحل قضية كفر برعم اعتمادا على إعادة التوطين والتعويض، حيث أورد المسؤولون الإسرائيليون أيضا خلال هذا الاجتماع أن التعويض سيتم بالعملة الصعبة لكل من يرغب بمغادرة البلاد. من جهته، إقترح نائب وزير الزراعة ثلاثة حلول لمهجري كفر برعم، تتمثل في بناء قرية جديدة قرب الجش مع إعطاء المهجرين الجزء الجنوبي من أراضيهم في كفر برعم؛ والثاني هو السكن في البيوت المتروكة في قرية المغار بالإضافة الى منحهم بيوت جديدة فيها وأراضي؛ والثالث هو الهجرة الى خارج البلاد، حيث يتم تعويضهم بالعملات الصعبة.[٩٢] وجاء رد الخوري يوسف أسطفان سوسان الذي حضر الإجتماع:

"نحن لسنا مواطنين أتوا يطلبون منكم صدقة أو نرجوكم إعطائنا قطعة أرض. نحن أصحاب المكان منذ مئات السنين ولسنا بحاجة لأراضي الغرباء ولا نريد الاستيطان في أراضي الغائبين [اللاجئين] الذين ما زال يراودهم أمل العودة في المستقبل، ولا نرغب في اعتراض علينا بأنا سلبناهم أراضيهم خلافا للمنطق والضمير. لدينا أراضي كافية، ملكنا الخاص ورثناها عن آبائنا وأجدادنا ولا نتنازل عنها. نرضى بصخورنا ولا نتحرك منها. كفر برعم لنا وستكون لنا الى الأبد" .[٩٣]

وفي ١٩ نيسان من العام ١٩٥٥ قدمت الحكومة الإسرائيلية ممثلة بوزارة الأديان مقترحا رسميا، يتم بموجبه توفير أراضي بديلة لأهالي كفر برعم في قرية الجش، ويتم بناء الوحدات السكنية لهم عليها وتعويضهم. وفي ١٥ حزيران من العام ١٩٥٦ إقترح الحاكم العسكري في الناصرة منح مهجري كفر برعم أراض بديلة، "دونم مقابل دونم"، وهو ما رفضه المهجرون قطعيا أيضا. بعد نحو عام أضيف مركب آخر لمقترحات التعويض وإعادة التوطين التي عرضت على أهالي كفر برعم. ففي ٢٦ نيسان من العام ١٩٥٧ أرسل ديوان

رئيس الحكومة رسالة الى الخوري يوسف أسطفان سوسان، يبلغه بشروط جديدة لإعادة التوطين والأرض البديلة والتعويض بدون إلغاء حقوق المهجرين في كفر برعم. "(...) كل ما قيل أعلاه [نقاط المقترح الجديد] لا يلغي الحقوق والمطالب بشأن أملاك أهالي برعم الموجودة في كفر برعم والتي سلمت الى سلطة التطوير طبقا لقانون استملاك الأراضي" كما جاء في خاتمة الرسالة.[٩٤] وهو صيغة مشابهة لما تم إقتراحه في تموز من العام ١٩٥٨ مع عرض الحكومة خطة شاملة لإعادة توطين "الغائبين الحاضرين" في مناطق مختلفة من البلاد.[٩٥] غير أن مهجري كفر برعم رفضوا هذه المقترحات على الدوام.[٩٦]

في ذات الوقت، حاولت السلطات الإسرائيلية تقريب إعادة التوطين لمهجري كفر برعم من خلال ممارسات عملية. ففي العام ١٩٥٩، تم انجاز ٤٥ وحدة سكنية في قرية الجش لمهجري كفر برعم.[٩٧] كما تم اشتراط تحويل الإقامة المؤقتة لمهجري كفر برعم في الجش حيث يقيمون كمحتلين ثانويين (Secondary Occupants) في نيسان من العام ١٩٦١ بإقامة ثابتة شريطة التنازل عن ملكيتهم في كفر برعم.[٩٨]

واستمرت المقترحات بنفس التوجه والوتيرة تقريبا خلال السنوات اللاحقة. ففي نيسان من العام ١٩٦٥، قدم عرض آخر من قبل السلطات الاسرائيلية، يحمل المضمون ذاته مع التأكيد على أن هذا الحل "لا يمس حقوق أهالي برعم فيما يخص بحث القضية من جديد عندما تسمح الظروف بذلك".[٩٩]

إلا أن أهالي كفر برعم كانوا مصرين على العودة ورفض منطق الأرض البديلة. وقد أشار رؤوبين ألوني، نائب مدير مكتب أراضي إسرائيل في صيف عام ١٩٧٢، إلى أن ٦ عائلات فقط من مهجري كفر برعم قد وقعت على اتفاقات التعويض والارض البديلة. حيث دفعت الحكومة بالمجمل لهم، ١٥٥٠٠٠ شيكل اسرائيلي،[١٠٠] وبادلتهم بـ ٢٧٢ دونم من الأراضي.[١٠١] وذكر في التقرير الحكومي السنوي للعام ١٩٧٧، الى أنه:

"(. . .) من بين نازحي [كفر] برعم وافقت ٨ عائلات فقط على تلقي التعويضات وامتلاك بيوت بنيت من أجلهم في الجش. ٥٥ عائلة (من أصل نحو ١٧٥) من نازحي [كفر] برعم قد انتقلوا الى عكا، حيفا وقرى الجليل. وتقيم البقية في الجش، حيث بنيت لهم فيها ٤٥ وحدة سكنية مكونة من غرفتين. وفي ٣٧ من الوحدات السكنية يعيش سكان من [كفر] برعم. "[١٠٢]

لم تقتصر جهود السلطات الإسرائيلية في تسوية قضية مهجري كفر برعم من خلال إعادة التوطين والأرض البديلة والتعويض على أراض أخرى ضمن حدود الدولة العبرية، وإنما شملت أيضا مقترحات لإعادة توطينهم في الخارج. ولعل أبرز هذه المشاريع، مشروع كان قد إشترك ببلورته في العام ١٩٥٠ يوسف فايتس، رئيس سلطة التطوير، والمسؤول عن دائرة الأراضي في الصندوق القومي اليهودي، والذي اعتبر من أكثر القادة الصهاينة حماسا لترحيل العرب الفلسطينين من إسرائيل. عُرف هذا المشروع باسم "عملية يوحنان" أو "مشروع مندوزا".

هدفت عملية يوحنان الى ترحيل العرب الفلسطينيين الى الإرجنتين، وإقليم مندوزا تحديدا. وقد حظيت هذه الخطة بموافقة رئيس الحكومة دافيد بن غوريون ومعظم الوزراء المهمين في حكومته. وبدأت الخطة في العام ١٩٥٠ كخطة لترحيل ٢٢ عائلة من كفر برعم مقيمة في قرية الجش الى الأرجنتين. وكتب فايتس في حزيران ١٩٥١ الى يعكوف تسور، سفير إسرائيل لدى الارجنتين:

"إن الغرض الأساسي لهذا الأمر [عملية يوحنان] هو ترحيل السكان العرب من

تصوير: مقبولة نصار، بديل.

اسرائيل. لقد كنت دائما، حتى قبل إقامة الدولة، أخشى وجود الأقلية العربية في وسطنا [أي إسرائيل]، وهذه المخاوف لا تزال قائمة لا نظريا فحسب، بل في الممارسة. بالاضافة الى هذا، فنحن تنقصنا الأرض، فإن لم تكن الآن، فإننا سنشعر بحاجتنا إليها بعد وقت قصير عندما يتحقق "تقليص المنافي" [تقليص الشتات اليهودي عبر الهجرة الى اسرائيل]. وبترحيل الأقلية العربية من اسرائيل عبر اتفاق متبادل، سنحقق حلا للمشكلتين [السابق ذكرهما]، وكلما حققنا تقدما في هذا [الهدف] كان ذلك أفضل للدولة. من وجهة النظر هذه أرى رغبة لدى مجموعة من قرية غوش حلاب [الجش] وهي البداية على تحقيق الفكرة". [١٠٣]

بيد ان أحلام يوسف فايتس هذه لم تتحقق. ففي النهاية "ذابت [عملية يوحنان] كما تذوب سحب الصباح في زمن الربيع" كما كتب فايتس في مذكراته،[١٠٤] لأن العائلات التي كانت قد أبدت إستعدادا لقبول الفكرة فقدت الاهتمام بها مع أوائل العام ١٩٥٢. ويقول عفيف إبراهيم، سكرتير لجنة أهالي كفر برعم:

"لقد تم تسويق هذا المشروع [عملية يوحنان]، من خلال منطق: تعالوا نبني لكم قرية كفر برعم في الأرجنتين. وكان العامل الزمني والمكاني مهما جدا بالنسبة للمهجرين خلال تلك الفترة، وقد رأت السلطات [الإسرائيلية] في تواجد المهجرين في الجش القريبة من كفر برعم مشكلة. وبالتالي، كان القرب من كفر برعم يوفر لهم إمكانية الدخول الى القرية بدون تصاريح زمن الحكم العسكري. أما بخصوص أعداد العائلات التي وافقت على المشروع [عملية يوحنان]، لقد سار الناس من منطق "لاحق العيار لباب الدار". وكانوا يريدون فحص كم كانت الحكومة الإسرائيلية صادقة بتوجهاتها تجاه سكان كفر برعم. لقد كان هذا جزءا من التكتيك."

كان نشاط مهجري كفر برعم من أجل العودة، يدفع السلطات الإسرائيلية الى بحث قضيتهم من جديد. ولكن نضال الأهالي من أجل العودة ورفض مقترحات الحكومة كان قد دفع أيضا وحملة إسرائيلية من أجل الضغط على الاهالي من أجل القبول بما تعرضه. ومن جملة ما قامت به السلطات الإسرائيلية على الأرض تمثل برفضها منح تصاريح للتنقل خلال حقبة الحكم العسكري (١٩٤٨-١٩٦٦) الى مهجري كفر برعم الذين ذكروا إسم قريتهم عند طلب مثل هذه التصاريح. يقول سامي زهرة:

"في فترة الحكم العسكري عانيتُ كثيرًا من قوّات الإحتلال الذين لم يدعوني أشارك أسرتي في الأعياد حيث كانوا يعتقلونني وأقضي الأعياد في السجن. المعاناة كانت إقتصادية ايضًا، وعندما أردت أن أحصل على تصريح للعمل وكنت أقول إنني من كفربرعم وأسكن في الجش كان المسؤولون يقولون أن عليّ أن أقول أنني من الجش كي يمنحونني التصريح. ولكني رفضت مما ضيّق الحياة عليّ وعلى عائلتي".

ويظل أمر ملاحقة قادة نضال العودة الى كفر برعم في تلك الفترة، والممثلين بكهنة الكنيسة ومختار القرية أكبر. ففي أواخر العام الدراسي ٥٤/٥٣ فصل الأب يوسف أسطفان سوسان عن عمله كمدرس في المدارس الرسمية فصلا كاملا ونهائيا،[١٠٥] وفي ٤ تموز من العام ١٩٥٨ وضع الأب سوسان الاقامة الجبرية ومراقبة الشرطة. وتمت مصادرة ختم المختار قيصر ابراهيم في أيلول من عام ١٩٥٨ لوجود كلمة "كفر برعم" فيه.[١٠٦] كما يورد عفيف إبراهيم، سكرتير لجنة أهالي كفر برعم وإبن شقيق المختار قيصر إبراهيم هذه الرواية عن عمه:

"في العام ١٩٥٠، اشترطت السلطات الاسرائيلية على عمي المختار قيصر إبراهيم إما بطرد أولاده الى خارج الحدود أو التنازل عن حقوق الأهالي في كفر برعم. وقد رفض المختار تسليم أراضي كفر برعم. ومن أجل منع ما كنا نقول "كب الناس ع الحدود"، فقد اتصل المختار بعدد من الشبان الذين رافقوا ولديه الى بيروت. أحد أولاده عمل في التجارة وهاجر بعد ذلك الى كندا، والثاني عمل في الأمم المتحدة وهاجر بعد ذلك الى فيينا."

على الضفة الأخرى من مقترحات الحكومة والسلطات الإسرائيلية، قدم مهجرو كفر برعم العديد من المقترحات العملية بشأن عودتهم الى قريتهم، والتي رفضتها السلطات الإسرائيلية بدورها. ومنذ أواسط الخمسينيات أبدى المهجرون موقفاً صريحاً بعدم نيتهم الإضرار بتواجد المستوطنين على أراضي القرية في حال عودتهم. وهو موقف رافق نضال عودتهم لغاية يومنا هذا. في ذات الوقت، بحث المهجرون عن مخارج تتيح لهم إمكانية تطبيق العودة في المدى المنظور.

ففي العام ١٩٦٥، تقدم أهالي كفر برعم باقتراح ينص على "إبقاء أراضي القرية كملكية لأهلها، ومسجلة بأسمائهم مع استعدادهم للبقاء في المناطق التي يعيشون بها اليوم دون المطالبة بالعودة الى قريتهم حتى يتم تحقيق السلام بين اسرائيل ولبنان". وقد كتبت هيئة تحرير جريدة هآرتس الاسرائيلية التي أيدت المقترح: "في حال رفض المقترح، فإن هذا الشأن سيثير الشكوك على أن ما يوجه السلطات هي ليست الاعتبارات الأمنية".[١٠٧] إلا أن السلطات الإسرائيلية كانت قد رفضت هذا العرض. وفي حزيران من العام ١٩٦٦، إقترح مهجرو كفر برعم إقامة قرية كفر برعم "الجديدة" على أي جزء من أراضي كفر برعم غير المستغلة. ولكن السلطات الإسرائيلية رفضت هذا الإقتراح أيضا. ومن جملة ما عرضه مهجرو كفر برعم خلال عقد الخمسينيات أيضا كان إقتراح تأجير أراضي كفر برعم كمستوطنة إنتقالية إسرائيلية (معبارا، بالعبرية) للسلطات الإسرائيلية لحين يتم السماح لمهجري القرية بالعودة وهو ما تم رفضه أيضا.[١٠٨]

تصوير: زها حسن، بديل.

١٩٧٢-١٩٧٣: زمـن الإحتجـاج

شكل العام ١٩٧٢ حلقة مفصلية في نضال مهجري كفر برعم من أجل العودة الى قريتهم. ففي هذه السنة أعلن وزير الدفاع الاسرائيلي موشي ديان عن إلغاء أنظمة "المناطق الأمنية" في كل أنحاء الدولة، وهو ما أعطى أملا جديدا لمهجري كفر برعم بالعودة. إلا أن ديان نفسه كان قد أعلن في الكنيست أن كفر برعم (وإقرث) ستظل في خانة "المناطق المغلقة".[١٠٩] مع ذلك، فقد شهد العام دفعا جديدا في نضال العودة من خلال تفعيل العديد من سبل الاحتجاج، ترافقت وتغطية واسعة للقضية في وسائل الإعلام. كما شكل هذا العام المحطة الأبرز على طريق تظافر الجهود بين قريتي إقرث وكفر برعم. وهنا، طفت قضية "إقرث وكفر برعم" على السطح جماهيريا وسياسيا من جديد وبشكل لم يسبق له مثيل.

لقد كانت إحدى الشخصيات المركزية التي لعبت دورا رئيسا في نضال العودة المتجدد، هو المطران يوسف ريا مطران طائفة الروم الكاثوليك التي يتبع لها مهجرو قرية إقرث. قدم المطران ريا الذي تعود أصوله الى لبنان الى إسرائيل في العام ١٩٥٧، بعد أن عمل لفترة من الزمن في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد جاء على لسان موشيه ديان، وزير الدفاع الاسرائيلي أن المطران ريا كان قد التقى في ١٨ نيسان من العام ١٩٧٢ مع رئيسة الحكومة الإسرائيلية غولدا مئير حيث طالبها بإعادة مهجري إقرث وكفر برعم. من جانبها أعربت مئير عن استعدادها لإعلاء القضية مرة أخرى على جدول أعمال الحكومة، شريطة أن يكون القرار نهائيا وهو ما وافق ريا عليه حسب ما إدعاه ديان.[١١٠] كانت القضية قد أثيرت حينئذ جماهيريا أيضا. ففي ٨ أيار، تم تنظيم مسيرة احتجاجية توجهت الى قريتي إقرث وكفر برعم بمشاركة نحو ألف متظاهر يشملون طلاب الجامعات وأساتذتها، ونشطاء سياسيين وكتاب من العرب واليهود.[١١١]

وفي ٢٣ تموز من العام ١٩٧٢، عقدت جلسة مطولة لمجلس الوزراء الإسرائيلي من أجل مناقشة مسألة السماح لمهجري إقرث وكفر برعم بالعودة. وقد أيد العودة أربعة وزراء هم يغال ألون، نائب رئيسة الحكومة ووزير التعليم، موشيه كول وزير السياحة، ناتان بيلد وزير الاستيعاب وفيكتور شمطوف وزير الصحة. فيما عارضه وزير الدفاع موشيه ديان ورئيس هيئة أركان الجيش دافيد اليعازر. وفي النهاية حسم الأمر برفض السماح بالعودة بعد ترجيح الكفة من قبل رئيسة الحكومة غولدا مئير نفسها، وذلك بدون تقديم أسباب محددة لإقرار قرار الرفض، وإنما تم إحالته مجددا الى إعتبارات الأمن وخطر السابقة وإضعاف الأيديولوجية الصهيونية.[١١٢]

من نشاطات المهجرين في العام ١٩٧٣. المصدر لجنة أهالي كفر برعم.

احتفالات عيد الفصح في كفر برعم، ٢٠٠٥. تصوير: زها حسن، بديل.

مع ذلك، فقد كان لـ "خطر السابقة" الدور الأساس في منع عودة مهجري إقرث وكفر برعم. إذ كان المسؤولون الإسرائيليون يخشون أن يكون إقرار مثل هذا القرار من شأنه رفع المزيد من القضايا التي يرفعها المهجرون في الداخل واللاجئون الفلسطينيون في الشتات من أجل العودة، وخاصة تلك الحالات القريبة من حالتي إقرث وكفر برعم. أما الإعتبارات الأمنية، فقد أصبحت أقل نفوذا بعد حرب عام ١٩٦٧. وقد صرحت رئيسة الحكومة الإسرائيلية غولدا مئير في هذا السياق:

"لا أولي إهتماما لشعور الناس في برعم واقرث. أنا أفهمهم، ولا أحسدهم. ولكني لا أقبل الجدل الذي ينص على أن قضيتهم (عودتهم) لن تشكل سابقة. لقد تلقيت بالفعل رسائل وبرقيات من قرى أخرى يرغب سكانها بالعودة الى أراضيهم، وفي الجليل هنالك ٢٢ مثل هذه القرى التي تركوها أهلها أو إقتلعوا منها. لسبع ساعات جلست مع كتاب. . . قال بعضهم أن برعم وإقرث لن تشكل سابقة. عندها تسائل آخرون عمليا لماذا لا نناقش (إعادة) قرى عربية أخرى أيضا". [١١٣]

أثار القرار موجة عارمة من أعمال الاحتجاج من قبل سكان إقرث وكفر برعم وأيضا من قبل أوساط في الرأي العام. فإضافة الى المقالات التي نشرت في الصحافة، فقد بادر وفد من الكتاب الاسرائيليين الى لقاء رئيسة الحكومة غولدا مئير عقد على مدار سبع ساعات،[١١٤] تلاه إجتماع لأساتذة الجامعات من أجل محاولة إقناعها بضرورة إعادة مهجري القريتين.[١١٥]

جماهيريا، كانت حركة الاحتجاج تتسع. ففي ٥ آب من عام ١٩٧٢، قام نحو ١٠٠٠ متظاهر من شتى أنحاء البلاد، من بينهم أساتذة جامعات، طلاب، نشطاء وكتاب بالقدوم الى كفر برعم وإقرث. فيما أحضر مهجرو إقرث وكفر برعم أسرة وخياما، قسم منها كانت موضوعة أصلا في الكنائس.[١١٦] وفي ٧ آب، حضرت قوات معززة من الشرطة لتفريق المتظاهرين الذين أقاموا في

أربعة مبان مهجورة في كفر برعم. أدت محاولة تفريق المتظاهرين هذه الى جرح عدد من المتظاهرين ورجال الدين كما تم إعتقال نحو ٢٠ متظاهرا.[١١٧] وفي اليوم التالي، قام المطران ريا بمقابلة غولدا مئير دون جدوى. كما أصدر عددا من البيانات مدفوعة الأجر في الصحافة ضد ممارسات الشرطة ومع العودة.[١١٨]

واستمر الاحتجاج. ففي ١٢ آب ١٩٧٢ طالب المطران ريا بإغلاق الكنائس يوم الأحد (اليوم التالي) وذلك "احتجاجا على موت العدالة في اسرائيل وتقديس إله الأمن"،[١١٩] وضرورة الامتناع عن إقامة القداس في ذلك اليوم. وجاء في الرسالة التي وجهها المطران الى أبناء طائفة الروم الكاثوليك:

"أما أفظع الفظائع فهي أن رجال البوليس طرحوا الانجيل المقدس على الأرض، فأهانونا في أقدس مقدساتنا. وأشد فظاعة أنهم طرحوا قوت الناس على الأرض وداسوه بأقدامهم. نحن نحتج على هذه التصرفات ونطلب من جميع كهنتنا وابنائنا أن تقرع الأجراس في الكنائس دقات حزن حدادا على افتقار العدالة في اسرائيل، واحتجاجا على أن الحكومة قد صنعت لها عجلا مذهبا سمته "الأرض" ثم أقامته في مكان العدالة الحقيقية. وبإسم هذا العجل ارتكبت الفظائع.. أين موسى النبي منك يا عجل الذهب".[١٢٠]

وفي ٢٣ آب ١٩٧٢، قام المطران يوسف ريا بقيادة مظاهرة ضمت عدة آلاف من المتظاهرين العرب واليهود في مسيرة انطلقت من باب الخليل في القدس الى مبنى رئاسة الحكومة الإسرائيلية. وفي تل أبيب، تم تأسيس لجنة من أجل التضامن مع كفر برعم وإقرث تضم عددا من أساتذة الجامعات، كما حظيت قضية إقرث وكفر برعم بتغطية إعلامية في الصحافة الدولية أيضا في تلك الفترة.[١٢١]

كانت السلطات الاسرائيلية تطمح الى تغييب القضية عن جدول الأعمال الجماهيري بأسرع ما يمكن. وفي محاولة منها لتحييد نضال العودة، لجأت الى فتح قضية توطينهم في قرية الجش مرة أخرى، وذلك تحت شعار تطوير منطقة العقبة (بلوك ١٤١٠٧). رفض أهالي كفر برعم محاولة توطينهم الجديدة. وقدم أعضاء مجلس الجش المحلي من كفر برعم وهم إمطانس أيوب وجميل مارون مغزل وابراهيم عيسى استقالات جماعية إحتجاجا على وقوف المجلس المحلي مع هذا المخطط. وقد ورد في رسالة الاستقالة التي أرسلت الى رئيس مجلس الجش المحلي وحاكم لواء الشمال في وزارة الداخلية:

"إن رئيس المجلس [المحلي في الجش] وبتأييد من زملائه في المجلس المحلي من أبناء الجش يعمل جادا منذ مدة من أجل توطين أهالي كفر برعم بصورة دائمة في الجش، وقد ظهر ذلك واضحا خلال جلسة المجلس يوم ١٨/ ١١/ ١٩٧٢ حيث عارض المجلس بأغلبية أربعة أصوات هم ممثلو أبناء الجش الأصليين مشروعا تقدم به ممثلو أبناء كفر برعم يقضي بالتوقف عما يسمى بتطوير منطقة العقبة من قبل المجلس الهادف لتوطين أهالي كفر برعم بصورة دائمة في الجش".[١٢٢]

وفي ٢٧ من كانون أول من العام ١٩٧٢ أعلن قائد المنطقة الشمالية في الجيش، اللواء إسحاق حوفي أمر اغلاق منطقة كفر برعم وإقرث اعتمادا على أنظمة الدفاع (أنظمة الطوارئ) للعام ١٩٤٥. فيما يمكن الحصول على تصريح لساعات اليوم في من أجل الدخول الى الكنيسة والمقابر والمعبد الروماني في كفر برعم، حسب قيود ومعايير محددة، وقد اشار الأمر ألى إبتداء العمل به من ١ كانون ثاني ١٩٧٣.

غير أن أعمال الاحتجاج كانت قد تواصلت رغم ذلك وبسببه أيضا. ففي ٣ كانون ثاني من العام ١٩٧٣ تم تنظيم تظاهرة أمام مبنى الكنيست إحتجاجا

تصوير: مقبولة نصار، بديل.

على قرار اغلاق القريتين. وفي ٣ آذار، نظمت مسيرة من قرية الجش الى كفر برعم سيرا على الأقدام. وفي ٣٠ آذار، وبمناسبة مرور ٢٥ عاما على النزوح، نظمت مسيرة احتجاجية أخرى حيث انطلقت المسيرة بمشاركة ٣٥٠٠ شخص من ساحة سكة الحديد في حيفا لتسلك طريق عكا ومن ثم الى إقرث فكفر برعم حيث تلاها اجتماع جماهيري خطابي.[١٢٣] تلاها في ١ نيسان تظاهرة بحضور نحو ٧٠٠٠ متظاهر في منطقة قريبة من الخضيرة من أجل التضامن مع سكان القريتين.[١٢٤]

وفي الفترة الواقعة ما بين ١٧ الى ١٩ تموز من العام ١٩٧٣، قام المطران يوسف ريا بإضراب عن الطعام أمام مكتب رئيس الحكومة في القدس. وقد توافد إلى خيمة الاعتصام المئات من المتضامنين، كما امتد التضامن الى مدن وقرى مثل الناصرة، وكفر ياسيف والطيرة وقرى المثلث ومعليا والرامة والبقيعة، فيما كان التضامن مع المطران ريا يأخذ أشكالا مختلفة كالتظاهرات والاعتصامات وارسال البرقيات والاجتماعات الشعبية.[١٢٥] وفي آب من العام نفسه، أعلنت مجموعة من أساتذة القانون في جامعة تل أبيب استنكارها لاستعمال أنظمة الطوارئ لتطبيق أهداف غير أمنية، كما هو الحال بالنسبة لإقرث وكفر برعم.[١٢٦] يشير عفيف ابراهيم سكرتير لجنة أهالي كفر برعم، الى أهمية حركة الاحتجاج ودور المطران ريا فيها:

"شكّل العام ١٩٧٢، بداية التنسيق الفعال بين مهجري إقرث وكفر برعم. بالرغم من أن وسائل الإعلام والشارع بشكل عام كانت قد ربطت بين هاتين القضيتين في مرحلة مبكرة. وكان دور المطران يوسف ريا مركزيا في قيادة الحملة لحين وقت مغادرته البلاد، بعد أن كان غير مرغوب فيه من قبل السلطات [الاسرائيلية]. لم تكن السلطة معنية بوجود رجل دين يقود معركة وطنية كما فعل المطران ريا. لقد كان منطق المطران ريا مستنبطا من دور رجال الدين المسيحيين في الثورات التي حصلت في أمريكا الجنوبية، وأنه لا معنى لكنيسة بدون شعب. كما كان المطران ريا، مؤيدا الى النضال اللا عنفي وهو ما دفع بالعديد من اليهود الى تأييده أيضا."

ويضيف رياض غنطوس، وهو من نشطاء حركة العودة الى كفر برعم حول دور المطران ريا في عقد السبعينيات:

"في فترة من الفترات، عمل المطران ريا في أمريكا [الولايات المتحدة]، وتعرف على مارتن لوثر كينغ. لقد كان من دعاة الحرية في أمريكا ومن أنصار مارتن لوثر كينغ. (. . .) عندما حضر المطران ريا الى البلاد ووجد قرى مسيحية مهجرة أخذ الموضوع على عاتقه وبدأ يعمل."

في أعقاب حرب تشرين أول-أكتوبر من العام ١٩٧٣ خفتت حركة الاحتجاج الخاصة بإقرث وكفر برعم. ومع ذلك، فقد كان لها الأثر الكبير في إعادة وضع قضية العودة الى القريتين على جدول الأعمال السياسي والجماهيري. كما نجحت حركة الاحتجاج هذه باحتواء أعداد كبيرة من المتضامنين، والنشطاء السياسيين والنخبة الأكاديمية، والطلاب الجامعيين والكتاب والإعلاميين ورجال الدين. لقد تميزت حركة الاحتجاج هذه ليس فقط بحصولها على الشرعية وإنما أيضا في كونها متواصلة وقادرة على إستقطاب المزيد من المتضامنين معها مع الوقت.

اللجـان الحكوميـة والتعامـل معهـا

في أعقاب إستمرار أهالي كفر برعم بالمطالبة بإعادتهم الى قريتهم، أسست الحكومات الإسرائيلية خلال فترات مختلفة عددا من اللجان الحكومية التي هدفت الى البت من جديد في مسألة السماح لمهجري إقرث وكفر برعم في العودة الى قراهم. فقد جاء إنتصار مناحيم بيغين على رأس حزب الليكود في

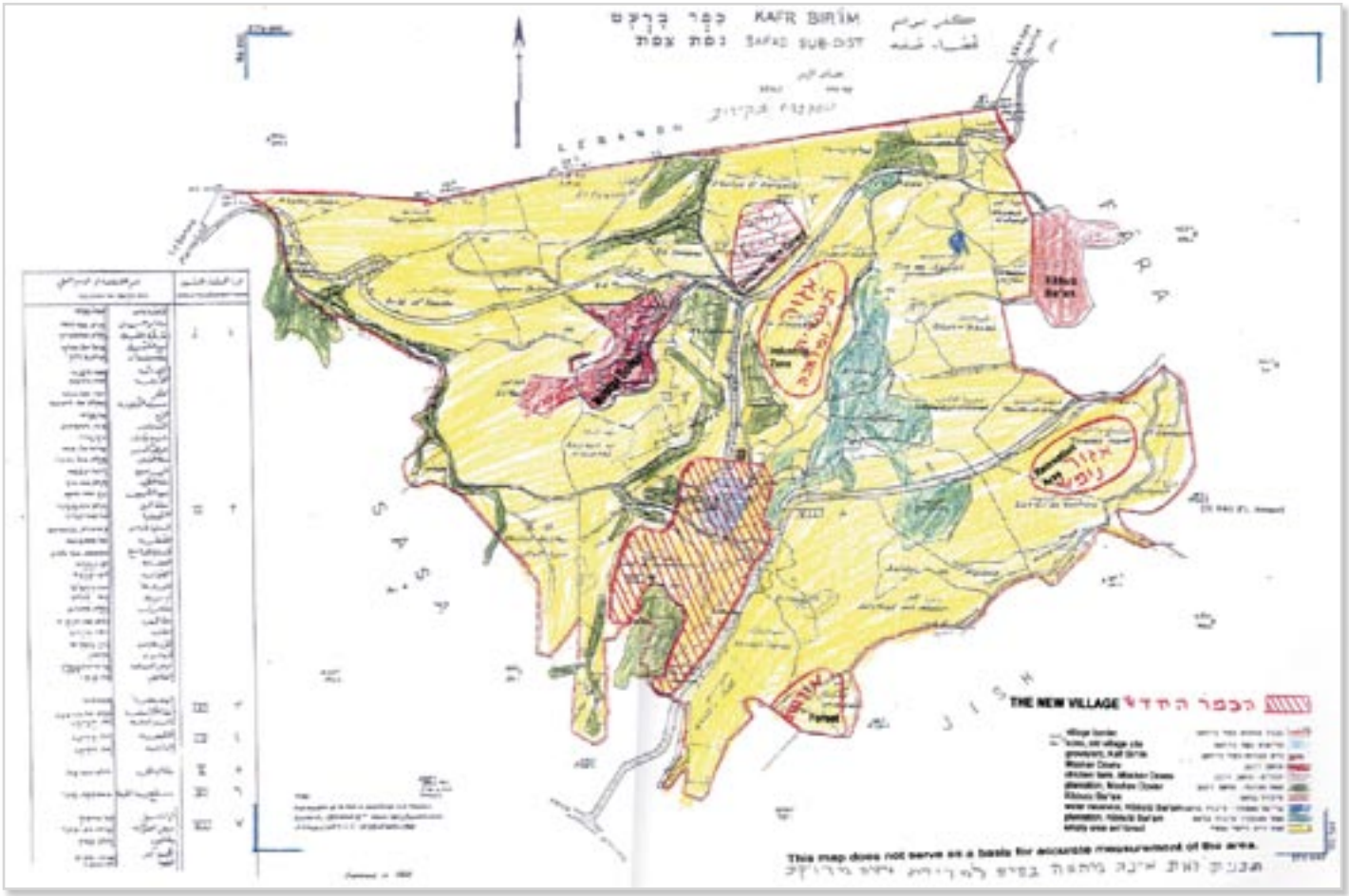

احد المقترحات المقدمة الى لجنة ليبائي في العام ١٩٩٤، حول مكان أقامة قرية كفر برعم الجديدة.

المصدر: لجنة أهالي كفر برعم.

انتخابات العام ١٩٧٧، لـ "يعطي أملا جديدا" الى مهجري إقرث وكفر برعم. كان بيغين قد وعد مهجري القريتين في ٢٩ تموز من العام ١٩٧٧ بالعودة في حال فوزه.[١٢٧] وعلى أثر فوز الليكود سارع أهالي كفر برعم الى التوجه الى عيزر فايتسمان، وزير الدفاع الجديد في حكومة بيغن ومن المؤيدين البارزين للعودة، الذي طمأنهم بالقول: "أنظروا الى أنفسكم كعائدين". فيما ذكر مهجرو إقرث في رسالة مباركة الى مناحيم بيغن بالقول: "إن شخصيتك الايجابية أصبحت البديل الوحيد أمام أعيننا. ولا نبالغ بالقول أننا نرى في حضرتكم المخلص الموعود".[١٢٨]

في أعقاب ذلك، أقيمت لجنة مؤلفة من عدد من الوزراء برئاسة وزير الزراعة حينئذ أريئيل شارون، وضمت كل من وزير الاديان أهرون أبو حتسيرا، ووزير الإسكان والبناء غدعون فات، ووزير الصناعة والتجارة ييغال هوروبيتس، ووزير القضاء شموئيل تمير. وبعد عدة أشهر من عمل اللجنة، أصدرت قرارها القاضي بعدم السماح لمهجري كفر برعم وإقرث بالعودة. فيما بقي قرار اللجنة سريا ولم ينشر. وخلال الثمانينات، جرت العديد من المحاولات من اجل إعادة مهجري إقرث وكفر برعم، أبرزها مشروعين تقدم بهما الوزيرين عيزر فايبتسمان وموشيه آرنس إلا أنهما لم يلقيا الدعم الحكومي.[١٢٩]

وفي ٧ تشرين ثاني من العام ١٩٩٣ وتحت قيادة حكومة حزبي العمل-ميرتس،[١٣٠] برئاسة إسحاق رابين، تشكلت لجنة وزارية برئاسة وزير العدل البروفيسور دافيد ليبائي وعضوية وزير المعارف أمنون روبنشطاين، ووزير البناء والإسكان بنيامين (فؤاد) بن إليعزر، ووزير الزراعة يعقوب تسور، ونائب وزير الدفاع مردخاي غور، وذلك للبت من جديد في قضية إقرث وكفر برعم. كان قد سبق تشكيل اللجنة، تقديم اقتراح قانون في الكنيست الاسرائيلي بمبادرة من رئيس لجنة القانون والدستور ديدي تسوكر (عن حزب ميرتس) وعبرت بالقراءة التمهيدية ولكنها لم تحظ بالتأييد لاحقا. عموما، رأى مهجرو كفر برعم وإقرث تشكيل لجنة ليبائي فرصة حقيقية للعودة. وهو ما قاد لجنة أهالي كفر برعم الى التحضير الجاد لتقديم أربعة تقارير موزعة على مئات الصفحات الى اللجنة الوزارية بغية سرد القصة، ومبررات العودة، كما شمل التقريران الثالث والرابع أيضا خرائط تشير الى أماكن محتملة لإعادة بناء قرية كفر برعم "الجديدة".

لجنة أهالي كفر برعم،[١٣١] كانت قد تشكلت على شاكلتها الحالية في العام ١٩٨٧، بعد إجراء انتخابات عامة لكل مهجري كفر برعم في إسرائيل، وأفرزت قيادة شابة ذات خطاب مختلف عنه لدى جيل الآباء. يقول عفيف إبراهيم سكرتير اللجنة:

"بعد العام ١٩٨٧ ، كان هنالك توجه مختلف على صعيد لجنة أهالي كفر برعم . إذ عملنا أكثر من آبائنا على دفع قضية كفر برعم أكثر فأكثر للاتصال بالمجتمع العربي الفلسطيني، وعدم حصرها في الطائفة [المسيحية]. إن السلطة تحاول عزلنا وضرب مواطن قوتنا، ونحن لن نرضى بذلك. لقد كان عملنا ينطلق من منطق أن كفر برعم قضية تهم الوسط العربي في الداخل، وأنها قضية كل المواطنين العرب في اسرائيل" .

لقد ارتكزت التقارير الأربع التي قدمتها لجنة أهالي كفر برعم الى لجنة ليبائي الوزارية على مبادئ حرصت على ترجمتها ايضا من خلال الخرائط المرفقة، وهي أولاً: إعادة حقوق الملكية الى سكان كفر برعم كما كانت قبل العام ١٩٤٨. ثانيا: لا يطالب ملاك الأراضي البراعمة باستعمال أراضي مسطحات البناء او المستخدمة للزراعة من قبل كيبوتس برعام وموشاف دوفيف. ثالثا: أن إعادة مهجري كفر برعم لن تعني تهجير أو ترحيل السكان اليهود في كيبوتس برعام وموشاف دوفيف. رابعا: كل أراضي كفر برعم المستخدمة من قبل كيبوتس برعام من أجل الرعي والأشجار ستعاد الى ملاكها الأصليين من

أهالي كفر برعم من أجل الاستخدام والحيازة. خامسا: العودة الى القرية ستكون الى كل مهجري كفر برعم وسلالتهم فيما سيكون مسطح البناء على المسطح الأصلي للقرية الذي سيتم توسيعه. وأخيرا: سيتم فحص الحصص الممنوحة الى الأحراش والحديقة الوطنية، ويتم تعديلها.[١٣٢]

وفي ٢٤ كانون أول ١٩٩٥، أعلن رئيس اللجنة الوزارية، وزير العدل دافيد ليبائي عن توصيات لجنته التي نصت على إعتراف اللجنة الوزارية بزوال جميع الموانع الرسمية التي كانت قد استُخدمت ضد عودة مهجري إقرث وكفر برعم. وهكذا تكون اللجنة الوزارية قد أسقطت المانع الأمني ومانع السابقة، وأنه لا توجد أي موانع أخرى تمنع مهجري القريتين من العودة. ولكن اللجنة قد أبقت على مصادرة الأراضي ضمنًا، وبنت توصياتها العملية على هذا الأمر. ومن بين التوصيات العملية التي أوصت بها اللجنة، كان السماح لكل شخص كان له أو لوالده بيت في كفر برعم، بأن يحصل من الدولة على قطعة أرض بمساحة نصف دونم في كفر برعم، ليقيم عليها هو و"أثنين فقط" من نسله في مسكن مؤلف من ٣ طبقات مقابل تنازله الخطي عن حقوقه الكاملة في كفر برعم. وقد خصصت اللجنة لهذا الهدف ٦٠٠ دونم لكل قرية من القريتين. كما نصت اللجنة الوزارية على حق ملاك الأراضي الزراعية في كفر برعم بالحصول على تعويض مالي وفقًا لأسعار تحددها دائرة أراضي إسرائيل.

لكن تلك التوصيات لم توضع قط قيد التنفيذ. فرغم نظر أهالي إقرث وكفر برعم بتوصيات لجنة ليبائي كخطوة في الاتجاه السليم، طالما أسقطت موانع الأمن والخطر من السابقة، غير أن توصيات اللجنة أخيرا لم تتوافق وتعداد مهجري القريتين الذي بلغ حينئذ نحو ٨٠٠٠ نسمة، وتغطي مطالبهم آلاف الدونمارت من الأراضي، وهو ما أدى بهم في النهاية الى رفض توصيات اللجنة. لقد ارتكز رفض القرار على أربعة أسباب يوردها عفيف إبراهيم:

"أولا، لا تسمح توصيات اللجنة بإعادة كل أهالي كفر برعم ونسلهم الى بيوتهم وممتلكاتهم. ثانيا، في كونها تطلب من هؤلاء الذين ستسمح لهم بالعودة في إستئجار وليس تملك ملكياتهم. ثالثا، تطلب منهم التنازل عن أراضيهم الأصلية. ورابعا، لا تسمح لأبناء القرية من التوسع والتطور في المستقبل."

فيما يضيف مطانس سوسان، وهو نجل الأب يوسف أسطفان سوسان:

"لا أريد أن يكون مصير أبنائي كمصيري أنا. إنه السبب الذي جعلنا نرفض توصيات ومقترحات لجنة الوزراء [ليبائي]. لأنهم وافقوا على العودة الى أراضينا، ولكن ليس كأصحاب الأرض. وهذا سيبقي مصير اولادنا غير مفهوم وغير مطلق. إنني أريد أن لا يشعر أولادي وأحفادي على أنهم غرباء للأبد. إنني اريدهم أن ينتموا".[١٣٣]

في أعقاب الحملة المستمرة من أجل العودة، تم تشكيل لجنة حكومية أخرى في العام ١٩٩٦ برئاسة وزير العدل تساحي هنغبي. ماطلت هذه اللجنة طويلا دون تقديم أي إستنتاجات. وفي ٢ كانون الثاني من العام ٢٠٠٠ تم تشكيل لجنة وزارية أخرى من تسعة وزراء برئاسة وزير العدل يوسي بيلين. واجتمعت لجنة أهالي كفر برعم مع وزير العدل يوسي بيلين في ٧ شباط من العام نفسه، وقدمت تبريراتها القاضية بوجوب السماح لأهالي القريتين بالعودة، وقد أوضح بيلين الى لجنة أهالي كقر برعم أن لجنته ستعتمد على توصيات لجنة ليبائي.

وفي العاشر من تشرين أول من العام ٢٠٠١، وصلت مشاورات حكومة أريئيل شارون بشأن السماح لمهجري إقرث وكفر برعم بالعودة الى نهايتها. حيث قرر المجلس الأمني المصغر رفض عودة المهجرين. وفي رسالة بعثت بها الى محكمة العدل العليا: "تتبنى الحكومة الحالية قرار حكومة إسرائيل من عام ١٩٧٢ الذي تعارض فيه عودة المهجرين،

معتمدا على الخوف من السابقة".[١٣٤] وفيما يتعلق بالسابقة فقد قيل في المذكرة أيضا: "إن سابقة عودة المهجرين الى قراهم ستستغل من أجل الدعاية ولأهداف سياسية من قبل السلطة الفلسطينية". وأشارت إلى أن بحث قضية كفر برعم وإقرث "يجب أن يبحث في سياق نحو ٢٠٠٠٠٠ عربي إسرائيلي الذين فقدوا بيوتهم خلال حرب الاستقلال [١٩٤٨]". كما نصت المذكرة أيضا على أن توصيات لجنة ليبائي لم تحظ أبدا بإقرار من قبل أية حكومة.[١٣٥]

يأتي "الخوف من السابقة"، والذي أبداه معارضو إعادة مهجري كفر برعم وإقرث على الدوام، من إمكانية التداول أساسا في نتائج نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨ عموما، ونشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص. لقد نظر الكثير من المسؤولين الإسرائيليين، ومنهم غولدا مئير وأريئيل شارون الى إعادة السماح لمهجري كفر برعم وإقرث في العودة الى قراهم كإعتراف مباشر بحق العودة للاجئين والمهجرين الفلسطينيين الذين هجروا من ديارهم في العام ١٩٤٨، وفتح ملف القرى والمدن المهجرة. لقد شكل دوما موضوع الخوف من سابقة قد تفتح ملف العام ١٩٤٨ حجر زاوية في التعامل حتى مع القضايا الفلسطينية الجزئية المتعلقة بقضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين. يورد الجغرافي والباحث الإسرائيلي ميرون بنفينستي في كتابه "المشهد المقدس":

"إن أوضح تعبير عن هاجس تجنب خلق "سابقة العودة" هو الطريقة التي تعاملت بها الحكومة الإسرائيلية مع القرويين المقتلعين من برعم وإقرث. إن دوائر عديدة، بما فيها قادة اليمين الإسرائيلي، تنظر الى الطرد غير الشرعي لسكان هاتين القريتين على أنه عمل لا أخلاقي، وظلم يلطخ سجل إسرائيل. إن الحوار حول السماح لهم بالعودة الى قريتهم موجود على جدول الأعمال منذ خمسين سنة، وناقشت المسألة جميع مجالس الوزراء من العمل والليكود والوحدة الوطنية وأعربوا عن دعمهم

أحد بيوت كفر برعم لا يزال قائما. تصوير: جورج غنطوس

المدرسة والكنيسة. تصوير: مصلح كناعنة

لعودتهم- من حيث المبدأ. لكن هذا الدعم الواسع لم يسفر عن نتيجة، ليس لأن إدعاء القرويين كان غير مبرر ولكن لأنه "يخلق سابقة". في العام ١٩٧٢ صرحت رئيسة الوزراء غولدا مئير: "ليست فقط إعتبارات الأمن [هي التي تمنع] إتخاذ قرار رسمي فيما يتعلق ببرعم وإقرث، ولكنها الرغبة لتجنب [خلق] سابقة. لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا أن نتورط أكثر لنصل الى نقطة لا نستطيع معها الخروج منها". ولاحظ وزير آخر قائلا: "المشكلة هي، هل مسموح في ١٩٧٢ أن يتم فتح ملفات - القرى المهجورة- من عام ١٩٤٨ وحرب الاستقلال أم لا. برأيي، يجب عدم فتح هذه الملفات". [١٣٦]

ويورد الكاتب ديفيد غروسمان ما قاله له أحد المستوطنين اليهود في مستوطنة عين هود (عين حوض) في بداية التسعينيات، أن "إعطائهم موقع قدم من جديد سوف ينسف حقنا في المكان وحقنا في الاحتفاظ به. إن منحتهم الاعتراف بما كان قبل ١٩٤٨ فإنك بالأساس تنسف الأسس التي تقوم عليها الأوضاع كلها.. الأوضاع كلها، الدولة كلها". [١٣٧]

الحوار مع المستوطنين

أعلن مهجرو كفر برعم منذ فترة مبكرة من عمر شتاتهم عن قبولهم بوجود المستوطنين اليهود على أراضيهم. وهو موقف راسخ من قبل مهجري كفر برعم حتى يومنا هذا. غير أن إعلاء موضوع كفر برعم على جدول الاعمال السياسي والجماهيري مرارا كان قد دفع بأوساط من المستوطنين أنفسهم الى إبداء موقفهم من مهجري كفر برعم وقضية عودتهم الى قريتهم.

في ٢٠ تموز من العام ١٩٧٥، ناقشت سكرتاريا هاكيبوتس هآرتسي حيث يتبع لها كيبوتس برعام القائم على اراضي كفر برعم وكيبوتس سعسع الذي يستخدم أراضي كفر برعم أيضا، ناقشت موضوع مصير مهجري كفر برعم وإقرث. وطالبت الحكومة بعده بوضع حل عادل للقضية، طالما "أننا نتحدث عن حالة استثنائية". وقد أوصت السكرتاريا بـ "بلورة حل اقتصادي واضح للسكان من القرى (إقرث وكفر برعم) بدون إحداث الأضرار بالمستوطنات القائمة، التي لا تتحمل ذنبا عما حصل. يجب أن ننظر الى الغابات على أنها إنتاج كيبوتس برعام، وأمر مصادرتها من يد الكيبوتس تعني أنها ستخلق معاناة جديدة". وافقت سكرتارية الكيبوتس على إعادة مهجري القريتين الى قريتهم، وطلبت الالتقاء برئيس الحكومة حينئذ إسحاق رابين من أجل بحث الموضوع.[١٣٨] **وفي العام ١٩٧٧ عادت سكرتاريا كيبوتس برعام وسعسع وأكدت على، "أن إحلال العدل من أجل أهالي برعم وإقرث هي واجبة من الطبيعة الأخلاقية والتقدمية للاستيطان في هذه البلاد، وهي (العودة) ستدعم مناعتها الداخلية والسياسية لدولة اسرائيل من أجل إحلال علاقات سلام وفهم مع جيراننا".** [١٣٩]

على الصعيد الجماهيري، كان هنالك عدد من النشاطات التي حاولت تقريب وجهات النظر بين مهجري القرية والمستوطنين على أراضيها. وبين كانون الثاني وتموز من العام ٢٠٠٤، تم تشكيل مجموعة تضم ٧ مستوطنين من كيبوتس برعام وخمسة أشخاص من قرية كفر برعم من أجل الحوار حول الحلول المطروحة وذلك بمبادرة من جمعية زوخروت في تل أبيب.[١٤٠] **شولاميت كافري، مستوطنة في كيبوتس برعام، تقول عن سبب مشاركتها في هذه المبادرة:**

"لم اسمع أبدا عن قضية مهجري كفر برعم حتى شاهدت فيلما وثائقيا حول كيبوتس برعام ذكر فيه بإيجاز شديد عن قرية كفر برعم العربية. ومن هنا، بدأ اهتمامي بمعرفة المزيد. منذ ذلك الوقت، بدأت بتفحص ما جرى في العام ١٩٤٨، وقد اكتشفت الكثير من الأمور منها أن أشخاص من الكيبوتس يقيمون في منزل عائلة ناهدة زهرة [من كفر برعم وإحدى المشاركات في المبادرة]. لقد صدمت كثيرا وسألتهم: كيف

يمكنكم العيش في منازل تتبع لأشخاص آخرين؟ كيف لا يمكنكم التساؤل عن مصير ما جرى لأهلها؟ وماذا حل بهم؟ ولكن لم أجد إجابات واضحة. بعد فترة من الزمن عرفت ما حدث بالضبط. "[١٤١]

حتى تموز من العام نفسه، تم عقد ثلاث اجتماعات (آخرها كان قد عقد في كنيسة كفر برعم) هدفت الى مناقشة ما حصل في الماضي، وتحديد الخيارات المستقبلية، وبلورة آليات العمل المستقبلي. وقد بلور المشاركون في هذه المبادرة إعلانا مشتركا نصت مقدمته على: "مع بالغ الأسف لعدم العدالة التي حدثت في العام ١٩٤٨ على يد النظام العسكري وحتى اليوم، نود أن نسرد رواية ما حصل واتخاذ الإجراءات التي تكفل عودة سكان كفر برعم المهجرين وسلالتهم الى قريتهم".[١٤٢]

شمل الإعلان المشترك على المبادئ العامة للحل المقترح. أولا: سيتم إعادة بناء كفر برعم على الأراضي غير المستخدمة حاليا من قبل كيبوتس برعام وسعسع وموشاف دوفيف. ثانيا: لن يتم إرجاع الأراضي المحروثة والمستخدمة من قبل الكيبوتس الى ملاكها الأصليين إلا إذا وافق أعضاء الكيبوتس على عكس ذلك. ثالثا: سيتم تعويض المهجرين عن هذه الأراضي. رابعا: سيتم تعويض سكان كفر برعم الذين لا يرغبون في العودة الى كفر برعم. خامسا: يعتبر أهالي كفر برعم المهجرين في الشتات (أي خارج دولة إسرائيل) أصحاب حق كما هو الحال بالنسبة للمتواجدين في إسرائيل حاليا. وسادسا: سيقوم أفراد المجموعة، أي أهالي برعم المهجرين وأعضاء كيبوتس برعام بالعمل سويا لمنع أية مصادرات جديدة للأراضي من كفر برعم.

وبموجب هذا المقترح، سيتم إعادة نحو ١٠٠٠٠ دونم (من أصل ١٢٢٥٠ دونم) من الأراضي الى أهالي كفر برعم. وإبقاء نحو ٢٠٠٠ دونم لكيبوتس برعام وسعسع وموشاف دوفيف.[١٤٣] وقد وضعت المجموعة جملة من الآليات من أجل العمل المشترك، شملت تحضير المعارض التي تهدف الى ترويج المعلومات حول ما حدث من طرد وتهجير ودمار لقرية كفر برعم. بالإضافة الى السياسات الإسرائيلية الهادفة الى منع المهجرين من العودة. والعمل على استقطاب أعضاء جدد للمجموعة، وتنظيم اجتماعات لأهالي كفر برعام مع سكرتير كيبوتس برعام، واجتماعات على صعيد الكيبوتسات في سعسع وموشاف دوفيف. تقول ناهدة زهرة، وهي من أبناء الجيل الثاني وتعمل في حقل التربية والتعليم وتقيم في الجش، وإحدى المشاركات في هذه المبادرة:

"شولاميت كافري مثلا وهي مسؤولة عن قسم الشباب في كيبوتس برعام بدأت بالذهاب مع الشباب من المستوطنين الى قرية كفر برعم من اجل التعرف على القرية. وتحدثتهم عما جرى في كفر برعم. ونحن بصدد التحضير لعمل فيلم بعنوان "ثلاث نساء" حول هذه المبادرة. ونقوم بعدد من الجولات في عدد من الأماكن من أجل طرح الموضوع".

في كانون أول من العام ٢٠٠٥، كان لناهدة زهرة حوار من نوع آخر مع مستوطنين آخرين.

"كان هنالك برنامج تلفزيوني مع الصحفي ميني بيئير، تحت عنوان الانفصال مقابل الاقتلاع. وقد استدعيت مستوطنة من غوش قطيف وحضرت أنا الى البرنامج كممثلة لأهالي كفر برعم. لقد قلت لهم أنه لا يوجد أي وجه للمقارنة بين الحالتين. ورويت لهم قصة جدي الذي توفي قبل فترة وقال أنه يغفر لكل إنسان على وجه الأرض إلا هؤلاء الذين أخرجوه من ارضه. ومع ذلك، فقد كان مهما جدا أن يعلو موضوع كفر برعم حتى في سياق الانفصال عن غزة".

الفصل الرابع

المكان: كفر برعم

فعاليات المهجرين في القرية

عيد الميلاد، كانون اول ٢٠٠٥. تصوير: مقبولة نصار، بديل.

قد يكون من أكثر الأمور إثارة فيما يتعلق بنضال كفر برعم من اجل العودة، هو في كيفية تعامل المهجرين مع قريتهم رغم مرور أكثر من نصف قرن على التهجير. فإضافة الى النضال على "الجبهة الخارجية" على مستوى الساسة وصناع القرار والقضاء والإعلام، فإن مشهد توطيد "الجبهة الداخلية" من حيث تعزيز الهوية والالتزام بكفر برعم من خلال المكان الهدف، تبدو جلية للعيان. إن سلسلة طويلة من الفعاليات والنشاطات الاجتماعية المقامة في كفر برعم، بدءا من زيارة اعتيادية الى دفن الموتى، وإقامة الطقوس الدينية، فالمخيمات الصيفية والتطوعية ومراسيم الزواج، لا تهدف الى إبداء التزام جماعي بكفر برعم فقط، وإنما التزام شخصي أيضا.

إن تفعيل المكان، كفر برعم، إذن له علاقة تبادلية واضحة مع المهجرين أنفسهم. فقد استخدم المهجرون إيجابا وبطريقة تثير الإعجاب القرية من أجل تعزيز نضالهم من أجل العودة، على مدار عمر شتاتهم وفي مجابهة الميل الانساني الى الاستقرار. كما أن الحضور الى كفر برعم والذي يحمل الكثير من سمات القدسية، يحمل أيضاً الكثير من مركبات التضامن المشترك والهوية البرعمية المشتركة. بالإضافة الى ذلك، ثمة مركب آخر قد لا يقل أهمية، يتميز بالرفض والاحتجاج. إن لفعاليات المهجرين في القرية الأم دلالات واضحة في رفض الأمر الواقع، وسياسات الدولة القاضية بعدم السماح لهم بالعودة الى قريتهم.

من هنا، اكتسب نضال المهجرين "شرعية" من شرعية المكان أيضا. وهي ظاهرة تميز نضال المهجرين في الداخل من اجل العودة الى قراهم عموما.[١٤٤] فالمكان يمتلك قدرة هائلة على شحن الأفراد وتجنيدهم بشكل فطري الى نضال العودة. في ذات الوقت، فقد نجح مهجرو كفر برعم من نقل قريتهم من المستوى الاستراتيجي للنضال الى المستوى اليومي الحياتي المعاش. فقد تحول المكان الى محطة للقاءات الاجتماعية بين سكان كفر برعم، واستمرت الطقوس الدينية إضافة الى الرابط الشخصي في دفن الموتى في مقبرة القرية. إن إلتقاء الإنسان بالمكان في كفر برعم، وتقريبه الى المستوى الحياتي المعاش قد يكون من أهم إنجازات مهجري كفر برعم بأجيالهم المختلفة. فبخلاف حالات أخرى، تميل الى رسم قطيعة شبه تامة مع الحاضر المعاش، عبر توطيد دور الماضي (الذاكرة والتاريخ) ودور المستقبل (العودة)، فإن كفر برعم "الحاضر" تلعب دورا مركزيا أيضا.

إضافة الى ذلك، فإن للمكان كفر برعم دورا رئيسيا في عملية التهيئة الإجتماعية للمهجرين، يقوم من خلالها أشخاص مختلفون بإبداء المزيد من الالتزام تجاه القرية الأم، وذلك بهدف خلق هوية واضحة المعالم. تعلو هنا أيضا قضية الفردوس المفقود، كما هو حال القرى الأخرى. ورغم أن حياة ما قبل العام ١٩٤٨ لم تكن دائما وردية وإنما ترافقت أيضا بقساوة في العيش،[١٤٥] ولكنها كانت حياة قائمة على الاحترام. لا يعتمد موطن القوة الأساس في التهيئة الاجتماعية لمهجري كفر برعم على إنجازات الجيل الأول، أو في خلق حياة جديدة بعد التهجير، أو في المحافظة على وحدة الأهالي، أو في النجاحات الشخصية المهنية للأفراد، وإنما في تضميد الجرح من خلال العودة.[١٤٦] من هنا، يدخل الأبناء في نضال العودة منذ جيل مبكر، وتعلق عليهم الكثير من التوقعات والآمال في مواصلة هذا النضال. يقول سامي زهرة:

"أملي وإيماني بالجيل الشاب، حيّث أنني اشعر بالعودة عن طريق الفعاليات والمشاريع التي يعملونها من أجل البلد. على الرغم من أن هذا الجيل لم يعش النكبة ذاتها ولم يسكن في القرية عمليًا، إلا أنهم يتابعون النضال لنيّل حقهم في العودة الى بلاد آبائهم وأجدادهم . . "

أحد أبناء الجيل الثاني يروي للأطفال قصة كفر برعم في كفر برعم. تصوير: زها حسن، بديل.

وهو ما تؤكده أيضا نتالي مخول من أبناء الجيل الثالث:

" أعتقد أن ما علينا عمله هو مواصلة مشاريع التوّعية والتثقيف لأبناء البلد وإحياء ذكرى القرية ومحاولة العمل قدر المستطاع كي نحافظ على التمسك ببلدنا . إنني أشعر دائمًا بالتقصير تجاه بلدي، وأعتقد أن نضالنا يبدأ بالأمور التي تبدو صغيرة كالمحاولات على الصعيد الشخصي وعلى صعيد الجماعة في السعي لتوعية أبناء البلد وطرح القضية وتخليد ذكراها . . "

هويـة برعميـة

في سياق المكان، تظهر أهمية توضيح هوية اللجوء. إذ تتركّب من مركبين أساسيين يعود الأول وهو الإيجابي الى تعريف الفرد بنفسه كمنتمي الى قرية محددة، حتى في حال "غيابها" عن الخارطة الجغرافية. والثاني سلبيا يعود الى نظرة الغريب والدخيل على المكان الذي يقيم فيه الفرد. في حالة كفر برعم، فإن جملة المؤشرات تشير الى بروز المركب الايجابي كمحرك رئيس للنضال منذ الفترة الاولى. إن رفض المهجرين المطلق لقبول عشرات المبادرات القاضية بتملكهم أراضي بديلة وإقامة قرية جديدة على أراضي جديدة والتي ستحل مشكلة "شعور اللجوء والغربة" (أنظر الى الفصل الثالث) لهو دليل بالغ الأثر في هذا التوجه. يقول كامل يعقوب:

" أنا لا أتهم أهالي الجش على أنهم لم يستوعبونا، إنهم أناس طيبون . إنه ذنبنا، إننا الأشخاص السيئون . إننا لا نريد أن نستوعب [بفتح العين]. ولا نريد الانتماء . وإذا أردنا ذلك كان يمكن أن نقول، حسنا، أيها السادة، يكفي، نبدأ حياة جديدة في مكان جديد، هو الجش، أو المكر، عكا أو حيفا . نريد التأقلم مع أشخاص جدد في مكان جديد، ونكف عن التعامل معهم كغرباء . نتزاوج معهم، ونشاركهم أفراحهم وأتراحهم . ولكننا لا نريد فعل ذلك " .[١٤٧]

يحافظ المركب الإيجابي من هوية اللجوء على الرباط المتين مع القرية المهجرة بشكل حصري. وإذا كانت إسرائيل مدركة لهذا الامر، فإنها قد منعت المهجرين واللاجئين من زيارة القرى المهجرة لفترات طويلة من الزمن بغية إحداث القطيعة مع المكان والتأثير على لا وعيهم، "على أمل" أن يكون التأثير فاعلا بين أوساط الأجيال الجديدة التي ولدت خارج القرى المهجرة. إن الحضور الى المكان والتمترس فيه هو رسالة ذاتية وخارجية في أن المهجرين يرفضون محاولات توطينهم وقبول منطق الأرض البديلة.

زيـارة القريـة

تعتبر زيارة القرية من الفعاليات الجماعية الاولى التي تمت منذ أيام التهجير الأولى رغم اختلاف أوجهها مع مرور الزمن. ففي فترة الأشهر الأولى التي لحقت بالتهجير تمت "الزيارة" من قبل المهجرين لغرض حراسة البيوت والممتلكات وفلاحة أراضي الوقف. ومنذ العام ١٩٦٧ سمح للمهجرين من كفر برعم بزيارة القرية دون الإقامة فيها. وخلال فترة منع مهجري كفر برعم من دخول قرية كفر برعم على مدار عقدي الخمسينيات والستينيات، شكلت "تلة المبكى" بديلا، (أنظر الى الفصل الأول) إذ قصدها المهجرون ورأوا قريتهم منها. وعادة ما خرجت المسيرات في ذكرى تدمير القرية من كنيسة الجش الى تلة المبكى حيث عقدت المهرجانات هناك، كما حدث مثلاً في ٢٦ أيلول من العام ١٩٥٤، في الذكرى السنوية الأولى لتدمير القرية.[١٤٨]

تتسم الزيارة الحالية لكفر برعم، شأنها شأن زيارة القرى المهجرة الأخرى، بجملة من الممارسات والأعمال التي يقوم بها المهجرون لإعادة إكتشاف الأماكن والأشياء، واستثارة الحواس. وتتم الزيارة عادة بصحبة أقارب

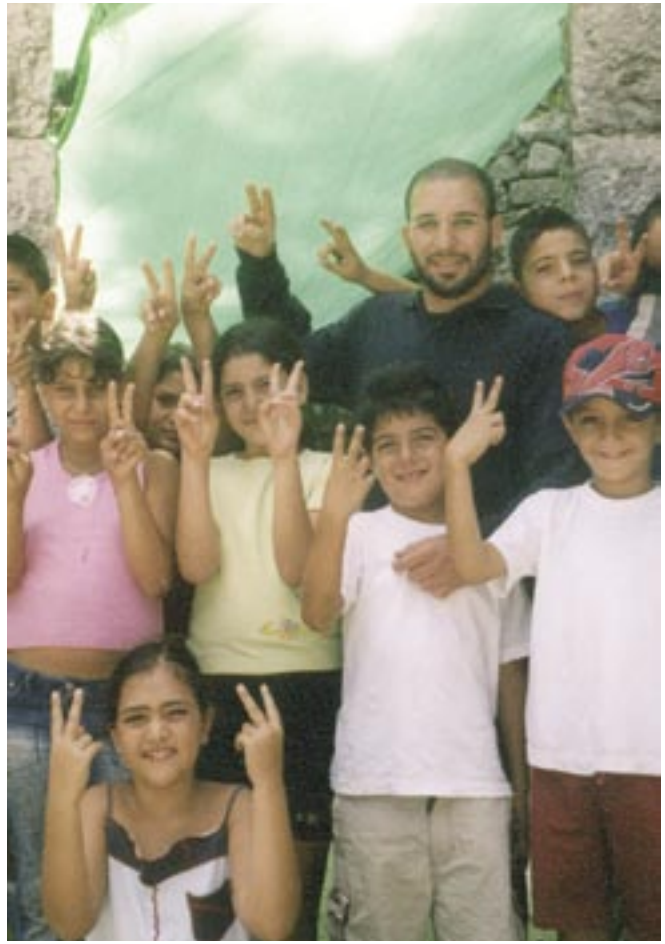

من فعاليات المخيم الصيفي في كفر برعم. تصوير: جورج غنطوس.

خصوصا من أبناء الجيل الأول. يرتبط "الزائرون" من كفر برعم ببيوت القرية ومقبرتها ارتباطاً شخصياً مباشرا، من خلال التعرف على مكان بيت الآباء والأقارب والجيران، أو من من خلال زيارة قبور الأقارب في المقبرة. فيما يأخذ مركز القرية حيث تقع كنيسة السيدة والمدرسة القريبة منها بعدا عاما للقرية. يقول كامل يعقوب حول كفر برعم:

"(. . .) إنني أكون سعيدا في القرية. أمر بجانب البيت الذي ولدت فيه، وبجانب كل البيوت الاخرى، والتي أعرفها بشكل أساسي وجوهري، لأنني أعمل في الصيانة والترميم. إنني أعرف كل بيت يتبع لمن. إنني أعرف حتى كيف كانت القرية قبل مائة ومائتي سنة. لأنني أقرأ كتب الرحالة عن تلك الفترة. وعندما أمر من هناك، أستطيع، في روحي، فعلا رؤية البيوت واقفة، والأشجار مزروعة، وأستطيع رؤية حتى أشخاص تجلس داخل البيوت. أنا أمر وأتخيل هؤلاء، وأرى أصحاب البيوت تعمل، إنني أشعر في كفر برعم آمنا للغاية. لا أخاف من الشرطة ولا من الأفاعي". [١٤٩]

تكتسب الزيارة الى كفر برعم، كما أسلفنا، بعدا آخر يقوم على الاحتجاج والمقاومة للوضع القائم. ففي الوقت الذي اعتمدت السياسات الإسرائيلية على المحو والإحلال، تصبح الزيارة الى قرية كفر برعم ليس بالعمل الساذج، بل ذات ملامح سياسية واضحة، حتى في حال عدم التخطيط المباشر لذلك.[١٥٠] عموما، فإن العائلة البرعمية تزور القرية نحو ١٠ مرات في السنة خلال الأعياد والطقوس الدينية ومراسيم الأفراح والأتراح إضافة الى المخيمات الصيفية والتطوعية. تقول نتالي مخول:

"كل زيارة لبلدي تعني الكثير بالنسبة لي كفتاة حُرمت من بلدها وشُرّد أجدادها. إن إحساسي الشخصي هو أعمق من أن يُذكر. وعندما حزت على رخصة سياقة كانت كفر برعم أول مكان سافرت إليه بالسيارة".

رغم كون مدخل كفر برعم يخضع لإدارة سلطة الحدائق الوطنية، إلا أن مهجري كفر برعم الذين يزورون قريتهم لا يدفعون "رسوم دخول" الى الحديقة الوطنية. يقول رياض غنطوس:

"في إحدى المرات خلال الأعمال التطوعية التي قمنا بها، قمنا بترميم الدرجات في مدخل القرية. فجاء حارس الحديقة واتهمنا أننا قد تعدينا على "البارك" [الحديقة]، فقلت له أنكم تعتدون على أرضنا منذ خمسين عاما وتتهمنا أننا نعتدي على الدرجات؟"

كما يشارك أهالي كفر برعم أيضا في استقبال الوفود التي تحضر من أجل التعرف على قصة أهالي كفر برعم، ومنهم وفود يهودية. تقول ناهدة زهرة:

"في ٧ تشرين ثاني ٢٠٠٥، قمت بمرافقة طلاب مدرسة سادي بوكير الثانوية الى القرية. حيث حدثتهم عما جرى في القرية. وفي ١٣ كانون أول ٢٠٠٥، قمت بمرافقة وفد طلاب وحدة ما قبل العسكرية الاسرائيلية [وهم عبارة عن فئات من الشباب الذين يجندون ويتم تعليمهم عن الصهيونية والمجتمع اليهودي عموما] كانوا قد حضروا الى كفر برعم من أجل التعرف على القضية. قبل ذلك جاء وفد من المدرسة ثنائية القومية في القدس".

دفن الموتى

في ١٠ كانون ثاني من العام ١٩٥٦ رحل الأب إلياس سوسان، أحد كهنة كفر برعم عن عمر يناهز ٨٨ عاما. وكان الأب سوسان قد أوصى بدفنه في كنيسة السيدة في كفر برعم أسوة برجال الدين الآخرين حتى وقت التهجير. وطالما كانت زيارة كفر برعم ممنوعة في ذلك الحين، فقد أبى

من الأعلى: مدفن كهنة كفر برعم في داخل الكنيسة.
من الأسفل: مراسيم جنازة في كفر برعم

تصوير: مقبولة نصار.
المصدر: جورج غنطوس.

مهجرو كفر برعم إلا دفنه في مدفن كهنة كفر برعم داخل كنيسة كفر برعم بناء على طلبه، وهو ما أجل مراسيم الجنازة لثلاثة أيام سمح بعدها الحاكم العسكري في الناصرة بالدفن بصورة استثنائية. وقد كانت مراسيم الجنازة الفرصة الأولى لمهجري القرية أيضا للإلتقاء بقريتهم منذ العام ١٩٤٩.

وفي العام ١٩٨٧ دُفن في مدفن الكهنة جثمان الأب يوسف أسطفان سوسان وهو أحد أبرز الشخصيات في نضال العودة الى كفر برعم. وبهذا، يبلغ عدد الآباء الذين دفنوا في مدفن الكهنة في كنيسة كفر برعم سبعة هم الأب أندراوس أبو فارس، والأب الياس يوسف ريشا، والأب منصور عاصي، والأب موسى الياس سوسان، والأب يوسف داود ريشا، والأب الياس ابراهيم سوسان والأب يوسف اسطفان سوسان. فيما دفن الأب يوسف إلياس في لبنان، وهو الوحيد الذي لم يدفن في كفر برعم.

ومنذ تشرين أول من عام ١٩٦٧، يسمح لمهجري كفر برعم بدفن موتاهم في مقبرة كفر برعم بغض النظر عن المكان الذي وافتهم المنية فيه. قبل ذلك، إعتاد المهجرون البراعمة على دفن موتاهم في الجش والمكر وفي قسم خاص في المقبرة المسيحية في عكا. على يافطة خاصة في مدخل هذا القسم كتب، "يا أبناء برعم، أنتم تجلسون اليوم هنا، بجانب الرب. وفي يوم عودتنا فانكم ستعودون معنا".[151] يضيف كامل يعقوب:

"هنالك طبيب، من أبناء كفر برعم، كان قد غادر برعم في العام ١٩٤٨، الى

قداس جنائزي في كفر برعم. المصدر: جورج غنطوس.

لبنان ومن ثم الى الولايات المتحدة، وهناك حصل على الجنسية الأمريكية. وعندما شعر أن لحظة الموت تقترب، قام بزيارة اسرائيل ليست مرة بل مرتين. بهدف واضح هو أن يموت هنا، ويدفن في برعم. ولكنه لم يمت. لم تنفع خطته في الموت خلال الزيارتين. ولكنه ترك وصية أنه في حال توفي في الولايات المتحدة، أن ينقل جثمانه الى البلاد وأن يدفن في مقبرتنا. لقد اختار حتى قبرا له، حيث هو مدفون اليوم. زوجته من أصل ألماني لا يوجد لها أي علاقة بهذا المكان [برعم]، ولا تريد أن تدفن هنا بجانبه. وقد حضرت عائلته الى هنا وقت الجنازة ولكنهم يعيشون في الولايات المتحدة، ويزورون والدهم لفترات متباعدة جدا، مرة كل سنتين تقريبا. لا يوجد له زوار. ولكن يوجد له هنا عائلة موسعة. نحن عائلته الموسعة، نزوره ونصلي له. وفي كل مرة نتواجد في المقبرة نصلي لجميع الموتي المدفونين هنا، حتى لهؤلاء الذين لا ينتمون الى عائلتنا. في الحقيقة، لقد كنت سعيدا في اليوم الذي نظمت فيه جنازته. لم أشعر بأي شيء من الألم. لم يكن الأمر وكأنه متعلق بميت. طبعا لم أحتفل، ولكن أنظر، شخص تجول في كل العالم، وأصبح طبيبا مشهورا، وربح الكثير من الأموال، وفي النهاية يعود الى البيت، الى بيته، لكي يدفن في برعم. لقد كان الأمر مهما جدا بالنسبة لي. لقد كان مهما جدا بالنسبة لي أن يعود". [١٥٢]

وتعود بداية استعمال المقبرة الحالية الى العام ١٩٠٣، حيث تم استبدال موقعها القديم في الجهة الشمالية الغربية منها، فنُقلت الى مسافة ٤٠٠ من مركز القرية الى الجهة الشمالية الشرقية منها.

ترميم الكنيسة

تقع كنيسة السيدة في كفر برعم في أعلى نقطة في القرية (٧٥٢ متر فوق سطح البحر). ويقوم المبنى الحالي فوق مبنى أكثر قدمًا، يسود الاعتقاد بأنه كان قد تهدّم خلال هزة أرضية حدثت في الأول من كانون الثاني

جرس يقرع.. في كفر برعم. تصوير: مقبولة نصار، بديل.

١٨٣٧. وقد تم آخر ترميم في الكنيسة والتي أوصلها إلى وضعها الحالي سنة ١٩٢٦، حيث تم تغيير السقف الخشبي بالباطون وبناء "العقدة" التي تحمل جرسيّة الكنيسة في الواجهة الغربية لها.

تعرضت كنيسة كفر برعم للاعتداء منذ العام ١٩٤٩ مع قدوم المستوطنين اليهود الى القرية، ومن ثم تأسيسهم لكيبوتس برعام في العام ١٩٥١. وأثناء قصف بيوت القرية من الجو في ١٦-١٧ أيلول تعرضت جدران الكنيسة، وخاصة جدارها الشرقي، الى التشققات. كما تم سرقة جرسها من قبل المستوطنين في اوائل الخمسينيات. ويقول الخوري الأب إلياس شقور:

من احتفالات عيد الميلاد في كنيسة كفر برعم، كانون اول ٢٠٠٥. تصوير: مقبولة نصار، بديل.

" أخذوه [الجرس] من أجل دقه وقت الغذاء في الكيبوتس، وعندما ذهب الشباب لإحضاره وجدوه مكسرا. وظلت الكنيسة بلا جرس حتى ذهبت الى لبنان. وهناك جمعت نقودا ٣٦٥٠ ليرة لبنانية، من أبناء كفر برعم في لبنان. وأحضرت الجرس معي سنة ١٩٧٥ ووزنه ٢٨٥ كيلو غرام. وعلى الجرس مكتوب هدية من أبناء كفر برعم في لبنان. "[١٥٣]

وقد سمح للمهجرين البراعمة بترميم الكنيسة في العام ١٩٧٢ وسمح لهم بإقامة الصلاة فيها مرة واحدة في الشهر. وفي سنة ١٩٩٨ تم ربط الكنيسة بشبكة الكهرباء القطرية. ويقيم المهجرون اليوم الصلوات فيها، خاصة في الأعياد والمناسبات الدينية، كما يعمل مهجرو القرية على إعادة ترميمها وتطويرها خلال المخيمات التطوعية (أنظر أدناه).

الطقـوس الدينيـة

منذ الرابع من تشرين الثاني من العام ١٩٧٢، يقيم أهالي كفر برعم الطقوس الدينية كصلوات الأعياد وأكاليل الأعراس في كنيسة قريتهم. وفي نيسان من العام ١٩٤٩ طلب أبناء كفربرعم إذنًا وحصلوا عليه من قائد شرطة المنطقة الشمالية لإقامة صلوات عيد الفصح في كنيسة كفر برعم، وبعد ذلك منع الحاكم العسكري وصول أبناء كفر برعم إلى الكنيسة حتى العام ١٩٧٢، وقت الاعتصام الكبير الذي أقيم هناك اعتبارًا من شهر تموز، ردًا على رفض الحكومة السماح لهم بالعودة إلى قريتهم وأراضيهم. يعلق رياض غنطوس على إجراء الطقوس الدينية في القرية:

" في عيد الميلاد ورأس السنة تأتي كمية أقل من الناس. أما في عيد الفصح حيث يكون الطقس مناسبا، تشارك الغالبية المطلقة من اهالي كفر برعم، أي نحو ٩٠ ٪

من السكان. اللقاء يكون حارا جدا بين الأهالي، وهي فرصة لكي يجتمع الناس بعضهم البعض. إن عيد الفصح هو بمثابة مهرجان يشارك فيه كل أهل البلد. "

مراسيـم الـزواج

في ٤ تشرين ثاني من عام ١٩٧٢، وبعد المظاهرة الكبرى على إثر تصريح رئيسة الحكومة الاسرائيلية غولدا مئير بعدم السماح للمهجرين من كفر برعم وإقرث بالعودة الى قريتهم، قرر كامل يعقوب تغيير خطط الزواج الخاصة به، من قرية الجش الى كفر برعم، ويضيف:

"العائلة [وبالأساس الآباء من كلا الطرفين] عارضوا، وجاءوا بالعديد من المبررات، ومنها المبررات التقنية، مثلا، كيف يمكنك إحضار المدعوين الى كفر برعم؟ وبعد أن وجدت حلولا لكل هذه المشاكل التقنية، فقد قالوا ما أقلقهم حقا: "ماذا سيحدث لو جاءت الشرطة والجيش واعتقلوا جميع الحضور في الفرح؟"

ومن أجل الإجابة على ذلك، قام كامل يعقوب باستدعاء عدد كبير من الصحفيين والسياسيين، من اليهود والعرب. الأمر الذي جعل الآباء يخضعون الى رغبة الأبناء في نهاية الأمر:

"ذهبنا نحو ٨٠٠ مترا على الشارع الرئيسي، نغني ونرقص، في مسيرة العرس التقليدي. وقد كان الناس فاقدي الوعي. (. . .) وطبعا، لم يكن الأمر متعلق فقط بالفرح، وإنما أيضا ببرعم. وصلنا الى الكنيسة، وقد بدأ الليل بالهبوط. وقد غنى الجميع. ولكن الضغط كان هائلا. لقد كانت الكنيسة مظلمة، بعد أن لم تكن قد ربطت بالكهرباء بعد. وقد كان الخوري العجوز الذي قاد النضال على شفا الخروج التي التقاعد، ولم يجر الطقوس الدينية في تلك الفترة، ولكنه أصر على العودة، وإجراء طقوس الزواج الخاصة هذه، بنفسه شخصيا. بعد ذلك، خرجنا الى الخارج، وقد بدأ الشاعر الشعبي التقليدي بالغناء من أغانيه واهازيجه. وقد وقف على الدرجات المؤدية الى سطح المدرسة في برعم، تماما كما في الفترة إياها. وقد بدأ الشاعر الشعبي بالحديث عن المرة الأخيرة التي وقف على هذه الدرجات، وكان ذلك في عرس عمي في العام ١٩٤٦، أي ٢٦ عاما قبل فرحي. عمليا، أراد الشاعر أن يقول انه لم يكن هنالك انقطاع، أو فجوة في الزمن، وكأن فرح عمي قد حدث قبل فترة قليلة فقط، وأن فرحي كان استمرارا طبيعيا لهذا الفرح. كانت اللحظة الأكثر أثرا عندما حضرت الشرطة. لقد حسبنا أن الشرطة ستعتقلنا جميعا، ولكنها لم تفعل في النهاية". [١٥٤]

كان هذا الفرح هو الأول من نوعه الذي يجري في كفر برعم منذ تهجيرها في العام ١٩٤٨. ومنذ ذلك الحين، أصبحت إقامة مراسيم الزواج في كفر برعم عملا من خاصة معظم أهالي القرية. يقول رياض غنطوس:

"تزوجت في العام ١٩٨٠ في كفر برعم أيضا. في هذه الفترة كان هنالك الكثير من الناس تتزوج في كفر برعم، كما كان قسم آخر ممن لا يتزوج في القرية بسبب الوضع الاقتصادي، فقد كان الزواج في كفر برعم مكلفا. في تلك الفترة كنا نحضر الباصات، فلم يكن هنالك سيارات، وذلك من الجش الى كفر برعم ومن حيفا، ومن عكا. كان المدعوون يقفون عند مدخل كفر برعم، ويصفوا "سحجة" من الدوار الى مركز البلد، وكانت الأغاني لكفر برعم، والاشتياق الى كفر برعم. ولغاية اليوم، يتزوج الكثير من الأبناء في كفر برعم. ولا تزال هنالك "سحجة" وأغاني وطنية لكفر برعم".

مراسيم زواج السيد رياض غنطوس في كفر برعم في العام ١٩٨٠.

المخيم الصيفي: عودة البراعم

منذ العام ١٩٨٧، وفي الأسبوع الأول من شهر آب من كل عام، يقيم أهالي كفر برعم مخيما صيفيا لأولادهم. ويقام المخيم الصيفي في موقع القرية نفسها، وتنظمه حركة العودة التي يقودها أبناء الجيل الثاني والثالث من مهجري كفر برعم. تأسست حركة العودة في العام ١٩٨٢ من اجل الدفع في نضال العودة الى الأمام. إضافة الى المخيم الصيفي، تقيم جملة من الفعاليات في كفر برعم كالمخيم التطوعي (أنظر أدناه) كما تعمل على إصدار المنشورات الخاصة بكفر برعم. يضيف رياض غنطوس، وهو من مؤسسي حركة العودة:

"ركيزتنا الأساسية اليوم هي على الشبيبة. فهنالك ٣٩ شاب، هم المرشدين في المخيم، بالاضافة الى وجودنا نحن الكبار الى جانبهم. هم الثمرة، وهي موجودة في حيفا، عكا، الجش وباقي المناطق. لقد بدأوا يأخذون زمام الأمور لأيديهم ويقومون بجل العمل. وكلهم تربوا في مخيمات العودة".

إبنه جورج، وهو طالب في معهد التخنيون في حيفا شارك لأول مرة كمرشد في المخيم الصيفي هذا العام، يقول:

"أعتقد أن إنصهارنا بالقضية الفلسطينية والقضية الخاصة [كفر برعم] من جيل صغير جعل مبادئنا وأفكارنا واضحة ومفهومة، فكان هدفنا أمام أعيننا طوال الوقت، فأصبح طموحنا بتحقيقه أقوى وتكييف أنفسنا لإنجازه أشد. فنشأنا وترعرعنا كأطفال بالمخيم [الصيفي] على حب الأرض والبلد والطبيعة والعمل على نيل حقنا المسلوب. علاقتي ببلدي كفر برعم كالجزء الشخصي من القضية الكبرى، تشدني لأن أعمل من أجل أبناء بلدي وشعبي. وأشعر بانفعالي من الإنجازات اللحظية منها أو البعيدة الأمد.

من فعاليات مخيم عودة البراعم الصيفي. تصوير: جورج غنطوس.

تم تنظيم المخيم الأخير في الخامس من آب من العام ٢٠٠٥، بعد تحضير دام خمسة أشهر، وهو المخيم السنوي السابع عشر. إن استمرار تنظيم المخيم الصيفي والحضور المكثف من قبل مختلف الأجيال يعني بالدرجة الاولى نجاحه وأهميته في حياة أهالي كفر برعم. ويشارك في المخيم الصيفي مئات الأطفال من أهالي كفر برعم من مختلف أنحاء البلاد. ورغم أنهم يدركون قصة كفر برعم قبل مجيئهم الى المخيم الصيفي، إلا أن المخيم الصيفي يعني لمس ما سمعوه من آبائهم من خلال الفعاليات الاجتماعية المقامة على أراضي القرية في المخيم الصيفي لمدة أسبوع. تنقلب كفر برعم اذن، على مدار أسبوع الى مشروع تعليمي متكامل. ويزور المخيم الصيفي العديد من أبناء الجيل الأول، الذين يحضرون الى القرية من أجل التحدث الى الأجيال الشابة عن كفر برعم والحياة فيها ما قبل العام ١٩٤٨. يقول سامي زهرة:

" أقوم بزيارة المخيّمات الصيفيّة، ومخيمات العمل التطوعية لمساندة القائمين بها، وفي كل سنة يدعونني لأجلس مع كل مجموعة من مجموعات الأطفال والشباب لأروي عن حياتنا قبل النكبة، عاداتنا وتقاليدنا وعن إحتلال القرية. وأيضًا أسير مع المجموعات بين البيوت وأشرح لهم عن البيوت التي ما زال نصفها قائم وعن أسماء أصحاب البيوت " .

يهدف المخيم الصيفي الى الحفاظ على الارتباط بالقرية، وترسيخ قضية التهجير وتوريثها من جيل الى جيل، والى ادخال الأطفال في نضال العودة حتى من جيل مبكر. تقول عرين يعقوب جريس وهي من أبناء الجيل الثالث وتقيم في حيفا:

من فعاليات المخيم الصيفي في كفر برعم. تصوير: جورج غنطوس

"المخيم الصيفي هو وسيلة نضال لتحقيق العودة. فنحن نقضي أسبوع كامل في كفر برعم التي منعونا من أن نقضي فيها يوما واحدا. فيجتمع كل أهالي البلد في هذا الأسبوع، كبارا وصغارا فيولد هذا الشعور العائلي، شعور بالارتباط أكثر، مع كل ما يتعلق بالبلد. "

يحوي المخيم على برامج صباحية وأخرى ومسائية. فيما تتم برامج النهار، عادة في قرية كفر برعم، وتشمل على فعاليات وطنية وفنية وترفيهية، بالإضافة الى مسارات مشي، ويوم رياضي. أما برامج الأمسيات، فتشمل عروض فنية، ومهرجانات رقص شعبي وما الى ذلك، وتتم عادة في الغرف القريبة من كنيسة القرية، حيث المدرسة. وبالرغم من حضور القضية الفلسطينية بشكل مكثف على مدار أيام المخيم الصيفي، تظل قضية كفر برعم هي الأساس التي يقوم عليها المخيم.

مخيـم العمـل التطوعـي

تنظم حركة العودة مخيمات العمل التطوعي في فترة أيلول- تشرين أول من كل عام، لمدة ثلاثة الى أربعة أيام. وذلك من أجل ترميم الكنيسة، وتنظيف الطرقات، التي توصل الى البيوت، وغيرها من أعمال تنظيف وترميم وصيانة. ويشارك في المخيمات التطوعية أبناء الأجيال المختلفة من أهالي كفر برعم.

وخلال مخيمات العمل التطوعي المتعاقبة نجح مهجرو كفر برعم في ترميم الكنيسة والمدرسة، أدراجها وجدرانها، والأدراج المؤدية الى ساحة الكنيسة، كما تم فتح الطريق بين البيوت التي بقيّ منها القليل. إضافة الى ذلك فقد تم بناء مراحيض بجانب الكنيسة. فيما تركّز عمل المتطوعون هذا العام ببناء سقف لغرفة قائمة بجانب الكنيسة وترميم جدرانها.

جانب من أعمال المخيم التطوعي. تصوير: رشا حلوة.

٥

الفصل الخامس

واجبٌ شخصي

مبادرات فردية من أجل كفر برعم

"مناديل" للفنانة ريما عيسى، حول تدمير قرية كفر برعم في العام ١٩٥٣

لنضال العودة الى كفر برعم ملامح جماعية جلية وذات معنى، قصدها المهجرون أنفسهم وعملوا عليها رافضين بذلك إفرازات التهجير المتمثلة باقتطاعهم من قريتهم ليشكلوا أقليات متناثرة في الشتات.فقد كانت المحطات المركزية في تاريخ كفر برعم والنضال من أجل العودة إليها قد تمحورت بأدوار جماعية في غالبيتها العظمى. لقد أبدى مهجرو كفر برعم منذ العام ١٩٤٨ إهتماما متزايدا بتفعيل دور الجماعة وتدعيم هويتهم البرعمية الواحدة، فيما بدت العلاقة التبادلية الواضحة بينها وبين نضال العودة حقيقة دامغة على الأرض.

في ذلك الوقت، لم يقتصر التزام مهجري كفر برعم في كونه جماعيا بل تخطاه الى مستوى الفرد أيضا، بعد أن قام المهجرون "الأفراد" بالمبادرة الى خلق وبلورة العديد من المبادرات الفردية التي غطت مساحات ومجالات مختلفة ترمي الى الدفع قدما نحو كفر برعم. لاقت هذه المبادرات عموما الكثير من الاستحسان من قبل مهجري كفر برعم الذين تعاملوا معها بفخر كبير وخصوصا أبناء الجيل الأول من المهجرين. نظمت غالبية هذه المبادرات على يد ابناء الجيلين الثاني والثالث ممن ولدوا خارج قرية كفر برعم ولم يعيشوها ويعيشوا تجربة التهجير. يقدم هذا الفصل جملة من التجارب الفردية لمهجرين من كفر برعم تساق على سبيل المثال وليس الحصر من اجل الوقوف على كيفية تحول كفر برعم الى واجب شخصي لأبنائها.

كتب المذكرات

في الثالث عشر من تشرين ثاني من العام ١٩٨٦، حين صادفت الذكرى السنوية الثامنة والثلاثين لتهجير قرية كفر برعم، وقبل نحو عام على وفاته، أصدر الخوري يوسف أسطفان سوسان كتاب مذكراته الذي حمل عنوان "شهادتي – يوميات برعمية ١٩٤٨-١٩٦٨". لخص الأب سوسان في هذا الكتاب حقبة عشرين عاما من نضال مهجري كفر برعم من اجل العودة الى قريتهم حيث لعب خلالها الأب سوسان دورا مركزيا (أنظر الى الفصل الثالث)، كما تم تدعيم كتاب المذكرات هذا بالحقائق والوثائق التاريخية المفصلة ذات العلاقة، كما أورد الاب سوسان مجموعة من قصائده التي حامت جميعها حول كفر برعم.

أهدى الأب سوسان كتابه الواقع في ٣٢٠ صفحة والذي تحول سريعا بحد ذاته الى وثيقة تاريخية ذات اهمية بالغة، الى "أرواح الآباء والأجداد.. أرواحهم التي ما زالت تطوف في سماء كفر برعم. إلى أبنائي، ابناء كفر برعم الباقين على عهد الوفاء لتراب قريتهم. إلى أحفادنا الناظرين الى غد برعمي تشرق شمسه بالحب والخير والعودة الى الربوع" على حد قول الأب الذي أورد أيضا في مقدمة كتابه:

"كفر برعم... الأرض... الأهل... القضية... من أجلها كتبت شهادتي هذه. شهادة من قدر له وارتضى أن يعيش مأساة قريته ورعيته منذ لحظاتها الأولى، وقدر له أن يحظى بشرف متابعة هذه القضية وعن قرب، طيلة السنوات العشرين الأولى من سنوات المأساة. (...) شهادة تؤكد أصالة النضال البرعمي وعمقه، يقدم الرعيل الأول، جيل المأساة للأجيال التالية كشف جساب. (...) شهادة تذكر أبناء برعم – وهم خير من يتذكر – بما عانى أباؤهم وذووهم في سبيل الحرص على الحق، فيتمسكون به غير مفرطين، مؤمنين أن الظلم الى زوال وأن الحق أقوى، وأن أبناء برعم لا بد عائدون، وبسواعدهم سيشدون ما دمرت يد الجور". [١٥٥]

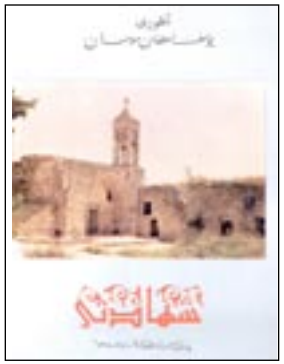

تعامل مهجرو كفر برعم مع "شهادتي" من خلال أهميته التاريخية وأيضا وفاءا لنشاط الأب سوسان ودوره في نضال العودة الى القرية. فأصبح هذا الكتاب من اوسع أدبيات كفر برعم انتشارا بين اوساط أهاليها. وفي العام ١٩٨٤، أصدر الأب إلياس شقور، وهو رئيس حرم مار إلياس الجامعي في قرية إعبلين كتابه الشهير "إخوة الدم" تطرق من خلاله الى مجمل تجاربه الشخصية. أورد الأب شقور في كتابه هذا فترة حياته القصيرة في كفر برعم قبل العام ١٩٤٨، وتجربة اللجوء والتهجير التي مر بها أسوة ببقية مهجري كفر برعم.

أفلام وثائقيـة

في العام ٢٠٠١ أنتجت المخرجة ريما عيسى فيلما وثائقيا عن قريتها كفر برعم حمل عنوان "رماد". عالج الفيلم الممتد على ٣٦ دقيقة ومن خلال حوار قامت به المخرجة نفسها مع أمها مسألة إختلاف الخطاب والتوجه بين الأجيال المختلفة في سياق التعامل مع كفر برعم. عرض الفيلم في عدد من دول العالم، كما تم عرضه في مناطق مختلفة في البلاد وشاهده العديد من مهجري كفر برعم أنفسهم.

درست ريما عيسى وهي من أبناء الجيل الثالث، الاخراج في كلية سام شبيغل في القدس حيث تقيم حاليا. وقد أظهر فيلمها الوثائقي "رماد" خروجا عن المألوف في التعامل مع قضية حساسة كقضية برعم، أبدت فيه المخرجة جرأة في الطرح. فالفيلم الوثائقي يعرض جملة التناقضات ذات العلاقة بقضية كفر برعم قد تكون مشتقة جزئيا من طبيعة اللجوء نفسها، حيث جدلية الاختلاف في الأجيال، وتناقض في مركبات الهوية، وتناقض ثالث في كيفية النظر الى كفر برعم نفسها". تعقب عيسى:

من احتفالات عيد الفصح في كفر برعم. تصوير: زها حسن، بديل.

"تتمحور رسالة فيلم رماد في أنه يعرض بشكل صريح أفكار أبناء الجيل الثالث ونظرته تجاه كفر برعم. كما يعرض جملة من التناقضات القائمة، وخصوصا التناقض في الانتماء الاسرائيلي والفلسطيني للمهجرين. أبي كان شرطيا في شرطة إسرائيل مثلا، وكان يمنعنا من الحديث في السياسة داخل البيت، الامر الذي وضع أمامي الكثير من الأسئلة المفتوحة وبدون إجابات. ويبرز الفيلم الاختلاف الحاصل بين الأجيال. كما يأخذ الفيلم طابعا نسويا واضحا من خلال الشخصيات ومن خلال تصوير كفر برعم كامرأة أيضا. كفر برعم كامرأة تعيش بين الموت والحياة. فهي تكون مثلا حبلى في أشهر الصيف حينما يأتي أولادها إليها خلال المخيمات الصيفية والتطوعية، وتموت كل مرة من جديد مع ترك أبنائها لها.

أثار فيلم "رماد" جدلا واسعا حول نقاط يبدو أن المخرجة كانت تقصد إلى إثارتها بهدف التعامل معها. تتابع ريما عيسى بالقول:

"رغم الكثير من ردود الفعل الإيجابية حول الفيلم، ولكنني تلقيت أيضا انتقادات وجهها قسم من أهالي كفر برعم خصوصا حول وصف أمي لانتمائنا كإسرائيليين في وقت إعتبرت فيه أن الفلسطينيين موجودين فقط في الضفة الغربية وقطاع غزة. من الجهة الأخرى، فإنني كنت قد تلقيت الكثير من ردود الفعل السلبية من الاوساط اليهودية".

تبدي عيسى خلال فيلمها تشاؤما واضحا للعيان، ينبع على حد قولها من "خوفها على مصير القضية". ويعود "رماد" الإسم الذي حمله الفيلم بفعل نظر عيسى الى ان التعامل مع كفر برعم أصبح من خلال دفن أبنائها فيها، حيث تعود اجساد الابناء رمادا الى كفر برعم. تنظر عيسى في فيلمها الى علاقة المهجرين مع كفر برعم كعلاقة موت، "لأننا نعود الى كفر برعم كموتي فقط". كما وتدق عيسى ناقوس الخطر من عملية "موت" كفر برعم في ابنائها اذا تم الاكتفاء بموتهم فيها.

تصوير: مقبولة نصار، بديل.

وفي تشرين أول من العام ٢٠٠٥، اشتركت الفنانة ميرفت عيسى، وهي من أبناء الجيل الثالث من المهجرين وتقيم في قرية الجش بانتاج فيلم قصير لخمسة دقائق مع الفنان التشكيلي عادي بن حورين وهو مستوطن في كيبوتس برعام. عرض الفيلم الذي حمل اسم "برعم" في معرض "جروح وضمادات" في أم الفحم، حيث تم التركيز خلاله على نظرة الفنانين المهتمين في نفس الرقعة الجغرافية (أراضي كفر برعم) من منظارين مختلفين. كما تم عرضه في كانون أول من العام ٢٠٠٥، في كيبوتس برعام نفسه وهو ما أثار جدلا واسعا بين اوساط المستوطنين.

مشاريع لإعادة الإعمار

في أواسط التسعينيات حاول المهندس ديب مارون المقيم في قرية الجش وخريج معهد التخنيون في حيفا إبداء التزامه تجاه قريته كفر برعم ومساهمة منه في نضال اهاليها من اجل العودة اليها بتقديم مشروع لإعادة إعمار قرية كفر برعم. إعتمد مارون في مشروعه على خرائط الانتداب البريطاني اساسا، واستعان بالخرائط التي قدمتها لجنة أهالي كفر برعم الى لجنة ليبائي الوزارية في أعوام ١٩٩٣-١٩٩٤(أنظر الى الفصل الثالث)، حيث قام بتطوير هذه الخرائط بما يتلائم وشروط العودة الى القرية آخذا بعين الاعتبار جملة الحقائق التي طرأت على الأرض منذ العام ١٩٤٨ وأبرزها إقامة كيبوتس برعام وموشاف دوفيف.
هدف ديب مارون الى بناء خطة جدية للعودة بعيدة المدى توفر إجابات لاحتياجات السكان. وقد أخذت اعتبارات مارون في المرحلة الأولى عودة ٤٠٠٠ مهجر الى كفر برعم. هدف مارون من خلال مشروعه معالجة "القديم والجديد" في كفر برعم "الجديدة". حيث يرى في هذا السياق أهمية عدم إحلال الجديد محل القديم بل أن يتعايش الجديد مع القديم، بحيث لا يطغى نمط البناء الجديد على النمط القديم

إعادة الاعمار: خريطة لكفر برعم الجديدة حسب مشروع ديب مارون.

فحسب بل يتبناه من حيث البناء الحجري للبيوت، مما سيسهم في تمازج النمطين معا في خدمة إنشاء مركزاً سياحياً في كفر برعم. حول ردود الأفعال التي أبداها المهجرين من مشروع مارون ويقول:

"كان هنالك ردود فعل إيجابية بشكل عام. ولكن مشروعي قد خرج الى النور في فترة قريبة من إصدار توصيات لجنة ليبائي الوزارية [أنظر الى الفصل الثالث]، وكنت قد استنتجت خلال مشروعي أن مسطح البناء في القرية الجديدة سيكون نحو ٦٠٠ دونما وهو ما قاد البعض الى ربطها بشكل مباشر مع توصيات اللجنة التي تحدثت عن نفس الرقم، ولكن بصورة مختلفة تماما عما أطرحه، حيث أنني أطرح ٦٠٠ دونما كمسطح بناء والتي ستكفي المهجرين لمدة عشرين عام إضافة الى الأراضي الزراعية التي سيملكها الأهالي. علينا أن نعي أن مسطح البناء في كفر برعم في العام ١٩٤٨ كان ٩٦ دونما فقط".

بعد عدة سنوات، قدم المهندس حنا فرح، خريج معهد فيتسو في حيفا، والمقيم في الجش من خلال مشروع جديد إعادة إعمار كفر برعم. كانت محاولة فرح تهدف الى تقريب العودة أكثر الى ارض الواقع، وترجمتها الى معطيات ملموسة كما هو الحال بالنسبة لمشروع ديب مارون. يقول فرح في هذا السياق:

"إن حق العودة الى كفر برعم هو أمر مفهوم طبعا، إننا مطالبون بالعمل من أجل إعادة إعمار القرية بعد ان هجرت ودمرت. وأعتقد أن التحدي الاكبر هنا كان ولا يزال متمحورا في كيفية تعريفنا وتعاملنا في مفهوم "القديم". ففي حالة كفر برعم، لدينا عشرة أفراد أو أكثر جميعهم يريدون العودة الى البيت الذي عاش فيه جدهم في كفر برعم وهذا غير ممكن طبعا."

من خلال تركيزه على العودة الى قرية كفر برعم وليس الى البيت، يرسم حنا فرح مخططا متكاملا للعودة يقوم على اساس دمج القديم

إعادة الاعمار: خريطة لمسطح البناء في كفر برعم الجديدة حسب مشروع حنا فرح.

بالجديد. إذ سيكون مسطح قرية كفر برعم القديم قلب البلدة الجديدة، والتي ستنال نحو رُبع مساحة القرية الجديدة:

"من المهم أن لا يتم التعامل مع البيوت المدمرة في كفر برعم من منطلق النصب التذكاري، وانما كجزء من الحياة في القرية الجديدة. وفي أماكن عدة في القرى الأخرى وغيرها تم إحلال الجديد محل القديم، وقد يكون هذا نابع من سياسة الحصار والنقص الشديد في الأراضي. ولكن ما يساعدنا في كفر برعم، هو أن عملية تدمير بيوت القرية قد تمت من خلال قصفها من الجو، حيث لم يكن هنالك بلدوزرات وبالتالي فقد ظلت جدران الكثير من البيوت واقفة في أماكنها. من الممكن في هذه الحالة أن يتم التعايش بين القديم والجديد في كفر برعم في حال العودة، وتعايش الذاكرة كجزء من نسيج الحاضر".

مجسم يبين مشروع إعادة إعمار كفر برعم لحنا فرح.

لم يعرض حنا فرح مشروعه الجديد على مهجري القرية بعد، ولكنه يعلق آمالا كبيرة على مشروعه في خدمة نضالهم من أجل العودة.

أعمال فنية

"أنا وهم" هي الفنانة ميرفت عيسى ومهجري كفر برعم، وهو اسم لأحد معارض الفنانة الذي تعرض فيه قضية كفر برعم من خلال عرض "البقج" التي مثلت عائلات كفر برعم الصغيرة والكبيرة. تمثل البقج التي تحمل ارقاما وليس كلمات في معرض الفنانة ميرفت عيسى، حالة اللجوء والتهجير واللا استقرار. وقد حوت البقج هذه على نوعين اثنين صغيرة وكبيرة، حيث أعدت البقج الصغيرة (التي أخذت اللون الذهبي) عادة من اجل حفظ الذهب والصيغ. أما البقج الكبيرة، فكانت معدة لنقل المعدات والأغراض الكبيرة من بيوت المهجرين نحو الشتات. حول المنطق الذي يحركها تقول ميرفت عيسى:

"أنا أريد أن أفهم ما حدث. فرغم أن الحديث يدور عن العام ١٩٤٨، ولكن هذا الأمر (اللجوء) من الممكن أن يحدث معي شخصيا. يجب أن ندرك ذلك، فالموضوع اجتماعي وسياسي في آن معا. إن أمي لا تزال تخزن "المونة" في بيتنا. ومع انني أخبرتها مرارا أن هنالك الكثير من الدكاكين حاليا القادرة على توفير احتياجاتنا بكل سهولة، ولكنها تقول أنها لا تعرف ما قد يحصل".

الفنانة ميرفت عيسى، من مواليد قرية الجش، و هي من أبناء الجيل الثالث، كانت قد درست في قسم السيراميك والفنون في كليتي تل حاي وأورانيم في الشمال، وتحاضر حاليا في موضوع الفنون في عدد من الكليات والمعاهد. قامت عيسى بعرض العديد من المعارض حيث تعاملت من خلالها مع موضوع واحد ووحيد هو كفر برعم.[١٥٦] فإضافة الى معرض

"أنا وهم"، قامت عيسى أيضا، بمعارض أخرى، هي "أموات مرقمة"، و "مناديل" و "أعمال حرة" تدور جميعا في فلك كفر برعم. فتتناول الفنانة من خلال "مناديل" ذكرى نواح مهجري كفر برعم مع قصف القرية من الجو في العام ١٩٥٣ (أنظر الى الفصل الأول). حول ردود أفعال مهجري كفر برعم، تقول عيسى:

"خلال معرضي الأول، "أنا وهم" والذي أقيم في جاليري المركز الثقافي في الناصرة في العام ٢٠٠٢ تحت إشراف الفنان فريد أبو شقرا، حضرت معظم العائلات البرعمية. كانت العائلات مهتمة جدا بموضوع البقج التي مثلتُ بها عائلات كفر برعم. لقد أراد كل فرد أن يتعرف على بقجة عائلته وبقج العائلات الأخرى. حتى فيما يتعلق بالمهجرين من القرى الفلسطينية الأخرى، فقد كانت اعمالي تعبر الى حد كبير عن قراهم وقضيتهم. لقد سمعت في الكثير من الأحيان مهجرين يقولون أنهم احسوا أن الحديث يدور عن قريته هو وليس عن كفر برعم".

من جانبه، يقيم الرسام روني عيسى، ٤٠ عاماً، ويبدع في قرية الجش. بدأ عيسى بالتركيز على رسم البيوت القديمة والمشاهد الطبيعية في كفر برعم. وكان عيسى قد أنجز خلال السنوات الثلاث الماضية ١٢ لوحة فنية حول كفر برعم بمبانيها القائمة والمهدومة وكنيستها ومدرستها. يهدف روني عيسى من وراء هذه اللوحات الى إبداء التزامه الشخصي أولا تجاه كفر برعم، ومن ثم جعل هذه اللوحات مساهمة منه في نضال أهالي كفر برعم من أجل العودة الى قريتهم.

ألحان وقصائد

"إيدي بإيدك خليها.. حتى الأرض نحميها.. فداها بترخص الروح.. والله بروحي بفديها". هي واحدة من ستة أغاني احتواها الشريط الغنائي الذي

من معرض "أنا وهم" للفنانة ريما عيسى.

لوحة للفنان روني عيسى

حمل اسم "العودة" وأنتج في العام ١٩٩٠ حول كفر برعم. كتب كلمات الأغاني جميعا الشاعر طوني اندراوس المقيم في قرية الجش، فيما لحنها ريمون بدين والياس نخلة ومارون طنوس، وغناء إلياس نخلة. ويمتد زمن الشريط الغنائي على ٣٥ دقيقة في المجمل، وتشمل الأغاني بالإضافة الى الأغنية الاولى، كل من "آه يا برعم"، و "أرضك ياقوت"، "بابا يا بابا"، و "يللا ع برعم يللا"، "الغربة تعطيني"، "هدي يا بحر هدي"، و "أغلى الأوطان". جاءت كلمات الأغاني جميعها الى كفر برعم، باستثناء أغنية واحدة هي "أغلى الاوطان" التي تناولت قضية القرى المهجرة عموما. تقول خاتمة الأغنية:

" ما ننساكِ علينا عهد
بلادي يا ارض السعد
مهما تطول سنين البعد
مهما الظالم يبذل جهد
بِالقلب يتبقى وعد
بلادي يا أغلى الأوطان "

جاء إقبال مهجري كفر برعم على الشريط الغنائي بشكل منقطع النظير، حيث بيعت نحو ٦٠٠ نسخة على أهالي كفر برعم، وتم إعادة طباعة الشريط مرة أخرى في العام ٢٠٠٠، بـ ٥٠٠ نسخة أخرى. ويعتبر الشاعر طوني إندرواس هذا الشريط: "وسيلة يتم من خلالها التواصل بين أبناء قرية كفر برعم، كما يعبر عن حبي الشخصي للقرية الذي كان الدافع

وراء تأليف الأشعار التي تدعو الى التمسك بالعودة الى كفر برعم".
من جانبه، يشترك إبراهيم عيسى، وهو من ابناء الجيل الاول ويقيم في الجش، في مجمل النشاطات المتعلقة في كفر برعم تقريبا. كما يحرص على صيانة مقبرة كفر برعم بشكل تطوعي ودائم. إضافة الى ذلك، يكتب عيسى الشعر في كفر برعم منذ فترة مبكرة، يملؤها حنين العودة والاشتياق اليها. ففي قصيدة بعنوان "بلدي" يكتب عيسى:

" أنا مشتاق إليك يا بلدي
مشتاق الى كل نسمة هواء فيك ومنك
مشتاق الى صوتك الرخيم
من خلال صوت أمي
والى ثديك الخير الكريم
الذي أرضعني العزة والإباء
مشتاق إليك يا بلدي
يا بلدي أنا مشتاق " .

لوحة للفنان روني عيسى

خاتمة

تشكل نضال مهجري كفر برعم من أجل العودة على جبهتين متعلقتين في آن معا. تركزت الأولى وهي الخارجية على ضرورة تفعيل الضغوط على السلطات الإسرائيلية من أجل السماح لهم بالعودة الى قريتهم واستعادة ممتلكاتهم. في هذا السياق، بذل مهجرو كفر برعم الكثير من الجهود ترافقت وعمر شتاتهم الممتد الى أكثر من نصف قرن. كان أول ما حاوله مهجرو كفر برعم هو الاتصال بالسلطات الإسرائيلية عن طريق الرسائل والمذكرات التي أرسلت الى المسؤولين الإسرائيليين، وخصوصا خلال الأعوام الأولى من عمر الشتات. لاحقا، قام المهجرون بقرع باب العدالة بتوجههم الى محكمة العدل العليا في عقد الخمسينيات، وقصد الرأي العام من خلال وسائل الإعلام، والنهوض بحركة احتجاج جماهيرية غير مسبوقة في عقد السبعينيات. كما أبدى المهجرون إهتماماً بالغاً في اللجان الوزارية التي أقيمت من أجل البت بقضيتهم وقدموا من خلالها المبررات للعودة وخطط مدروسة لإعادة إعمار القرية، كما فتحت قنوات اتصال وحوار مع المستوطنين المقيمين على أراضي القرية.

على الجبهة الداخلية، حرص مهجرو كفر برعم على توطيد علاقتهم مع كفر برعم نفسها في محاولة لتعزيز انتمائهم تجاه قريتهم وذلك من خلال إقامة جملة طويلة من الفعاليات الاجتماعية والسياسية والدينية على أراضي القرية المهجرة. جاءت اهمية هذه الجبهة، في رفض سياسة الأمر الواقع التي تعوّل عليها إسرائيل من جهة، وتحدي الميل الإنساني الى الاستقرار في المكان من جهة أخرى. ويبدي مهجرو كفر برعم العديد من مظاهر الالتزام بكفر برعم، ليس الجماعي فحسب وإنما الشخصي أيضا، وهو ما ترجم على ارض الواقع بالعديد من المبادرات الذاتية التي بادر إليها أفراد من كفر برعم للوفاء لقريتهم وللدفع قدماً باتجاه العودة.

على طول الجبهتين، كان لرجال الدين دورا بارزاً، خصوصاً خلال العقود الثلاثة الأولى من عمر الشتات. اكتسب رجال الدين شرعية كبرى بحكم منصبهم الديني باعتبارهم مسؤولين مباشرين عن الرعية والأوقاف، وبفعل كونهم

من المتعلمين أيضاً. غير أن إختلاف الأجيال كان قد قاد أيضا باتجاه تغيير الخطاب والأولويات فيما يتعلق بنضال العودة. فمع بروز أبناء الجيل الثاني كنشطاء في هذا المجال منذ عقد السبعينيات ازداد الميل الى ربط كفر برعم بالقضية الفلسطينية عموما أكثر مما فعله الآباء. وقد يعود هذا الميل الى وجود الحكم العسكري على طول سنوات الخمسينيات والستينيات وهو ما ضيق حجم الهامش المتاح امام المهجرين، وبفشل خطاب الآباء في تحقيق العودة العملية على الأرض، والتي تشكّل المعيار الوحيد لنجاح نضال المهجرين، والمنظار الذي يتم تحديد الإنجازات والإخفاقات من خلاله.

في ذات الوقت فإن قضية كفر برعم قد أبرزت حجم الرفض الإسرائيلي الى القبول بفكرة فتح ملف العام ١٩٤٨ وما يترتب عليه من تعامل مع قضايا اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين. كما تبرز قضية كفر برعم حجم استغلال السلطات الإسرائيلية لاعتبارات الأمن من أجل أغراض سياسية واستيطانية بحتة. غير أن مهجرو كفر برعم الطامحين الى العودة، يريدونها أخيرا من اجل النهوض بحياة عادية، من الاستحالة القيام بها في شتات قسري. يقول كامل يعقوب:

" إننا نعذب أنفسنا كل الوقت، بشكل دائم ودون رحمة. ولكنها ليست متعة كبيرة في فتح الجرح. إننا نريد أن نشفي هذا الجرح. ولكن، الجرح يشفى هناك فقط. لو سمحوا لنا فقط في العودة. . هناك أنت قادر على العودة الى الحياة الطبيعية. أنا أعتقد ان ذلك مربوط في كلمة مهجرون او لاجئين. كلمة تعني الذل. اذا اراد شخص أن يهينك يقول لك أنت لاجئ. إنك لا تستطيع الاقامة، او الحصول على الدخل بشكل مستقل. والبداية بحياة جديدة في مكان آخر " .[١٥٧]

ونختم بما قاله الشاعر محمود درويش:

" . . أحلم بأن نكف عن أن نكون أبطالا أو ضحايا. نريد أن نكون بشرا عاديين، وعندما يتحول الإنسان الى كائن عادي يمارس نشاطاته العادية من حقه ساعتها أن يحب بلاده أو لا يحبها، ان يهاجر او لا يهاجر. لكن لكي تتم هذه الأمور، لا بد من تحقيق شروط موضوعية غير موجودة. ما دام الفلسطيني محروما من الوطن عليه أن يكون عبدا للوطن " .[١٥٨]

هـوامـش

[1] بيني موريس، ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٧-١٩٤٩. (تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٩١ [بالعبرية])، ص ٢٩٠.

[2] المصدر السابق، ص ٢٩٩.

[3] إضافة الى مجزرة أخرى حصلت في قرية الدوايمة (قضاء الخليل). أنظر الى سلمان أبو ستة، سجل النكبة ١٩٤٨ سجل القرى والمدن التي احتلتت وطرد أهلها أثناء الغزو الإسرائيلي ١٩٤٨ في الذكرى الخمسين للنكبة. (لندن: مركز العودة الفلسطيني، ١٩٩٨).

[4] المصدر السابق.

[5] موريس، ص ٣٠٩.

[6] سقطت قرية الجش والصفصاف القريبتين من كفر برعم في التاسع والعشرين من تشرين الأول، وفي اليوم الذي تلاه سقطت كل من سعسع، وعلما، وديشوم، وفارة، وغباطية، والرأس الأحمر، وسبلان. أنظر الى أبو ستة، ص ٤٧-٥١.

[7] موريس ص ٣٠٨.

[8] يوسف أسطفان سوسان، شهادتي يوميات برعمية ١٩٤٨-١٩٦٨، (١٩٨٦)، ص ١٠-١١.

[9] أنظر الى،

Charles S. Kamen, "After the Catastrophe II: The Arabs in Israel, 1948-51", *Middle Eastern Studies* 24, No. 1 (January 1988).

وبموجب مسح أجرته المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، فإن إسرائيل دمرت أو هجرت في قضاء صفد ٤٢ مسجدا (منهم ٨ في مدينة صفد) بالاضافة الى كنيستين موجودتين في كفر برعم والناعمة. وفي قضاء عكا، دمرت أو هجرت ٢٣ مسجدا و٦ كنائس، منها الكنيسة في إقرث. المؤسسة العربية لحقوق الانسان، تدنيس الارض المقدسة إنتهاك قدسية مواقع اسلامية ومسيحية مقدسة في اسرائيل (الناصرة: المؤسسة العربية لحقوق الانسان، ٢٠٠٢).

[10] لمزيد من المعلومات حول تقديرات أعداد اللاجئين الفلسطينيين، أنظر الى،

Nihad Boqai and Terry Rempel (ed.), *2003 Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons*. (Bethlehem: BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, 2004) pp. 21-23.

[11] الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، ص ٦٤٨.

[12] أنظر الى،

A Survey of Palestine, Vol. I, (London: Her Majesty's Stationary Office, Reprinted in Full by the Institute for Palestine Studies, 1991).

[13] سوسان، ص ١٢. فيما يشير الباحث سلمان أبو ستة الى أن أعداد أهالي كفر برعم في العام ١٩٤٨ قد بلغ ٨٢٤ نسمة، وذلك إشتقاقا من معطيات مسح فلسطين في العام ١٩٤٥. أنظر الى أبو ستة، ص ٤٨.

[١٤] يعتبر مركز الموارنة في لبنان. خلال فترة الانتداب البريطاني، عاش في فلسطين نحو ٦٠٠٠ ماروني، عاشت غالبيتهم في حيفا حيث تواجدت نواة الطائفة المارونية، كما وصل اليها عدد من الموارنة من لبنان، إضافة الى ذلك، توزع الموارنة أيضا في كل من يافا، عكا والناصرة. أورن شطندل، عرب إسرائيل بين المطرقة والسندان (القدس: أكاديمون، ١٩٩٢ [بالعبرية]) ص ١١٥-١١٦.

[١٥] هي عائلة شقور، وتعود أصولها الى قرية حرفيش وعائلة بدين. للمزيد حول عائلات كفر برعم، أنظر الى شريف كناعنة ومحمد شتية، كفر برعم، القرى الفلسطينية المهجرة، سلسلة رقم ١٣ (بير زيت: جامعة بير زيت، ١٩٩١).

[١٦] كانت نسبة المسيحيين في قضاء صفد قليلة جدا عموما، بلغ عدد المسيحيين في قرى القضاء في العام ١٩٤٤ نحو ١٢٠٠ نسمة شكلت نحو ٢,٨٨ ٪ من تعداد السكان القرى في القضاء وقد شكلت كفر برعم القرية المسيحية الوحيدة في هذا القضاء. أنظر الى، مصطفى العباسي، صفد، في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧-١٩٤٨ دراسة اجتماعية سياسية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٥) ص ١٤٥.

[١٧] في العام ١٩٣١، كان عدد البيوت في كفر برعم ١٣٢ بيتا. أنظر الى،
Walid Khalidi, (ed.). *All that Remains: The Palestinian Villages Occupied by Israel in 1948* (Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1992), pp. 460-61.

[١٨] أنظر الى
Survey of Palestine, 1945

[١٩] جاء تقسيم الأراضي البرعمية كما وثقها التاريخ الشفوي كما يلي، في غرب القرية، تقع المصايات، وخلة ابو هنوش، وخلة الغميق، ومرج العليق، وخلة جليدان، والدبة، والدرجة، وأبو الحجر، وسهلة الزيتونة، والمراح، والدرجات، وشميغ وادي، وخلة الطون، وعين السويف في الشمال الغربي. وفي الشمال، تقع كل من خلة الجمال، والمحيفرة، والكسارة بطرس، وتمتد شمال شرق لتشمل المغبطة وكسارة الجامع. في الشمال الغربي تقع النقارة والصوانة وأم سويط وخلة مزراب وخلة الخنثي والطيارة وجرن بطرس وهرسون وعريض العسلان والعاصي والقليعة، والدقيقة، والقوليا، وخلة الكراسفة، اما في الجنوب فتقع المراشيق وعريض الصوانه وخلة كمون والحواكير والقطعة وسهلة النجاصة وغرة النمر والمسارب وسهلة عطية وخلايل نبيع وسهلة المدينة وشقيف الخروب وسهلة القشور، مقتبسة من كناعنة وشتية، ص ٢٣.

[٢٠] شملت عائلات كفر برعم (المتوفرة معلومات بشأنها) كل من سروع، ضو، فرح، عيسى، سليمان، الخوري او داود الريشة او زكنون، ذياب او زيدان، يعقوب او خلول، سوسان، حداد، شقور، دكور، بدين، أيوب، سماره، أبو وردة، مخول، مارون، مغزل. أنظر الى، كناعنة وشتية.

[٢١] ومنها عائلتي سوسان ودكور على سبيل المثال، المصدر السابق.

[٢٢] رغم عدم وجود مسيحيين بروتستانت في القرية، فقد اقيمت هذه المدرسة قبل الاولى، يبدو على يد مبشرين وبمساعدة اتصالات شخصية مع الكنيسة البرتستانتية.

[٢٣] أوستسكي- ليزار، ص ١٢.

[٢٤] المصدر السابق.

[٢٥] للإطلاع على الجوانب الحياتية كالصحة والتعليم والبنى الاجتماعية في قرية كفر برعم زمن الانتداب البريطاني أنظر الى، كناعنة وشتية.

[٢٦] سوسان، ص ١٢.

[٢٧] المصدر السابق.

[٢٨] المصدر السابق، ص ١٤.

[٢٩] مقتبسة بتصرف من كناعنة وشتية، ص ٢٧-٢٨.

[٣٠] أنظر الى:

Christian Science Monitor, 12 August 1972, in Joseph L. Ryan, S.J. "Refugees within Israel, The Case of the Villagers of Kafr Bir'im and Iqrit," *Journal of Palestine Studies,* Vol. II, No. 4 (Summer 1973), p. 60.

[٣١] أنظر الى:

Baruch Kimmerling, "Sovereignty, Ownership and "Presence" in the Jewish-Arab Territorial Conflict. The Case of Bir'im and Ikrit. *Compatative Political Studies*. Vol. 10 No. 2, (July 1977), pp 155-175. [٣٩]

[٣٢] أنظر الى:

Benny Morris, *Israel's Border Wars, 1949-1956*. (Oxford: Clarendon Press, 1993), p 138.

[33] بيني موريس، ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ص ٣١٧-٣١٨.

[٣٤] المصدر السابق.

[٣٥] المصدر السابق.

[٣٦] سوسان، ص ١٤.

[٣٧] أقام في قرية الجش نحو ٧٠٠ شخص من كفر برعم. Becher, p. 14, in Ryan, p. 60.

[٣٨] أيد المطران الماروني في بيروت من خلال شهادة خطية امام لجنة التحقيق الانجلو أمريكية في صيف العام ١٩٤٦ إقامة دولة يهودية في فلسطين، وقال في شهادته: "لن يكون هنالك نهضة للمسيحيين في الشرق الأوسط بدون إقامة دولة يهودية قوية". أنظر الى، سارة أوستسكي-ليزار، إقرث وبرعم القصة الكاملة، سلسلة أبحاث حول العرب في إسرائيل، رقم ١٠ (غفعات حبيبة: معهد التعليم العربي ومعهد أبحاث السلام، ١٩٩٣ [بالعبرية]) ص ١٢.

[٣٩] أنظر الى:

Aaron Becher, "Tears' Hill of Baram," *Yediot Aharnot,* 28 July 1972, reproduced in *Know,* 17 August 1972, p. 13-14. Cited in Ryan, pp. 57-58.

[٤٠] سوسان، ص ١٤.

[٤١] المصدر السابق، ص ١٧-١٨.

[٤٢] ملف وزارة الاقليات الإسرائيلية، ١٠٩/٣٠٦. مقتبس من هيلل كوهين، الغائبون الحاضرون اللاجئون الفلسطنييون في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ (القدس: مركز دراسات المجتمع العربي في اسرائيل، ٢٠٠٢)، ص ٦٥.

[٤٣] أوستسكي- ليزار، ص ١٣.

[٤٤] أنظر الى

Tom Segev, *1949: The First Israelies* (New york: the Free Press, 1986). p. 52.

[٤٥] *Ibid.*

[٤٦] أنظر مثلا، نور الدين مصالحة، أرض أكثر عرب أقل سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق ١٩٤٩-١٩٩٦ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧).

[٤٧] Khalidi, pp. 460-61.

[٤٨] سوسان، ص ٢٠.

[٤٩] المصدر السابق، ص ٢١.

[٥٠] طالب الأب يوسف أسطفان سوسان بتصريح يخول المسؤولين عن الوقف الوصول الى أحد المواقع التابعة للوقف الكنسي كي يتمكن السكان من جمع وبيع الحطب المقطع لمصلحة الوقف وقد تم لهم ذلك فعلا. أنظر الى سوسان، ص ٢٨.

[٥١] Khalidi

[٥٢] وهي مقسمة على النحو التالي، ١١٧ موشاف (تعاونية زراعية)، و ١٤٩ كيبوتس و٢٩ مستوطنة زراعية أخرى. أنظر الى، ميرون بنفينيستي، المشهد المقدس طمس تاريخ الأرض المقدسة منذ ١٩٤٨ (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، ٢٠٠١).

[٥٣] المصدر السابق.

[٥٤] سوسان، ص ٦٤-٦٥.

[٥٥] يوسف فايتس، يومياتي (المجلد III)، ص ٢٩٤، ٣٠ أيار ١٩٤٨. مقتبس من موريس، ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ص ١٣٦.

[٥٦] أنظر مثلا الى،

Tom Segev, "Where Are All the Villages? Where are They?" *Ha'aretz,* 6 September 2002. Translated and reprinted in *Between the Lines,* October 2002, http://www.between-lines.org.

[٥٧] مذكرة لأهرون كوهين بعنوان "سياستنا تجاه العرب خلال الحرب" في غفعات حبيبة، أرشيف هاشومير هاتسعير، ١٠ تشرين الاول ١٩٩٥. واردة في،

Nur Masalha, "The Historical Roots of the Palestinian Refugee Question," in Naseer Aruri (ed.) *Palestinian Refugees, The Right of Return.* (London: Pluto Press, 2001), p. 44.

[٥٨] أوستسكي- ليزار، ص ١٧-١٨.

[٥٩] سوسان، ص ٧١

[٦٠] المصدر السابق، ص ٧٤.

[٦١] أوستسكي- ليزار، ص ١٧-١٨.

[٦٢] المصدر السابق.

[٦٣] المصدر السابق، ص ١٦.

[٦٤] مصيرا مشابها، لاقته قرى عمواس وبالو وبيت نوبا في منطقة اللطرون والتي أقيمت عليها حدائق كندا، كما ادخلت مثلا أراضي تتبع للرامة الى ما يسمى حديقة "ماروم هجليل" الوطنية، كناعنة وشتية، ص ٣٤.

[٦٥] أوستسكي- ليزار، ص ١٦.

[٦٦] هي قرى الجيدل، الدامون، البروة، اقرث، كفر برعم، الرويس، الحدثة، معلول، المفتخرة، المنصورة وقوميا. أنظر الى، Kamen.

[٦٧] تعيش الغالبية المطلقة من المهجرين في الداخل عموما في منطقة الجليل، *Ibid*.

[٦٨] *Ibid*., p 78.

[٦٩] كوهين، ص ٧٧-٧٨.

[٧٠] سوسان، ص ٥٩.

[٧١] تم تدمير قرية إقرث في ليلة عيد الميلاد الموافقة لتاريخ ٢٤ كانون أول من العام ١٩٥١، ودمرت جميع مباني القرية باستثناء الكنيسة.

[٧٢] ملف محكمة العدل العليا، ملف ٥٠/١٩. مقتبس في كوهين ص ١٤٣.

[٧٣] كوهين، ص ١٤١-١٤٣. قرية مهجرة أخرى توجهت الى محكمة العدل العليا في ظروف مشابهة كانت قرية أم الفرج المهجرة، قضاء عكا.

[٧٤] أرشيف الجيش الاسرائيلي ٨١/٥٥/٦٨، رسالة بتاريخ ١٢ آب ١٩٥٢، واردة في كوهين، ص، ١٤١.

[٧٥] كوهين، ص ٧٧.

[٧٦] قدم أهالي إقرث التماسين الى محكمة العدل العليا في عامي ١٩٨١ و ١٩٩٨ الأول من أجل السماح لمهجري القرية بالعودة، والثاني من أجل متابعة توصيات اللجان الوزارية في اواسط التسعينيات.

[٧٧] قام مطران الطائفة المارونية أغنتيوس مبارك في لبنان في العام ١٩٤٩ بطمأنة أهالي كفر برعم في حينه بالقول أنه "لا داعي للقلق" وأرسل بواسطتهم رسالة الى "صديقه" الدكتور حاييم وايزمان الذي أصبح رئيسا لاسرائيل جاء فيها "عزيزي الصديق وايزمان، لا بد وأنك تذكر محادثتنا واتفاقنا في باريس". مجلة براعم، (١٩٧٩)، إصدار لجنة شباب كفر برعم، ص ٦، واردة في كناعنة وشتية، ص ٣١-٣٢.

[٧٨] سوسان، ص ١٨.

[٧٩] المصدر السابق.

[٨٠] أنظر الى،

Nihad Boqai', "Patterns of Internal Displacement, Social Adjustment and the Challenge of Return" in Nur Masalha (ed.), *Catastrophe Remembered, Palestine Israel and the Internal Refugees* (New York: Zed Books, 2005), pp. 73-112.

[٨١] سوسان، ص ٢١.

[٨٢] المصدر السابق، ص ٢٣.

[٨٣] المصدر السابق، ٣٤.

[٨٤] المصدر السابق، ص ٢٩.

[٨٥] المصدر السابق، ص ٤١-٤٢.

[٨٦] المصدر السابق، ص ٧٣.

[٨٧] توفي الأب إلياس سوسان في ١٠ كانون الثاني من العام ١٩٥٦، ودفن في كنيسة السيدة في كفر برعم. أنظر الى الفصل

الرابع.

[٨٨] للاطلاع على دور جريدة الاتحاد في تغطية أخبار المهجرين واللاجئين، ودور الحزب الشيوعي الإسرائيلي عموما في سنوات التهجير الاولى انظر الى كوهين، ص ٨٤-٨٥.

[٨٩] سوسان، ص ١٠٠.

[٩٠] سمحت السلطات الإسرائيلية بعودة محدودة لمهجرين في الداخل في العام ١٩٤٩ وخصوصا مهجري مدينة حيفا المتواجدين في مدينة الناصرة، بعد أن رأت في الكم الهائل من أعداد المهجرين في تل المنطقة خطرا أمنيا. كما سمح في ظروف أخرى، لإعادة مهجري قريتي شعب وعيلوط، ولكن دون إستعادة ممتلكات. أنظر الى كوهين، ص ٥٦.

[٩١] كانت السلطات الاسرائيلية معنية بالقضاء على محاولات مطالب المهجرين بالعودة الى قراهم بكل ثمن. ويعود السبب الرئيس ف ينقل صلاحيات وكالة الغوث الدولية (UNRWA) الى حكومتها بسبب فهمها أن وجود الوكالة الدولية هو مسبب رئيس يدفع المهجرين الى المطالبة بحقوقهم في العودة واستعادة الممتلكات. أنظر الى كوهين، ص ٨٧.

[٩٢] سوسان، ص ٧٦.

[٩٣] جريدة زمانين، ٤ تشرين ثاني ١٩٥٣، مقتبس من سوسان، ص ٨١.

[٩٤] المصدر السابق، ص ١٢٦.

[٩٥] أوستسكي- ليزار، ص ١٩.

[٩٦] سوسان، ص ١٠٤

[٩٧] كان بناء الوحدات السكنية، جزء من محاولة توطين المهجرين في الداخل عموما. وقد سجل عقد الخمسينيات والستينات، بناء عدد محدود من الوحدات السكنية في مناطق مختلفة من البلاد لغرض توطين اللاجئين. اقد بنيت نحو ٢٠ وحدة سكنية في كل من أم الفحم، بما، شعب، عين رافه، كما تم بناء نحو ١٠ وحدات سكنية في جلجولية، و٤٥ وحدة سكنية في الرملة، واكثر من ٢٠٠ وحدة سكنية في الناصرة، على العموم، فقد فشلت هذه المحاولة المتواضعة في توطين المهجرين. أنظر الى كوهين، ص ٧٣-٧٥.

[٩٨] محمود سعيد، "اللاجئون الداخليون"، الأسوار، ١٢ (شتاء ١٩٩٢)، ص ٢٢-٤١.

[٩٩] سوسان ، ص ١٥٨.

[١٠٠] عادل الدولار الأمريكي في حينه نحو ٤،٢ شيكل إسرائيلي، أي ما مجموعه نحو ٣٧٠٠٠ دولار أمريكي.

[١٠١] Ryan, pp. ٦٤-٦٥.

[١٠٢] أوستسكي- ليزار، ص ٢١.

[١٠٣] مصالحة، ص ٣٤.

[١٠٤] يوسف فايتس، يومياتي ورسائلي الى الأبناء، المجلد الرابع، (تل أبيب: مسادا، ١٩٦٥ [بالعبرية])، ص ٣٦٥. وارد في مصالحة، ص ٢٥٣، هامش رقم ٥٢.

[١٠٥] سوسان، ص ٨٩.

[١٠٦] المصدر السابق، ص، ١٤٤.

[١٠٧] أنظر الى،

Ha'aretz, 1 April 1965, cited in Rubinstein, p. 11, in Ryan, p. 65.

[١٠٨] سوسان ص ٧٧.
[١٠٩] أوستسكي- ليزار، ص ٢٢.
[١١٠] المصدر السابق.
[١١١] أنظر الى،
Maariv, 8 June 1972, cited in Kimmerling, p. 165.
[١١٢] أنظر الى،
Jerusalem Post, 24 July 1972 cited in Ryan, p. 66.
[١١٣] أنظر الى،
Yediot Aharanot, 11 August 1972 cited in Kimmerling, p. 165.
[١١٤] *Ibid.*
[١١٥] *Ibid.*
[١١٦] Ryan, p. 68.
[١١٧] *Ibid.*, p. 69.
[١١٨] أوستسكي- ليزار، ص ٢٣.
[١١٩] Ryan, p. 70.
[١٢٠] كناعنة وشتية، ص ٣٤. يرجع هذا القول الى أتباع موسى النبي. ففي فترة غيابه عنهم خلال دخولهم من مصر الى أرض كنعان. رجع اتباعه الى عبادة العجل الذي صنعوه من مصاغ وحلي نسائهم، وبعد أن كلم الله موسى على جبل الطور عاد اليهم بالوصايا العشر التي أصبحت محور الدين اليهودي، ولاعجابهم بالوصايا حطموا العجل وقالوا: "أين موسى النبي منك يا عجل الذهب".
[١٢١] ومنها مثلا، جريدة نيويورك تايمز (٤ أيلول و ٢٢ تشرين أول)، والغارديان (١٦ آب)، وكريستيان ساينس مونيتور (١٢ و ٢٦ آب). مقتبسة من Ryan, p. ٥٥.
[١٢٢] كناعنة وشتية، ص ٣٥.
[١٢٣] المصدر السابق.
[١٢٤] Ryan, p. 55.
[١٢٥] كناعنة وشتية، ص ٣٧.
[١٢٦] أوستسكي- ليزار، ص ٢٣.
[١٢٧] المصدر السابق، ص ٢٤.
[١٢٨] المصدر السابق، ص ٢٥.
[١٢٩] للمزيد من المعلومات حول مشروعي فايتسمان وأرنس خلال عقدي الثمانينيات، أنظر الى المصدر السابق، ص ٢٥-٢٧.
[١٣٠] كانت مسألة بحث قضية إقرث وكفر برعم جزء من الاتفاقية الائتلافية بين حزب ميرتس وحزب العمل الحاكم. كان حزب ميرتس قد توجه برسالة الى رئيس الحكومة اسحاق رابين يقول فيها: "نطلب قرار حكومي لاعادة مهجري كفر برعم واقرث الى بيوتهم، لكي نغلق فصلا مخزيا في علاقة إسرائيل بالاقلية العربية وفتح صفحة جديدة مع هؤلاء المواطنين". أنظر الى المصدر

السابق ص ٢٧.

[١٣١] للمزيد من المعلومات حول لجنة اهالي كفر برعم، أنظر الى موقع اللجنة على شبكة الانترنت www.birim.org

[١٣٢] تقرير رقم ٣ مقدم من لجنة أهالي كفر برعم الى اللجنة الوزارية برئاسة دافيد ليبائي. ١ شباط ١٩٩٥.

[١٣٣] إيلان ميغيط، برعم جماعة ذاكرة مجندة، سلسلة أبحاث حول العرب في إسرائيل، عدد ٢٦ (غفعات حبيبة: معهد أبحاث السلام، ٢٠٠٠ [بالعبرية])، ص ٤٢.

[١٣٤] انظر الى،
Haraetz Daily on October 15, 2001

[١٣٥] *Ibid*.

[١٣٦] بنفينيستي، ص ٤٠٦.

[١٣٧] أنظر الى،
David Grossman, *Present Absentees*. (Tel Aviv: Hakibbutz Hameuchad, 1992), p 71.

[١٣٨] أوستسكي- ليزار، ص ٢٤.

[١٣٩] المصدر السابق.

[١٤٠] تعمل جمعية زوخروت ومقرها في تل أبيب، على رفع الوعي حول النكبة الفلسطينية بين الأوساط اليهودية في إسرائيل. للمزيد من المعلومات والتفاصيل، أنظر الى موقع زوخروت على شبكة الانترنت: www.zochrot.org

[١٤١] "مستوطنون من كيبوتس برعام القائم على أراضي كفر برعم المهجرة يطالبون بإعادة مهجري القرية الى ديارهم". حق العودة، عدد ٦، تموز ٢٠٠٤.

[١٤٢] ملتقى خبراء مركز بديل ٢٠٠٣-٢٠٠٤. الحلقة الدراسية الرابعة-الحلول الدائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين استنادا الى حقهم في العودة واستعادة الممتلكات. تقرير من إعداد مركز بديل، ومؤرشف على موقعه على شبكة الانترنت www.badil.org .

[١٤٣] المصدر السابق.

[١٤٤] Boqai', p. 101

[١٤٥] أنظر مثلا الى،
Rosemary Sayigh, *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries* (London: Zed Books, 1979).

[١٤٦] ميغيط، ص ٢٠-٢٨.

[١٤٧] المصدر السابق، ص ١٣.

[١٤٨] سوسان، ص ٥١.

[١٤٩] ميغيط، ص ٤١.

[١٥٠] للمزيد حول زيارة القرى المهجرة أنظر الى، إفرات بن زئيف، "النكهة والرائحة في طقوس العودة الفلسطينية"، الكرمل، ٧٦-٧٧، صيف وخريف ٢٠٠٣، ص ١٠٧-١٢٢.

[١٥١] ميغيط، ص ٤٣.

[١٥٢] المصدر السابق.

[١٥٣] مقتبس بتصرف من كناعنة وشتية، ص ٣٠.

[١٥٤] ميغيط، ص ٣٩-٤٠.
[١٥٥] سوسان، ص ٦.
[١٥٦] للاطلاع على اعمال الفنانة، أنظر الى موقعها على شبكة الانترنت: www.mervat-essa.com
[١٥٧] المصدر السابق.
[١٥٨] مقابلة مع محمود درويش في برنامج "حوار العمر" بتاريخ ١٥ تموز ٢٠٠١، بثتها القناة اللبنانية للإرسال LBC ، ونشرته مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٤٨، خريف ٢٠٠١.

عائدون الى كفربرعم

"عشرة آلاف دونم ترعى فيها ٥٠ بقرة من كيبوتس برعام. لقد قلنا لهم أننا على إستعداد للعيش مع الـ ٥٠ بقرة، حتى أننا مستعدون لإطعامهم عند اللزوم، ونقترح عليهم حتى شراء الطعام للبقرات، ولكنهم رفضوا. لقد فضلوا البقرات علينا."

إبراهيم عيسى.

"كان هنالك برنامج تلفزيوني تحت عنوان الانفصال مقابل الاقتلاع. وقد استدعيت مستوطنة من غوش قطيف وحضرت أنا الى البرنامج كممثلة لأهالي كفر برعم. لقد قلت لهم أنه لا يوجد أي وجه للمقارنة بين الحالتين. ورويت لهم قصة جدي الذي توفي قبل فترة وقال أنه يغفر لكل إنسان على وجه الأرض إلا هؤلاء الذين أخرجوه من ارضه. ومع ذلك، فقد كان مهما جدا أن يعلو موضوع كفر برعم حتى في سياق الانفصال عن غزة".

ناهدة زهرة

"إنني أكون سعيدا في القرية. أمر بجانب البيت الذي ولدت فيه، وبجانب كل البيوت الاخرى، والتي أعرفها بشكل أساسي وجوهري. إنني أعرف كل بيت يتبع لمن. إنني أعرف حتى كيف كانت القرية قبل مائة ومائتي سنة. لأنني أقرأ كتب الرحالة عن تلك الفترة. وعندما أمر من هناك، أستطيع، في روحي، فعلا رؤية البيوت واقفة، والأشجار مزروعة، وأستطيع رؤية حتى أشخاص تجلس داخل البيوت. أنا أمر وأتخيل هؤلاء، وأرى أصحاب البيوت تعمل، إنني أشعر في كفر برعم آمنا للغاية. لا أخاف من الشرطة ولا من الأفاعي".

كامل يعقوب.

"رغم أن الحديث يدور عن العام ١٩٤٨، ولكن من الممكن أن يحدث هذا معي شخصيا مرة أخرى. يجب أن ندرك ذلك، فالموضوع اجتماعي وسياسي في آن معا. إن أمي لا تزال تخزن "المونة" في بيتنا. ومع انني أخبرتها مرارا أن هنالك الكثير من الدكاكين حاليا القادرة على توفير احتياجاتنا بكل سهولة، ولكنها تقول أنها لا تعرف ما قد يحصل".

ميرفت عيسى.

"كل زيارة لبلدي تعني الكثير بالنسبة لي كفتاة حُرمت من بلدها وشُرّد أجدادها. إن إحساسي الشخصي هو أعمق من أن يُذكر. وعندما حزت على رخصة سياقة كانت كفر برعم أول مكان سافرت إليه بالسيارة".

نتالي مخول.